

العدد (١٥) ٢٠٠٤/١/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

- حتى لا تشوه الدولة مؤسسات المجتمع المدني
- تآكل الخطاب التحريضي وتعميم الوطني
- بيان تحريضي يؤسس للخروج على الدولة
- خيبة أمل إصلاحية: بيان يدعو للتظاهر
- السعودية حليف أميركا وخصمها

من الحوار الفكري الى الحوار السياسي



دور التيار الإصلاحي في المرحلة القادمة



دعا الى المشاركة السياسية لحماية الوطن

سعود الفيصل في لغة جديدة

في هذا العدد

دولة النهب

من علامات اخفاق الدولة العجز عن إدارة المال العام وثروات البلاد ومصالح العباد، وقد عيب على بعض الخلفاء أنهم اتخذوا مال الله دولاً وعباده خولا، فقد أساءوا التصرف في المال العام، وأهدروا خيرات البلاد على الملذات الخاصة وبطانة السوء وشراء الذمم والجواري والليالي الحمراء. إنها سيرة اتصلت منذ القدم وحتى يومنا، فما نقرأه في كتب الأولين يكاد يحكي قصة حكامنا وهم يهدرون الثروة الوطنية ويبددون موارد البلاد الاستراتيجية، بل زادوا على الأقدمين بأن حمّلوا العباد تبعات ما قصّروا فيه، فألزموهم بتسديد من أموالهم ما فرّط فيه الحكام.

يضرب عهد الملك سعود مثالاً في السفه المالي، حيث جفف الثروة الوطنية بفعل النفقات الباهضة على شؤون القصر الى حد إفراغ بيت المال، مما أثار نقمة شعبية عارمة وصلت تموجاتها الى داخل العائلة المالكة. ولكن مهما قيل عن إسراف الملك سعود، فإن من خلفه من ملوك لم يفارقوا ما كانت عليه سيرة السلف غير الصالح، فقد حذوه القذة بالقذة بل فاقوا عليه. في عهد الملك فيصل جرى إقفال بيت المال في وجه الرعايا، حتى جاء الملك خالد الذي إنطلقت في عهده شهية الامراء في السيطرة على مصادر الثروة، وكان دور الملك فهد في هذا المجال غير خافٍ على أحد، فقد بدأ عصر الاشقاء السديريين في التمدد والسيطرة على مفاصل الدولة الاساسية، وبدأت المنافسة غير الشريفة بين الاشقاء على عقارات، وموارد الدولة، وجاء أبناؤهم ليستفيئوا ظل أطماع الأباء.

رحيل الملك خالد كان ايذاناً بانفجار الجشع داخل العائلة المالكة، حيث بدأ التكالب على خيرات البلاد وثرواتها، وبدأت ظاهرة السيطرة على الاراضي المشاعة، ومصادرة الأملاك من أراضي وبساتين، والمشاركة التجارية الاجبارية مع تجار البلاد، ومزاحمة الرعايا في مصادر رزقها. وليس مصادفة أن يؤرخ للعجز المزمن في ميزانية الدولة مع وصول الملك فهد الى العرش، إذ لم يكن إنهيار سعر البترول وحده المسؤول عن هذا العجز بل كان لعمليات النهب الواسعة والفساد المالي والاداري دور أساسي فيه.

إن قائمة الاعفاءات الخاصة بالأمراء تزايدت بدرجة مقلقة وأضرّت بالمرافق الحيوية للدولة، وهذه القائمة تبدأ بآلاف تذاكر سفر مجانية للأمراء ومن يلوذ بهم على الخطوط السعودية التي عانت من عجز خطير منذ سنوات عديدة، وتمر القائمة بعشرات الآف من الهواتف المجانية الموصلة الى قصور وفيلات الأمراء والأميرات، الى حد أن خبراً نشر مؤخراً يفيد بأن شركة الاتصالات تطالب الوزارات الحكومية والأمراء الذين يوضعون تحت مسمى (كبار الشخصيات) لأهداف معروفة، تطالبهم بمديونية تناهز تسعة مليارات ريال ومنذ سنين طويلة، وقد تسببت هذه المديونية في تأخير وتخلف أداء شركة الاتصالات ومشاريعها التوسعية. نشير هنا الى أن بعض قصور الأمراء تضم ملاحق تشتمل على كبائن تلفون يرتادها العمال الأجانب ويعود مردودها الى هذا الأمير وتلك الأميرة، يضاف اليها مصاريف المياه التي تتدفق بصورة مجانية الى قصور الأمراء دون حسيب أو رقيب، وهكذا محوّلات الكهرباء الضخمة التي تعمل في هذه القصور دون أن تكون لشركات الكهرباء الاقليمية سلطة قانونية على مطالبة الأمراء بتسديد فواتير الكهرباء.

في المقابل، تتجه هذه المرافق (الهاتف والمياه والكهرباء..) الى رفع معدلات الأجور والرسوم من أجل سد النقص الحاصل بسبب ما تتكبده هذه المرافق من خسائر ناجمة عما يستهلكه الأمراء، المعفيين ليس من الرسوم فحسب بل من دفع الفواتير الاصلية. فلماذا يعيش المواطن كابوساً طويلاً مع اقتراب موعد تسديد الفواتير التي أصبحت مصدر قلق لغالبية المواطنين، فيما يهنأ الأمراء برغيد العيش دون كدر الفواتير، أو هم الثروة الوطنية المهدورة.

حتى قرار السعودة المؤجل صدوره حتى الآن يدخل ضمن مشاريع النهب الذي يديرها الأمراء، فهناك عشرات الآلاف من العمالة السائبة التي تدر ملايين الريالات عليهم جاءوا بموجب رخص عمل مستصدرة من قبل أمراء وأميرات، وكثير منهم على علاقة وثيقة وقرابية مع كبار الأمراء الماسكين بزمام صناعة القرار في مشروع السعودة.

إذا توقف النهب الملكي لإيرادات الدولة سيتوقف العجز في الميزانية

ولاننسى فئات المنتفعين الصغار والمحتكرين والطفيليين الذين يتقاسمون المنفعة مع الامراء، فتلك الفئات تقوم بأدوار النيابة (البروكسي) وتستحلب من بقرة الوطن لاخفاء المدبّر الرئيسي، وحيث تتولى مهمة التغطية على الفساد وتبرير والافادة منه.

في موازنة العام الماضي ولأول سنة منذ عام ١٩٨٢ كان هناك فائض مالي يقدر بنحو ٣٩ مليار ريال، ولكن لم يتحدث أحد عن مصير هذا الفائض، فيما كانت البنوك المحلية تستغيث من اجل استرداد بعض ديونها على الدولة.

تتحدث عرائض الاصلاح عن مشكلة هدر المال العام والفساد الاداري وتحقيق مبدأ الشفافية من أجل محاسبة الضالعين في تبدد الثروة الوطنية، في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية الداخلية وارتفاع معدلات البطالة وتضخم الدين العام بوتيرة خطيرة. ولاشك أن الرسالة غير المعلنة التي تريد هذه العرائض إيصالها هي فتح ملف الفساد، الذي باتت أوراقه متناثرة حتى ظهرت في مشاريع عملاقة يشيّدها الأمراء في زمن يتكاثر فيه المحرومون والمطحونون في دوامة دولة النهب.

تعميم الخطاب الوطني

تآكل الخطاب التحريضي

يمكن القول ابتداءً أن الدولة نشأت على خطاب تحريضي وحملت هذا النوع من الخطاب في مراحل لاحقة. فقد غرست في أنصارها عقيدة تكفير الأقاليم خارج نجد والدول المجاورة لجهة تحريك جيوش التوحيد والتحرير من أجل فرض السيطرة والاحتلال. ولم تنته صلاحية هذا الخطاب حتى بعد قيام الدولة، إذ ظلت سطوة الخطاب عنيفة من خلال انبثاثاته الواسعة في المدرسة والمسجد وفي القضاء والانشطة الدينية عموماً وبلوغاً الى الأداء السياسي للدولة، لغرض تكريس الهيمنة وتبريرها والتشديد على تماسك التحالفات الداخلية بين الامراء والعلماء، والابقاء على جاهزية الانصار المتحدرين من الحلف الديني كإحتياطي استراتيجي يمكن استغلاله في مواجهة الاخطار الداخلية التي تهدد السلطة، لادارك القائمين عليها بأن دولتهم قامت على أساس الالحاق باستعمال القوة الغاشمة وليس الاندماج بصهر الجماعات والمناطق في وحدة سياسية ومجتمعية طوعية، وبالتالي فإن مبررات التمرد وعوامل الانشقاق ظلت قائمة.

ولذلك، فإن الجماعات السياسية التي نشأت داخل الدولة والمتناقضة معها حملت خطابات تحريضية مماثلة كرد فعل على خطاب الدولة الحامل لنفس الخصائص. ففي رد فعلها على إستئصالية النزعة لدى الدولة، تبنت الاحزاب والتنظيمات السياسية في السعودية أيديولوجيات تدعو الى تقديم نماذج الدولة البديلة، فقد خلقت الدولة نقيضها الموضوعي من خلال صناعة خطاب اجتثاثي قائم على احتكار السلطة والثروة ونبذ الشراكة الشعبية.

ويمكن التعرف على خصائص الخطاب التحريضي على النحو التالي:

أ. خطاب مؤدلج، أي كان يستعير مكوّناته من منظومات فكرية متباينة دينية أو علمانية ليبرالية أو شيوعية. فقد أضفت الاحزاب والتيارات السياسية في السعودية طابعاً أيديولوجياً على خطابها السياسي، يتبين ذلك من اللغة التي كانت تصاغ فيها الافكار، والمصطلحات المستعملة والمتداولة في الادبيات الدينية او العلمانية او اليسارية. وكانت هذه الايديولوجيات الشمولية والنهائية تفرض بحسب طريقة التعبير عنها ومملياتها الداخلية فصلا حادا بين الجماعات، وبالتالي بينها وبين المجتمع عموماً.

ب. خطاب فئوي على المستوى التنظيمي والتمثيلي، فهو يعبّر عن جماعات محدودة إثنية أو فكرية أو حتى مناطقية. إن الجماعات السياسية التي ظهرت منذ الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي كانت تحمل تطلعات وأهداف فئوية وإن رفعت شعاراً وطنياً أو حتى قومياً وأممياً. فالأحزاب اليسارية التي ظهرت في نهاية الخمسينيات كانت مؤلفة من فئات صغيرة تتبنى الشيوعية أيديولوجية فكرية والاشتراكية نظاماً إجتماعياً وسياسياً في مجتمع مثل السعودية الذي يعد من المجتمعات

> **الاتفاق على أجندة سياسية وطنية أصبحت عامل توحيد بين فئات المجتمع**

المحافظة والذي يمثل فيه الدين مرجعية فكرية ونظام حياة بالنسبة للغالبية المطلقة فيه. في المقابل، الاحزاب الشيعية التي ظهرت في نهاية السبعينيات ومنتصف الثمانينات كانت تتبنى عقيدة شيعية واستراتيجية في التغيير على النمط الايراني. وبالرغم من التحوّلات الفكرية والسياسية التي شهدتها الحركة السياسية الشيعية الا أنها ظلت رغم حملها لشعارات وطنية في بداية التسعينيات الا أنها ظلت من الناحية التنظيمية والسياسية جماعة فئوية مقتصرة على الشيعة دون سواهم، وكذا الحال بالنسبة للتيار السلفي الاعتراضي الذي ظهر في بداية التسعينيات ممثلاً في جماعة (مذكرة النصيحة) ومن ثم (لجنة الحقوق الشرعية) ولاحقاً (حركة الاصلاح) فكلها جماعات تتوحد في صفاتها الفئوية الواضحة مهما تلبّست عناوين عمومية كالحديث باسم الأمة أو حتى بإسم المجتمع في السعودية، أي بمعنى آخر أن الصبغة العامة لهذه الجماعة بقيت ثابتة وكونها سلفية وايضاً نجدية.

جـ. خطاب إنفعالي، أي مرتبط بتحولات نفسية واجتماعية وفي الغالب نتج هذا الخطاب كإستجابة لظروف خارجية (الناصرية في مصر، الحركة الاشتراكية في سوريا والعراق حصرياً، الثورة الايرانية، الجهاد الافغاني). فالاحزاب والجماعات السياسية في السعودية وإن نشأت داخلياً وتحرّكت للدفاع عن قضايا محلية الا أنها كانت في الغالب مؤطرة بأوضاع سياسية خارجية، بل إن كثيراً من أفراد هذه الجماعات والاحزاب إرتبط عضوياً في تجارب خارجية كما فعل الامراء الاحراء الذين استقروا في مصر والتحموا بالتجربة الناصرية وهكذا بعض افراد الاحزاب اليسارية الذين ذهبوا الى موسكو او بعض الدول الاشتراكية مثل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا الى جانب العراق وسوريا، وهكذا الحال بالنسبة للمعارضة الشيعية التي كانت تتخذ من طهران مقراً لها، والجماعات السلفية التي تقاطرت ضمن حملات متوالية على افغانستان للالتحاق بركب المجاهدين ضد الاحتلال السوفييتي، ثم إنبثت في الشيشان وكوسوفو ومناطق عديدة من العالم.

د. خطاب ثوري في استراتيجية العمل التغييري، أي ينزع الى تعميق الاعتقاد بالبديل الثوري القائم على أنقاض نظام فاسد في الداخل، أي أن الخطابات التحريضية تستمد قوتها وعنفوانها من الدعوة الى ثورة شعبية عارمة من أجل إزالة النظام الذي توصمه الادبيات الداخلية لدى الاحزاب والجماعات السياسية بأنه نظام فاسد وكافر وظلامي وعميل للأجنبي وعاجز عن تحقيق شروط النهضة الشاملة على المستوى القطري والقومي والاسلامي.

هـ. مثالي ويرتكز على الاحساس المتخضم لدى أنصاره بأنهم يحملون نموذجاً كفوءا لاصلاح العالم، ورسالة لأمم الأرض، ولعل واحدة من تعبيراتها هو ارتباط أصحاب هذه الخطاب بحركات ذات توجهات عالمية

وأممية، وتحمل هذه الحركات استراتيجية مثالية مصممة نظرياً لاصلاح الكون. فقد كانت فكرة الاممية من المبادىء المحورية التي يقوم عليها الخطاب التحريضي لدى هذه الجماعات، فقد بشّر بها اليسار والشيعة ولايفوتنا الاشارة هنا الى أن النشاط الديني السلفي الرسمي والشعبي على المستوى الدولي قائم على مبدأ أممية الاسلام ونشر الدعوة في كل أنحاء المعمورة التي غمرتها الجاهلية بحسب الكتابات السلفية الارشادية، وقد سعى تنظيم القاعدة الى تحقيق هذا المبدأ عملياً من خلال اعلان حرب مفتوحة الجبهات على المسرح الدولي.

الخطاب الاصلاحي

منذ مطلع العام الفائت، أي يناير عام ٢٠٠٣ بدأت السعودية تشهد تحولاً جوهرياً في العمل السياسي على مستوى الخطاب المبثوث والمستوى التنظيمي، وهذا يعد في حده الأعلى إيذاناً بتآكل الخطاب التحريضي بكل خصائصه الواردة سابقاً، ويمكن تسليط الضوء على أهم مفردات التحوّل والتي يمكن أن تكون مقومات لخطاب سياسي جديد ووطني في آن. فهذا الخطاب كما يمكن توصيفه في الفترة الراهنة على أنه:

أ ـ سياسي بالدرجة الاولى، حيث تقل فيه الصبغة الايديولوجية رغم أن المشاركين في صياغته والترويج له مازالوا محتفظين بهوياتهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية. فهذا الخطاب لم يؤسس للترويج لأفكار بقدر إهتمامه وتركيزه على المطالب ذات الطابع السياسي، ولكونه كذلك فإنه جاء الى حد كبير خالياً من التعبيرات والميول الايديولوجية. إن من الضروري الاشارة الى أن أية محاولة لاضفاء لون خاص على الخطاب يفقد زخمه الاعلامي والشعبي، تماماً كما حصل بالنسبة للعريضة الثالثة التي بالرغم من أنها استمدت جزءا كبيراً من انتشارها وزخمها السياسي من الروح العمومية التي نفختها عريضتا (الرؤية) و(دفاعا عن الوطن) الا أنها لم تحظ بإهتمام وتأييد واسع النطاق ولم تستقبل بترحيب مفتوح من قبل كافة فئات المجتمع، والسبب في ذلك أن غالبية القائمين عليها كانوا يمثلون خطاً فكرياً وفئوياً، إضافة الى المسحة الايديولوجية الفاقعة التي كست عبارات ومضامين ومطالب العريضة، فيما كان الاتجاه العام لدى دعاة الاصلاح من مختلف الجماعات والتيارات السياسية يتجه نحو الاتفاق على أجندة سياسية موحدة من حيث المطالب المرفوعة الى القيادة السياسية، باعتبار أن هذه الاجندة قابلة لأن تكون عامل توحيد دون الانغماس في مرحلة الاستحقاق السياسي قبل حلول أوانها.

ب ـ عمومي وطني، أي أنه خطاب جماهيري موجّه لكافة فئات الشعب ويستهدف أيضاً إيصال رسالة الى عامة الافراد وينطلق من مشاعر ومبادىء وطنية. ولكونه مكرّس لمعالجة مشكلات ذات بعد وطني، وتمس كافة أفراد الشعب، أمكن القول بأنه خطاب وطني، ويعبّر عن مجموع الافراد وليس فئة محددة.

جـ ـ عقلاني: لم ينشأ الخطاب كرد فعل على أوضاع خارجية وإن كانت هذه الاوضاع وفّرت مناخاً ووسيطاً سياسياً مناسباً لنشأته، فقد تشكّل هذا الخطاب وارتبط بظروف داخلية محضة، وجاء كرد فعل على أوضاع محلية اقتصادية وسياسية وأمنية وإجتماعية ولا يحمل معه مشاريع بديلة مستوردة من الخارج، أي أنه لا يدعو الى نقل (النماذج الجاهزة) بقدر ما يدعو الى إيجاد حلول شاملة وصحيحة لمشكلات غير قابلة للترحيل. وينبذ أصحاب الخطاب فكرة الترويج لمشروعهم الاصلاحي عبر إثارة الحماسة العاطفية في قلوب المناصرين من أجل تجنيدهم وكسب ولاءهم، بل يؤكد الخطاب على عقلانية الخطاب في ابلاغ رسالته وفي إستهدافاته وأنه ينطلق من مبادىء واضحة ومحددة وليست استفزازية أو انفعالية، ومازال يرى في أن هناك هامشاً من التفاهم بين دعاة الاصلاح والسلطة ما يحول دون تطوير خيارات الضغط على الدولة من أجل الاصلاح.

تخلي الجماعات السياسية عن مبدأ الأممية أعانها على تشكيل أرضية عمل مشتركة

د ـ سلمي: أي أنه لا يستهدف في تحقيق انتشاره والتعبير عن نفسه اللجوء الى وسائل عنفية في التعبير عن نفسه، كما أنه لا يستهدف إزالة واجتثاث النظام القائم بل يتمسك بشدة بضرورة تطوير النظام الحالي ومؤسساته بطريقة سلمية الى مستوى يسمح بتوسعة قاعدة المشاركة السياسية والتمثيل العادل والمتكافىء في عملية صناعة القرار وإطلاق الحريات العامة والسماح لنشوء مؤسسات المجتمع المدني، ووضع خطة إصلاحية إقتصادية من أجل معالجة مشكلات البطالة والدين العام والفقر..ويؤكد أنصار هذا الخطاب بأنهم شركاء في مناهضة العنف والدفاع عن الوطن في مقابل محاولات جرف البلاد الى مزلق العنف.

هـ ـ واقعي: أي أنه لا ينطلق من مثل مجرّدة أو نظريات تسبح في الفضاء، بل هو ينطلق من واقع المجتمع ومشكلاته ويتبنى حلولاً لقضايا ذات صلة حميمية بما يجري في حياة الافراد اليومية. فقد تخلت الجماعات السياسية المشاركة في تصميم وتعميم الخطاب الاصلاحي عن الانصهار في مشروع أممي تديره أطراف خارجية، بل يرفض رجال الاصلاح تدخّل أي جهة أجنبية مهما كانت في الشؤون الداخلية للبلاد إيماناً منهم بأن الاطراف الخارجية لها مصالح وأطماع في الداخل وتحاول استغلال دعوات الاصلاح في علاقات ابتزازية، فيما لا تزال هناك فرصة للتوصل الى إتفاق مع القيادة السياسية على تحقيق التطلعات الشعبية الاصلاحية ضمن الاطار الوطني.

قد يقال بعد ذلك كله، أن من المبكر جداً الحديث عن تبلوّر خطاب وطني إصلاحي يحظى بإجماع التيار العام في السعودية، على أساس أن ما يستند اليه الحديث لا يتجاوز عريضتين وقعها دعاة إصلاح من كافة التيارات السياسية، فيما قد تكون العريضة الثالثة بمسحتها الايديولوجية وتمثيلها الفئوي الغالب دليلاً مضاداً على دعوى تشكّل خطاب اصلاحي. ولكن يمكن الرد على ذلك بالقول بأن العريضتين هما ثمرة لنشاطات واتصالات ولقاءات عديدة وتحوّلات فكرية شهدتها الساحة السعودية في السنوات الأخيرة وأوصلت الى مرحلة متطوّرة كان فيها الجميع مؤهلاً نفسياً وفكرياً وسياسياً للدخول في أعمال سياسية مشتركة، وأن السيرورة العامة تؤكد بان لا خيار أمام الجميع سوى التمسك بخيار وطني بوصفه منقذاً جماعياً، إذ لم تعد الاعمال الفئوية مجدية ولم يعد البحث عن حلول جزئية ومنفردة حاسمة.

نشير أخيراً الى أن هناك فئة داخل المجتمع تحاول حشد جمهورها بالتوسل بالخطاب التحريضي ونخص بالذكر علماء التيار الديني المتشدد وجماعات العنف، ولكن هذا الخطاب يتآكل حالياً لصالح الخطاب الاصلاحي العقلاني الذي لم يعد يتحرك على أساس دعاوى ايديولوجية محضة وان حاول بعض من يحسبون عليه ذلك. إن أصحاب الخطاب الاصلاحي يتحركون على أساس ملامسة مشكلات المواطن وقضاياه اليومية والمباشرة، وهذا يجب أن يكون عامل تطمين للمجتمع والدولة معاً، والسبب في ذلك أن المجتمع يستشعر بأن صوتاً وطنياً موحّداً ينطلق من كافة أرجاء البلاد ويهدف الى ايصال مطالبه الى القيادة السياسية ويعبّر عن هموم أفراده قاطبة، ومن جهة أخرى يملي هذا الخطاب على الدولة أن تكف عن لغة التجريم والتخوين وأن تضع الخطاب وأصحابه في الموقع اللائق بهم، لأنهم يأتون إليها مملوئين وطنية ونزاهة وإخلاصاً.

الحوار الوطني الثاني

من الحوار الفكري الى الحوار السياسي

بالرغم من أن موضوع الغلو الذي بحثه المؤتمرون في مكة في مؤتمر الحوار الوطني الثاني يحمل أبعاداً فكرية، إلا أن المؤتمر الحواري، بل مركز الحوار نفسه مدفوعٌ بضغوط السياسة المحلية والدولية. من الصعب اليوم أن تناقش القضايا في المملكة بعيداً عن خلفياتها السياسية والإجتماعية. فلا يوجد تنظير في الهواء، وقد كان حرمان المواطنين لعقود طويلة من الدخول في السياسة ودهاليزها باعتبارها حكراً شخصياً على العائلة المالكة، وباعتبارها أحد (أبواب الشرّ) والأذى الذي يمكن أن يصيب المواطن.. ذلك الحرمان الطويل أدّى بنتائج معاكسة تماماً. صحيح أن السياسة تقتحم بيوتنا وتمتزج مع خبزنا اليومي وتجري فينا مجرى الدم، وتؤثر على كل حركاتنا وسكناتنا بل وتفاصيل عباداتنا.. إلاّ إن المملكة تشهد تركيزاً للأبعاد السياسية غير مألوف، مدفوع بالرغبة في التغيير، وبالشعور المطلق بأن السياسة تمددت في الماضي فدخلت كل شيء، وبالتالي فإن الحلول السياسية ـ بغض النظر عن حجم صحة ذلك ـ هي ما يمكن البدء به، وأن كل الأمور يجب أن تعالج من زواياها السياسية.

بالطبع فإن المواطنين الذين يناقشون الفقر والبطالة والفكر والعنف والتعليم والخدمات كما المفاهيم الكلية الكبرى المتعلقة بالوطن كالوحدة والهوية.. إن مناقشة هذه المواضيع يمكن أن تقارب سياسياً بشكل محض.. أو أن بعضها سياسي بأصله.. لكن هذا لم يكن في بال المسؤولين عن الحوار الوطني، أو من دعا اليه، أو من نادى الى الحوار وتأسيس مركز له.

ولَئنْ خدم الحوار الوطني صانع القرار السياسي في بعض أغراضه، كحشد الرأي العام المحلي ضد التطرف الفكري وضد العنف الذي وصل بأذاه الى المسؤولين من كبار الأمراء، إلاّ أنه في نفس الوقت صعبَ حصر النقاش في الإطار الفكري المحض، أو على الأقل تناول مواضيع كالغلو بشكل متناسب من زوايا مختلفة، رغم أن مواضيع الحوار الأخير في عناوينها العريضة متعددة.

ذلك أن المجتمعين بل والمواطنين الذين يرقبون حوار مكة وقبله حوار الرياض، بمن فيهم المسؤولين، كانوا يتحدثون غير بعيدين عن ظروف الأزمة التي تعيشها البلاد وملابساتها المختلفة. كان الوضع الأمني المتأزم مسيطراً، وموضوعات الإصلاح تملأ الآفاق بأصدائها، خاصة مع طرح العريضة الجديدة التي نادت بملكية دستورية ووضع دستور دائم للبلاد. الجو العام في المملكة ملبّد بالسياسة، والمواضيع المبحوثة متلبّسة بالسياسة من رأسها الى أخمص قدميها، والمتحاورون في كثير منهم ليسوا منظرين بالمعنى المتعارف عليه، بل يمثلون قطاعات رأي وجماعات مصالح، وممثلي مذاهب ومناطق، ومنتمي أحزاب سياسية من ذوي التاريخ العريق. ومثل هؤلاء لا يمكنهم مناقشة موضوع الغلو من زواياه الفكرية دون الخوض في موضوع السياسة خوضاً.

وهذا ما حدث بالفعل في مؤتمر الحوار الوطني الثاني. فقد بدا الحوار سياسياً منذ يومه الأول، رغم شحّة ما رشح عنه وإحاطته بالسرية والكتمان، ورغم أن بعض الأوراق المقدمة، والتي نشر مركز الحوار الوطني ملخصات لبعضها، تحمل طابعاً تقليدياً بحتاً في مناقشة الموضوع، وكأن بينها وبين السياسة ما بين الأرض والسماء.

لقد أثارت بعض أوراق الحوار جدلاً


الدكتور محمد عبده يماني

كبيراً، نظراً لتنوّع المشارب الفكرية والمذهبية والسياسية، كورقة دور مناهج التعليم في نشر ثقافة الإرهاب والتطرف والغلو، وكذلك العلاقة بين الغلو الديني والأوضاع السياسية. وما قيل أثناء النقاش وتداول الرأي ـ حسب بعض المشاركين في المؤتمر ـ كان شديد السخونة، ولامس قضايا لم يكن لتطرح لولا استشعار الجميع بأن الوضع الداخلي وصل الى مراحل متقدمة من التأزم، وأن الدولة ـ وليس نظام الحكم فحسب ـ تعيش ظروفاً عصيبة، وإرهاصات تغيير عميقة، وتراجع لدور الدولة مقابل قوى المجتمع المتوثبة للإصلاح. لقد طرح مثلاً موضوع الآثار الإسلامية في الحجاز، وهو موضوع من المحرمات، وطالب عددٌ من المؤتمرين التوقف عن تدمير الآثار الإسلامية، بل وغير الإسلامية بحجج الشرك، كما طالبوا بإعادة الإهتمام بها وتعميرها لأنها تمثل الذاكرة العامة لجموع المسلمين وليس لسكان المملكة والحجاز بصفة خاصة.

أيضاً ناقش المؤتمرون دور الإعلام المحلي في نشر التعصّب والغلو، وقد قدّمت ورقة ضعيفة تناولها المؤتمرون بالنقد، ورأوا بأن الإعلام ساهم في نشر التطرف

لأنه اعتمد ترويج الفكر والرأي الأحادي، وأقصى الكثير من التوجهات والآراء، حتى أصبح المجتمع رهين الرؤية الأحادية للمواضيع، وكان ذلك المدخل الكبير للتطرف. أيضاً تحدث البعض عن ضرورة وجود هامش حرية كبير للإعلام في مناقشة القضايا المحلية، وكذلك في تأسيس الصحف والمجلات وتخفيف القيود بهذا الشأن، وكذلك المطالبة بتعديل نظام المطبوعات لأنه لا يتلاءم مع المرحلة الحالية لأنه إعلام رسمي ويجب أن تتوفر القنوات للآراء الأخرى.

في صلة موضوع الغلو والإرهاب بالأوضاع الإقتصادية، فإضافة الى الأوراق المقدمة بهذا الشأن، والتي انتقدت الأداء الحكومي الإقتصادي، والتلاعب في المال العام وهدره، وعدم تلبية المتطلبات الأولية للمواطنين، وعدم القدرة على جذب الإستثمارات بسبب القيود الحكومية الكبيرة.. إضافة الى ذلك، كان واضحاً أن النقاش اتجه الى تعزيز حقيقة أن الإنهيارات الإقتصادية لم تكن بسبب وضع خارجي (انخفاض أسعار النفط مثلاً والتي شهدتها المملكة في فترات سابقة) وإنما في الأداء الحكومي، وفي ضعف الرقابة المالية، وانتشار الفساد والنهب لميزانية الدولة وممتلكاتها.. وكل ذلك يؤشر الى مسؤولية الطاقم الحاكم من الأمراء أنفسهم. كما أن الأغلبية من المجتمعين رأت بأن سوء الأوضاع الإقتصادية له دور حاسم في تأجيج العنف.

من زاوية المشتركين في المؤتمر، فإن الجميع يعلم بأن المؤسسة الدينية الرسمية ترفض مبدأ الحوار وهناك من بين الأمراء من يعضدها في ذلك، من باب المنافسة ضد ولي العهد، ولهذا رأينا تخلف الأمير سلطان في حفل استقبال المؤتمرين في نهاية المؤتمر، وحتى الأمير نايف وزير الداخلية فإنه جاء الى الحفل على مضض ولم يكن يشعر بالإرتياح من ذلك. رجال المؤسسة الدينية يرون التالي:

١ ـ إن الحوار الوطني يضع المذهب الصحيح (المذهب الوهابي الرسمي) على قدم المساواة مع المذاهب الأخرى التي يعتبرونها شركية وبدعية (الصوفية والشيعة والإسماعيلية) فكيف يتساوى الحق والباطل حسب رأيهم، وكيف يجتمع أهل الحق مع أهل الضلال؟!

٢ ـ إن الحوار يمنح المذاهب الدينية وكذلك المذاهب السياسية التي يمثلها الليبراليون (أو حسب تعبيرهم العلمانيون) شرعية التواجد والعمل والنشاط بين معتنقي المذاهب والأفكار السياسية الأخرى التي تعرضت للقمع منذ تأسيس المملكة، ورجال الدين الوهابيون لا يرون إلاّ القمع والصهر للمختلف معهم مذهبياً وأيديولوجيا.

٣ ـ إن الحوار الوطني قد يفضي الى نقد ممارسة المؤسسة الرسمية وهو سيصبح تظاهرة ضدها، باعتبارها المسؤولة عن ترويج الفكر المتطرف التكفيري وعن ترويج الغلو، وكل ما يقدم من نقد تتحمله هي بالدرجة الأساس، سواء ذاك الذي تتضمنه مناهج التعليم، أو الفتاوى غير المتعقلة أو التحريض على الآخر من المنابر الدينية السلفية. ولم يشأ شيوخ المؤسسة أن يحضروا مؤتمراً أو يباركوه وهو يعني قدحاً في فكرهم ومسلكهم.

٤ ـ إن مؤتمر الحوار قد يفضي من وجهة نظر رجال المؤسسة الدينية الى إشراك الفئات المذهبية والمناطقية المهمّشة في إدارة الدولة، وربما في المؤسسة الدينية نفسها، أو اختلاق مؤسسات مشابهة لكل منها.

لهذا فإن الكثيرين رفضوا دعوة الحوار، ليس بين المؤسسة الرسمية، بل بين القريبين منها في المنهج الإقصائي، وإن كانوا متباعدين عنها سياسياً، مثل ناصر العمر وسفر الحوالي وعبد الله الجبرين وأضرابهم. لقد قلّب هؤلاء ونظراؤهم الرسميون الأمر فوجدوا أن المشاركة ليس فقط غير صالحة وغير مفيدة لهم بل ربما تكون (محرمة).

فضلاً عن هذا، ورغم مشاركة السلفيين في المؤتمر بشكل مكثف، فإن كثيراً منهم دخلوا بنيّة (إبعاد الضرر أو تخفيفه) وعدم ترك الساحة من وجهة نظرهم لأصحاب البدع والشرك! ولهذا كان لبعض هؤلاء صولات وجولات في جلسات الحوار، بعضها اتسم بالحدّيّة، بل أن بعضهم تجاوز ـ كما يقول مؤتمرون ـ موضوع المؤتمر، وكاد أن يصرح بكفر بعض الحاضرين، وغمز من قناتهم. لكن تجربة الجلوس والنقاش لا بدّ أن تؤثر إيجابياً في رؤية جميع المشاركين، فشرائح المجتمع في المملكة متقاطعة متدابرة (لخدمة السلطة) وها هي الآن تحاول أن تتفاهم وتتعرف على بعضها عن قرب، ربما مرة أخرى (خدمة للسلطة والمجتمع معاً).


الدكتور السيد محمد علوي المالكي

في مؤتمر الحوار الأول، قال الشيخ محمد عبده يماني، وزير الإعلام السابق، وأمام ولي العهد أنه لم يكن ينوي حضور المؤتمر (في الرياض آنئذٍ) وكيف يمكنه أن يحضر للقاء أناس سيقومون بشتمه والتعريض بدينه وأخلاقه.. أناس سبق لهم أن كفروه وتهجموا عليه؟ ولكنه ـ كما أضاف ـ وجد أن الأمور ليست بذاك السوء، وأن إمكانية التلاقي والحوار والتفاهم ممكنة.

وفي مؤتمر الحوار الثاني، ألمح الدكتور السيد محمد علوي المالكي الى شيء من ذلك، حين ألقى كلمته أمام ولي العهد، وأشار الى ما بين علماء الحجاز وبين من أسماهم بـ(طلبة العلم) أي العلماء النجديين من سوء علاقة، والذين كان السيد المالكي يؤمل أن يخفّ غلواؤهم وتشددهم، خاصة وأنه واحد ممن أوذي كثيراً بسببهم، حيث ظهرت الفتاوى الكثيرة التي تكفّره وهو علم الحجاز الديني، هذا غير الكتب التي أُلفت ونشرت داخل المملكة وبترخيص من مسؤوليها، الذين لازال بعضهم الى اليوم يكنّ للمالكي

كراهية مؤسسة على الإختلاف المذهبي والمناطقي.

بالرغم من كل ذلك، فإن الأجواء العامّة التي سادت داخل ملتقى الحوار تحمل بذوراً إيجابية للغاية، فهي مرحلة تأسيس للعلاقة بين شرائح المجتمع المتضاربة، ولقد اكتشف كلّ خصمه أو من يعتقد أنه كذلك. ولا شك أن التغيّر لن ينحصر في رؤية الوهابيين الى من عداهم، بل وأيضاً في رؤية الآخرين تجاه التيار السلفي نفسه والألوان الكثيرة التي تتنازع مؤيديه. وهناك إجماع كبير بأن الشيخ الحصين الذي قاد مؤتمر الحوار كان شخصية غير عادية في علمها وثقافتها واحترامها ونزاهتها وتقديرها للمشاركين جميعاً. وهذا الإنطباع نقل الى مختلف مناطق المملكة التي شاركت في الحوار والى كل الحوارات الصغيرة التي عقدت في مدن عديدة من المملكة بعد انفضاضه الرسمي.

التطبيع المذهبي إن صح التعبير كان مدخله سياسي: أمرٌ من ولي العهد، وعبر نافذة واضحة: مركز الحوار الوطني.. مثلما كان التقاطع والحرب المذهبية قد جاءت عبر بوابة سياسية وبموافقة سياسية. لذا لا يمكن تحميل التيار السلفي وحدة ما نشهده من انقسام خطير في المجتمع السعودي، بل النخب السياسية والتكنوقراطية أيضاً. وإذا كان الغرض من من الحرب المذهبية هو الإخلال بتوزيع السلطة والثروة، او احتكارهما.. فإن إيقاف الحرب المذهبية، سيفضي - كما يتوقع - الى توزيع أكثر عدلاً للسلطة والثروة، وهذا وحده كفيل بتهدئة الأوضاع وتقوية اللحمة بين أفراد المجتمع، وتوثيق عرى العلاقة بين الشعب والعائلة المالكة.

يجب أن ينجز الإصلاح السياسي ليؤتي الحوار الوطني ثماره، أما إذا اتخذ الصفة المذهبية - وقد خفّفت في المؤتمر الثاني، ويمكن ان تخفف في اللقاء الثالث بعد ثلاثة أشهر - وتمّ الإصرار عليها، فإن المشتركات بين المتحاورين، أي بين فئات المجتمع، ستكون قليلة، أو عرضة للجدل والخصام، أما موضوعات الإصلاح فستوفر بدائل التقاء وتصنع أخرى، تعوّض عن الإختلاف العقدي، وتدعم منطق المصلحة الوطنية.

توصيات مؤتمر حوار مكة

١ - دعوة المؤسسات العلمية الشرعية، للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو مثل: الارهاب وجماعة المسلمين ودار الحرب ودار الكفر ودار الاسلام والطائفة المنصورة... الخ.

٢ - الدعوة لدراسة علمية شاملة ومعمقة لظاهرة الغلو في المجتمع السعودي: اسبابها ومظاهرها وآثارها وعلاجها، لتبنى في ضوئها استراتيجية شاملة للمعالجة.

٣ - تسريع عملية الاصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال: انتخابات اعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤ - تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث: التنظيمية والقضائية والتنفيذية.

٥ - التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، واولويات الانفاق للصرف على الاحتياجات الاساسية للمواطن وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة، والتأكيد على خفض الدين العام وفق آلية صارمة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة حول ذلك.

٦ - الدعوة الى تجديد الخطاب الديني، بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لاحوال العالم الخارجي، والتعاطي معها بانفتاح، ومتابعة وتفاعل.

٧ - التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الامة ومستقبلها، كقضايا الحرب والسلم، وان يوكل ذلك الى الجهات المؤهلة للفتوى، والارتقاء بمستوى ادائها وآليات عملها.

٨ - ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي، وتربية الاجيال في المدارس والجامعات على ذلك مع فتح ابواب حرية التعبير المسؤولة التي تراعي المصلحة العامة.

٩ - تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على ايدي المتخصصين، بما يضمن اشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للاسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها.

١٠ - دعم المناشط الطلابية غير الصفية، وتحديد الياتها، وانشاء مراكز للشباب الذكور واخرى للاناث داخل الاحياء السكنية، تتولى تنظيم البرامج الهادفة، والاهتمام بحاجات الشباب لتنمية روح الابداع والابتكار، مع تأهيل المشرفين عليها، وفق ضوابط محددة.

١١ - رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

١٢ - تعزيز دور المرأة في كافة المجالات، والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة، تعنى بشؤون الطفل والمرأة والاسرة.

١٣ - الدعوة لفتح الباب لمن يريد الاقلاع عن العنف والافساد في الارض، والرجوع عن اخطائه، وعدم نبذه، والتشدد في معاملته، والعمل على ادماجه بالمجتمع.

١٤ - تأمين المحاكمة العادلة امام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والارهاب، وتمكينهم من اختيار محامين عنهم، يلتقون بهم كلما رغبوا في ذلك.

١٥ - وضع استراتيجية شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبعدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص التوظيف والتدريب والتأهيل والتوسع في برامج القبول في مؤسسات التعليم المختلفة.

١٦ - التأكيد على التوازن في الطرح الاعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك، مع البعد عما يثير الفرقة والشتات، ويراعي التنوع الفكري والمذهبي.

١٧ - الاهتمام بالخطاب الاعلامي الخارجي وتطويره لمواجهة التحديات المعاصرة، والدعوة لانشاء وحدة متخصصة بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تعنى بحوار الحضارات والثقافات والدراسات المتعلقة بها.

١٨ - اوصى المشاركون بأن يكون موضوع اللقاء الثالث واحدا من الموضوعات التالية: العلاقة بين الحاكم والمحكوم - حقوق المرأة وواجباتها - المشاركة الشعبية السياسية - التعليم.

نظرة على تأسيس الجمعيات

قبل تشويه مؤسسات المجتمع المدني

أعلن مؤخراً عن تأسيس أول جمعية للدفاع عن حقوق العمال السعوديين في القطاع الخاص، طبقاً لأحكام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ، وقواعدها التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٧٦٠ وتاريخ ١٤١٢/١/٣٠هـ والتعليمات الصادر بمقتضاها. وعقد المجلس التأسيسي للجمعية في مقر مجلس الغرف السعودية في الرياض في نهاية ديسمبر الماضي، وجاء في اللوائح الداخلية أن الجمعية تستهدف، الى جانب الدفاع عن حقوق العاملين في القطاع الخاص، رعاية مصالحهم، والمشاركة في إعداد وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم الفني، وتحسين شروط وظروف العمل في القطاع الخاص، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى العمال.

إن أول ما يلحظ على المعطيات الواردة في البيان التأسيسي والنظام الداخلي للجمعية أن نشاطات الأخيرة مقتصرة على منطقة الرياض وحدها، على أن يكون مركز الجمعية في الرياض العاصمة. وهذا قد يلمح الى أن الجمعية أشبه ما تكون بإعادة انتاج لمركزة الدولة من خلال مركزة للنشاط الاهلي، بحيث يتم الانطلاق من المركز والتأكيد على محوريته في مجال عمل المؤسسات الاهلية. وقد يلمح ذلك ايضاً الى أن الجمعيات ستأخذ طابعاً مناطقياً، أي أن لكل منطقة جمعيتها، بحيث تكون للمنطقة الغربية جمعيتها ومركزها جدة، وتكون للمنطقة الشرقية جمعيتها ومركزها الدمام وهكذا، وهذا التكاثر يعتبر تورماً غير حميد حين توضع في سياق عملية الاندماج الوطني والعمل الاهلي العام، وهذا لا يتنافى مع وجود منظمات فرعية ومؤسسات ذات صفة مناطقية ومحدودة، جماعة للدفاع عن المطوّفين في مكة المكرمة أو جمعية للدفاع عن حقوق صائدي الاسماك في الدمام.

غير أن المثير للغرابة في جمعية الدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص، أنها أشبه ما تكون بإبن غير شرعي للدولة، فهذه الجمعية رغم أن هدفها الدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص، الا أن أهدافها لا علاقة لها بالدفاع كما يظهر في قائمة الاهداف الواردة في بيانها التأسيسي، وثانياً أن كون حقلها الحقوقي مقتصر على القطاع الخاص مصداق للمثل الشائع (كالمستجير من الرمضاء بالنار)، فلماذا يستثنى القطاع العام، ويتم التركيز على القطاع الخاص، وكأن الدولة قد منحت نفسها شهادة براءة سلفاً.

والأشد غرابة أن يتم ربط عمل الجمعية ونشاطها وتنظيمها الاداري بوزارة العدل والشؤون الاجتماعية، فقد جاء في (التنظيم الاداري) للجمعية ما نصه: (تعقد الجمعية العمومية اجتماعاتها في مقر الجمعية ويجوز أن تعقدها في مكان آخر بعد موافقة وزارة العدل والشؤون الاجتماعية على ذلك). كما أن الاجتماعات الطارئة تتم (بناء على طلب من مجلس الإدارة أو من عشر أعضائها العاملين على الأقل بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المسبقة على ذلك). كما جاء أيضاً بأنه (يجوز للجمعية العمومية – بموافقة أغلبية أعضائها الحاضرين – تحويل الاجتماع العادي – بعد الانتهاء من مناقشة جدول أعماله – إلى اجتماع غير عادي لمناقشة بند أو أكثر من البنود التي تستدعي ذلك شريطة أن يتم ذلك بموافقة الوزارة). أي ان الجمعية خاضعة بصورة وأخرى تحت اشراف وسلطة الدولة.

> **هناك خشية من هيمنة الدولة على مجال عمل مؤسسات المجتمع المدني والعبث بوظائفها وتقويض مهمتها المستقبلية**

والملاحظ أن جمعيتي حقوق الانسان والصحافيين السعوديين تكاد تكونا نسخة طبق الأصل من جمعية الدفاع عن العمال السعوديين، فقد أعلن عن تأسيسهما في الرياض، ومن سخرية القدر أن تكون لوزارة الداخلية دخالة شبه مباشرة في تأسيس الجمعيتين، على أن تعملا طبقاً لنظام وزارة العدل والشؤون والاجتماعية، فيما تكون جمعية الصحافيين خاضعة تحت اشراف وزارة الاعلام.

إن أقل ما يقال عن الطريقة التي تأسست بها هذه الجمعيات، أنها تأسيس خاطىء بل وخطير للمجتمع المدني الذي يجب أن تكون لنشاطاته مسافة احترازية ضرورية بعيدة عن الدولة، وأن تكون مؤسساته مستقلة استقلالاً تاماً عن الدولة. في واقع الأمر، أن تأسيس جمعية للدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص تكون مرتبطة بالدولة يقلب مفهوم المجتمع المدني رأساً على عقب ويشوّه مهمته بطريقة ساخرة، لأن مهمة المؤسسات الاهلية ليست الاستعانة بالدولة للدفاع عن حقوق المجتمع بل تطوير مؤسسات قادرة على نقل شكاوى المواطنين الى الدولة سواء كان مصدر وسبب المشكلة هو الدولة أو القطاع الخاص.

من المؤسف القول بأن اللجان المعلن عنها في الآونة الأخيرة تثير مخاوف إزاء هيمنة الدولة على مجال عمل المجتمع المدني المراد تدشينه حالياً، والعبث بوظائفه وأهدافه بطريقة تؤدي الى تقويض مهمته المستقبلية. فمنذ الاعلان قبل ثلاث سنوات عن لجنة لحقوق الانسان مرتبطة مباشرة بالملك، والانتقادات تتنامى حيال ما تنوي الحكومة القيام به من الاعلان عن لجان حقوقية ونقابية يفترض أن تكون منبثقة من المجتمع ومنفصلة تماماً عن الجهة المستهدفة من تشكيل هذه اللجان.

قد تستغل الحكومة غياب ثقافة المجتمع المدني وتقاليد عمل نقابي وحقوقي بين الغالبية العظمى من السكان من أجل تعميم هذه الفطريات في مناطق المملكة، وقد تحسب ذلك جزءا من العملية الاصلاحية، الا أن قوى الاصلاح مطالبة بفضح هذا الزيف في مرحلة مبكرة قبل أن يتمدد الورم في الجسد، إذ أن انتشار هذا النوع من المؤسسات قد يؤدي في مرحلة لاحقة الى تحييد دور المجتمع المدني الحقيقي. فالدولة تحاول بتلك الفبركات الامساك أولاً بخيوط اللعبة السياسية الداخلية في مرحلة لاحقة، وثانياً من أجل إجهاض ولادة المنافس المستقبلي، الذي يدفع به المجتمع المدني نحو الواجهة.

قد يغري البعض الاعلان عن لجان ذات طابع حقوقي او حتى نقابي، وقد يعدّه قفزة نوعية للامام، غير أن ما يلزم الانتباه اليه أن لجاناً ترعاها الدولة وتضع نظامها الداخلي لا يمكنها الا أن تكون مسحوبة الفتيل، أي أن تكون مسلوبة التأثير في المسرح السياسي المحلي، بحيث تفقد قدرتها على التحوّل الى جزء من عملية الضغط التي يمارسها المجتمع المدني على الدولة، وهذا بدوره ينعكس على الديمقراطية نفسها، التي بالتأكيد ستتعرض الى تشويه كبير بسبب التشوّهات الخلقية للحاضن الأول، أي المجتمع المدني. فلا يمكن الاطمئنان الى نشأة ديمقراطية صحيحة ونزيهة ما لم يتم تأمين القاعدة التي يرتكز عليها البناء الديمقراطي، وهذا بدوره يقتضي محاربة وفضح محاولات الحكومة النازعة نحو إعطاب مبكر لمفعول مؤسسات المجتمع المدني.

اللقاء الوطني من ثمار النشاط الاصلاحي العام

دور التيار الاصلاحي في المرحلة القادمة

مهما بلغ الاختلاف أو حتى المعارضة إزاء اللقاء الوطني للحوار الفكري في دورتيه الاولى والثانية، فسيظل علامة فارقة في تاريخ هذا البلد. إن هذا اللقاء، وفي الحد الأدنى لتقييم دوره ووظيفته وأهدافه، يعكس رأسياً المنهج العام الذي نشأت عليه الدولة والسيرورة العامة التي حكمتها طيلة عقود طويلة، فلأول مرة في تاريخ السعودية يلتقي المختلفون من كافة المذاهب الدينية والتيارات الفكرية والسياسية تحت سقف واحدة وعلى طاالة واحدة ويتحاورون في أشد الموضوعات حساسية بعد أن كانوا بالأمس يتراشقون التهم ويتقاذفون الأحكام الاستئصالية على قاعدة دينية. إنهم يلتقون الآن بعد أن جاء حصاد الشقاق والتمزق شديد المرورة، بل أنتج ما فيه هلاك الجميع، ووضع البلاد والعباد على حافة الهاوية السياسية.

قال البعض بأن اللقاء كان إنقاذاً للدولة من أزمتها، وليكن كذلك وهو تحليل صحيح، ولكنه أيضاً إنقاذ للمجتمع من فتن كان للدولة اليد الطولى في صناعة ظروفها من خلال هذا الشياع الواسع لفكر الغلو والتطرف، الذي لحق أذاه الجميع في الداخل والخارج. لقد سمح اللقاء للمشاركين فيه نقل ما يختلج في نفوس الغالبية المتضررة من الشعب وأن تبوح بأفكارها وأن توصل صوتها المغمور لعقود طويلة من أجل طمس معالم الغلو والتشدد واستبدالها بقيم الاعتدال والتسامح والتعددية، تلك القيم التي بات الجميع ينشدها بعد أن بلغ التشظي في الجسد مستوى خطيراً ينذر بتذرر أشلاء الدولة والمجتمع سواء بسواء.

لتأخذ الدولة من اللقاء الوطني ما تعتقد بأنه إنقاذ لها من ورط سياسية وأمنية وايديولوجية محدقة بمركز السلطة، ولكن ما تأخذه هذه المرة لن يكون بلا ثمن، فاللقاء ليس ثمرة جهد فريد للدولة وحدها، بل هو تظافر جهود ساهم فيها رجال الاصلاح من مفكرين ورجال علم وعمل وأدب وصحافة ممن اضطلعوا بنشاطات إصلاحية طيلة عقود من الزمن بغية تصحيح الاعوجاج في مسيرة الدولة، والدعوة الى وطن يضم الجميع بكافة فئاته وأطيافه ويستوعبهم في عملية إدماج وطني حقيقي ومتكافىء.

إن هذا اللقاء كان ضرورة أولاً وأخيراً وليس خياراً، وإن الدولة لا حسنة لها فيه، فقد تلاشت قائمة الخيارات من يد الدولة، ولم يعد أمامها الآن سوى قائمة الضرورات، وفي الضرورات يصبح الواجب وحده مطلوباً دون سواه، أما زمن الخيارات فقد أدبر منذ تباطأت الدولة عن إستثماره بصورة صحيحة إعتقاداً منها بأن الزمن كفيل بحل الازمات المستفحلة بالدولة، تماماً كما كان يحصل فيما مضى من سالف العقود، وغفلت عن حقيقة أن مصادر التعويض قد نضبت، وأن الأزمات قد أوصلت الدولة والمجتمع الى

الاجماع الوطني ليس مقتصراً على عنوان الاصلاح السياسي، بل شمل بحسب توصيات اللقاء الوطني مفردات الاصلاح وآلياته

عنق الزجاجة، ولم يعد هناك ما يحول دون الخروج منها سوى بالتوسل بالأقصى من قرارات الضرورة التي بواسطتها تنقذ ما بقي من رصيد ومصداقية وأخيراً البقاء على قيد الحياة.

إن زعم البعض بأن اللقاء الوطني صنع واقعاً جديداً يحاول بقصده أو خلافه نفي التحوّلات الاجتماعية والسياسية والفكرية الواسعة التي شهدتها البلاد طيلة السنوات القليلة الماضية، والصحيح أن اللقاء كان إحدى افرازات لواقع صنعته التحولات تلك وهو تمظهر لها بالدرجة الأولى. فالدفع الدؤوب والمتواصل من قبل الطيف السياسي والفكري الواسع في المجتمع لجهة إصلاح الاوضاع العامة في البلاد أملى على الدولة منهجاً جديداً في التعاطي مع مشكلات ليس بالامكان مقاربتها بطريقة كلاسيكية نمطية، أي أنه فرض على القيادة السياسية طريقة في تشخيص الواقع القائم وآلية المعالجة، وليس الحوار الفكري سوى إحدى مفردات الاجندة الاصلاحية التي وردت في عرائض التيار الاصلاحي العام في البلاد.

لا يستدعي، والحال هذه، القول بأن مسيرة الاصلاح يجب أن تتوقف عند نقطة الحوار الفكري، بل أن الاخير يمثل فاتحة ضرورية لعملية إصلاحية واسعة النطاق ولابد أن تكون متفصلة على كامل رقعة الدولة. إن هذه العملية تتطلب بالضرورة وقوداً شعبياً كافياً وزخماً اعلامياً متصلاً ونشاطاً سياسياً متنامياً من أجل كسر الجمود الذي عاشته الدولة طيلة سنوات ماضية وحرمت الجميع من التوصل الى مرحلة هي الآن تعيشها واقعاً مفروضاً، أي دون إرادة منها، وكان بالامكان أن تعبر اليها منذ زمن بعيد، وأن تعيش الآن مرحلة متطورة عوضاً عن الانشغال في إعداد تصاميم مرحلة متأخرة عن خط الاصلاح العام لمرحلة يفترض أنها استكملت شروطها وظروفها وغاياتها. بكلمات أخرى، أن ما تشهده البلاد حالياً من تبرعمات لمؤسسات مجتمع مدني (نقابية بالدرجة الأولى) وانبثاق مشروع اللقاء الوطني للحوار الفكري، واستهلالات لحركة سياسية وطنية هي عناوين مرحلة سابقة، الامر الذي يتطلب دفعاً سريعاً من أجل استكمال خطواتها لولوج مرحلة الاستحقاق والاعمار السياسي الفعلي، قبل أن تطوي المرحلة اللاحقة ما يجري الاعداد له الآن، لأن معضلات الدولة بالغة الخطورة، وأن حاجات الناس وتوقعاتهم شديد الالحاح، ولا يمكن الانطلاق نحو حل لا يأخذ في الاعتبار هذين الحدين.

صحيح أن اللقاء الوطني عقد تحت مضلة الدولة ورعايتها، ولكن الصحيح أيضاً أن الواقع القائم في البلاد قد ضغط بشدة على إتجاهات الحوار وموضوعاته ثم جسّدته واقعاً توصيات اللقاء الوطني، التي جاءت كوصلة غير متناغمة أو منسجمة مع

عنوان اللقاء وربما الغاية من أجله، كما أرادت السلطة السياسية منه، فقد كانت توصيات المشاركين في اللقاء الوطني الثاني أشبه ما تكون برجع الصدى لعرائض التيار الاصلاحي العام، وهي ترديد لكافة البنود الواردة في عريضتي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) وما تلاهما من عرائض.

إن ما تلفت اليه توصيات اللقاء الوطني الثاني أن سقف التطلع الاصلاحي بات متساوياً لا يختلف عليه أحد بمن فيهم القريبون من السلطة نفسها، الى حد بات معه هذا التطلع يتردد ويفرض نفسه داخل أنشطة الدولة، أي أن المطالب الواردة في عرائض التيار الاصلاحي الوطني لم يكن بالامكان تجاوزها وإغفالها، فقد أصبح الاتفاق عليها ظاهراً وواضحاً حتى وإن لم يسهم المشاركون في اللقاء الوطني في إعدادها وصياغتها ورفعها للقيادة السياسية. بمعنى آخر، أن الاجماع الوطني لم يعد مقتصراً على موضوعة الاصلاح السياسي، بل شمل أيضاً مفردات الاصلاح وآلياته والمدد التي يجب أن تستغرقها العملية الاصلاحية الشاملة، وهذا شيء ربما لم يلفت الانتباه اليه في غمرة الضخ الدعائي الكثيف الذي تقوم به الدولة في ترويجها لمشروع اللقاء الوطني.

وهذا يدعو مرة أخرى رجال التيار الاصلاحي الوطني من كافة الطيف السياسي والفكري في المملكة لمواصلة جهودهم الاصلاحية التي باتت ثمارها واضحة للعيان، وأن يرفعوا من وتيرة النشاطات الاصلاحية المشتركة من أجل تعزيز الواقع القائم ورسم خط عملي للدولة والمجتمع للبدء بتنفيذ بنود الاجندة الاصلاحية. فليست الدولة وحدها العامل الوحيد الذي يحكم التحوّل السياسي، بل هناك قوى تغيير في المجتمع لابد أن تنخرط بصورة كثيفة في عملية التحوّل تلك، مع التذكير دائماً وأبداً بأن للدولة رؤيتها في الاصلاح وأهدافها منه ورجالها الذين تعتمد عليهم في إدارة مجرياته بطريقة تحفظ لها مصالحها وتحد من تأثيراته والخسائر الناجمة عنه، في المقابل، إن للمجتمع رؤيته وأهدافه ورجاله الذين يعوّل عليهم في تحقيق تطلعات كافة فئات المجتمع من العملية الاصلاحية الشاملة. إن التجارب السابقة تنبّه وتحذّر الى أن الدولة ليست على إستعداد لبلوغ مستوى التطلع الشعبي العام، وبالتالي فهي تسعى لبذل القليل من أجل جني الكثير، هذا إن كان القليل يحقق ابتداءً الحد الادنى من حاجات الناس. إن المرحلة الراهنة بما تحمل من أزمات شاملة وعميقة لا تقبل حلولاً على هيئة (شرهات مقطوعة) أو تسويات سطحية، أو مسكّنات مؤقته، فالاصلاح الشامل والفوري بات عنواناً عريضاً للتغيير يتفق عليه الجميع من أقصى الغرب الى أقصى الشرق. وهذا ما تعكسه العرائض، ومنتديات الحوار العامة والخاصة وصفحات الجرائد المحلية، واخيراً اللقاءات الفكرية، أي ان الحديث هنا لا يدور عن احتناكات سياسية يتم الترويج لها من قبل قوى مغرضة، بل هو موقف شعبي وطني عام.

دور المجتمع في مقابل السلطة

إن ثمة مناخاً سياسياً وثقافياً جديداً تعيشه البلاد منذ أكثر من عام، يترافق مع تحولات كبرى على مستوى منطقة الخليج، والعالم عموماً، وأن ما كان يرتجى من العائلة المالكة القيام به من أجل الافادة من المناخ الجديد ووضع البلاد على سكة الاصلاح السياسي قد تلاشى وهذا عطّل الاحساس العام بقدرتها على الاضطلاع بدور من هذا القبيل، مما فرض على قوى التغيير الاجتماعي أن تعيد تشكيل نفسها في إطارات أوسع، في عملية لملمة عفوية مدفوعة بالحاجة الى بناء جبهة وطنية تكون قاطرة للاصلاح في السعودية. ولاشك أن الاستجابات الفاترة والمتلكئة

نزعة الامراء الكبار لاحتواء المؤسسات الاهلية تنبّه الى محاولات تشويه مفهوم الديمقراطية

والمماطلات الساذجة أحياناً من قبل القيادة السياسية كانت تدفع غالباً باتجاه تعزيز خيار العمل الوطني المشترك لتكثيف الضغط من أجل ازالة الانسدادات الحاصلة في رأس السلطة، ومرور القرارات التاريخية المنتظرة وتجنيب البلاد كارثة محققة.

إن تأسيس مركز للحوار الوطني يمثل بداية صحيحة ولكنها تبقى في نهاية المطاف خطوة ناقصة، إذ ان الطرف الآخر من الحوار الوطني مازال غائباً، وهو المجتمع. إن الهدف من الحوار يكمن في وضع تصورات لمشكلات المجتمع مع الدولة، ولذا فإن اللقاء يجب أن يبدأ على مستوى المجتمع كيما يحقق أغراضه المنشودة. وما يظهر حتى الآن أن الدولة ترمي الى تسوية مشكلة خاصة بها ومسؤولة عن صناعتها، فيما تدعو العرائض الاصلاحية الى لقاء وطني مفتوح يضم ممثلين عن كافة القوى السياسية والاجتماعية في البلد من أجل تحديد مشكلات المجتمع ووضع تصورات أولية لحلها. مع الالتفات هنا الى أن توصيات المشاركين في اللقاء الوطني الثاني خالفت غرض السلطة السياسية وخرجت عن خط سيرها وانتقلت الى مسار التيار الاصلاحي الشعبي. ولكن ما تدعو اليه العرائض الاصلاحية شيئاً مختلفاً وهو لقاء وطني يكون بين الدولة والمجتمع، وتشارك فيه الفعاليات السياسية والفكرية والاقتصادية من كافة المناطق ويكون لقاءً علنياً ومفتوحاً.

ثمة أمر لا يقل أهمية، أن اللقاء الوطني يلفت الى ضرورة الاسراع في الاعدادات القانونية والسياسية من أجل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فمن غير المنطقي الدخول في مشروع دمقرطة دون خلق مجتمع مدني قادر على ادارة المشروع وتوفير الضمانات الكفيلة والظروف الضرورية لنجاحه واستمراره. وفيما يبدو فإن الحكومة وتحديداً الامراء الكبار في العائلة المالكة ينزعون الى احتواء المؤسسات الاهلية داخل ماكينة الدولة كما ظهر في لجنة حقوق الانسان، ولجنة الصحافيين واخيراً لجنة العمل والعمال، وهذا يبعث على القلق إزاء محاولات تشويه مفهوم ودور وهدف المؤسسات الاهلية، مما ينبّه الى خطورة مستقبلية حين تبدأ العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية حيث تكون الدولة محوراً أساسياً في العملية بما يفرغ المشروع الديمقراطي من مضامينه الحقيقية وتحويله الى مجرد إطار مفرّغ من محتوياته الصحيحة، تماماً كما يجري الآن في البحرين والى حد ما في الكويت، حيث تخفي حكومات هذه الدول وراء لافتة الديمقراطية ممارسات أقل ما يقال عنها أنها مراوغة سياسية لغرض تضليل الرأي العام الدولي.

إن ذلك كله يفرض على المجتمع بكافة فئاته وقواه السياسية والثقافية أن يرسي أساسات المنظمات الاهلية المستقلة التي تعمل بعيداً عن سلطة الدولة وتدخلاتها، وأن تفرض واقعاً من خلال الاعلان عن تشكيلات نقابية ومهنية وسياسية وحقوقية وثقافية وأدبية والمطالبة بترسيمها بوصفها حقاً مشروعاً، وعدم السماح للسلطة بالتدخل فيما لا شأن لها فيه، لأن هذه التشكيلات تمثل قنوات تعبير مشروعة وضرورية لايصال صوت المجتمع الى الدولة وهي أيضاً الحواضن الرئيسية لنمو ديمقراطية صحيحة.

السعودية حليف أميركا وخصمها

نشرت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي مقالاً للبروفسور المساعد مايكل سكوت دوران المتخصص في دراسات الشرق الأدنى في جامعة برنستون وعضو رئيسي في مجلس الشؤون الخارجية. المقالة التي تنشر لاحقاً في هيئة بحث في مجلة (فورين أفيرز) المتخصصة، تحاول تلمّس المواقف المرتبكة في السياسة السعودية وما تعكسه من صراعات داخل الاسرة المالكة والتوجهات المتناقضة لدى أقطاب الحكم في المملكة. وفيما يلي نص المقالة:


عبدالله ونايف: الإخوة الألدّاء

إن السعودية في مخاض أزمة، فشعبها ينمو بسرعة بما يفوق إقتصادها، وأن دولة الرعاية فيها تتدهور بوتيرة سريعة، كما أن السخط المذهبي والمناطقي يتصاعد، فيما يتحول المتذمرون بصورة متزايدة الى النشاطية الاسلامية الراديكالية. يدرك كثيرون بأن النظام السياسي السعودي يجب أن يتطور كيما يبقى على قيد الحياة، ولكن الانفصام الثقافي العميق يمنع النخبة من الموافقة على شروط الاصلاح.

فمن جهة، فإن بعض المتغربين في الطبقة الحاكمة ينظر الى أوروبا والولايات المتحدة كنماذج للتنمية السياسية، ومن جهة ثانية فإن المؤسسة الدينية الوهابية تتمسك بتفسير العصر الذهبي للاسلام بوصفه مرشداً وتعتبر السماح لظهور صوت آخر غير وهابي شركاً.

لقد إتخذت الشخصيتان الأشد قوة في السعودية موقفين متعارضين في هذه المناظرة: فولي العهد الأمير عبد الله يميل باتجاه المصلحين الليبراليين، فيما يصطف أخوه غير الشقيق الأمير نايف وزير الداخلية الى جانب العلماء. ويحظى الأمير عبد الله بسمعة عالية في الخارج، فيما يبدو الأمير نايف الذي يسيطر على الجهاز الأمني في هيئة مظلمة في الداخل.

وتنقسم هاتان الجبهتان على سؤال محدد حول ما اذا كانت الدولة يجب أن تخفّض من سلطة المؤسسة الدينية. فالعلماء والأمير نايف يلتزمون بموقف قائم على مبدأ التوحيد كما عرّفه مؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب. في نظرهم، فإن كثيراً من الناس الذين يزعمون بأنهم موّحدون هم في حقيقة الأمر مشركون ووثنيون. وبالنسبة للعلماء السعوديين الأشد راديكالية، فإن هؤلاء الخصوم يشملون المسيحيين واليهود والشيعة وحتى أولئك السنة المسلمين غير الملتزمين بدرجة كافية. وبحسب عقيدة التوحيد، فإن هذه المجموعات تحيك مجتمعة مؤامرة كبرى لتدمير الاسلام الحقيقي.

تحاشي تورط الأمير نايف في مناهضة الاصلاح لا يخفي ضلوع جهاز الأمن في قمع المصلحين

في أذهان العلماء، إن إزالة الممارسات السياسية والثقافية الشركية في الداخل ودعم الحرب ضد الأميركيين في أفغانستان والعراق هما وجهان لعملة واحدة. فالجهاد ضد الوثنية، كما يردد العلماء دائماً هو مهمة غير منقطعة حتى قيام الساعة، أي حتى أن يتمكن التوحيد الخالص من تدمير الشرك مرة واحدة وللأبد. إن عقيدة التوحيد تكفل أيضاً مقاماً سياسياً محلياً فريداً للعلماء، فبحسب هذه العقيدة فإن العلماء وحدهم يملكون التأهيل الضروري لتأمين نقاء العالم.

فإذا كان التوحيد يشير الى القطب الأيمن في المجال السياسي السعودي، فإن عقيدة التقارب بين المسلمين وغير المسلمين تشير الى القطب الأيسر. فالتقارب يهدف الى تطوير فكرة التعايش السلمي مع غير المؤمنين، كما تهدف الى البحث في توسعة إطار المجتمع السياسي عبر شرعنة المشاركة السياسية من قبل جماعات يصنّفها الوهابيون بوصفهم غير مسلمين مثل الشيعة، والعلمانيين ومناصري المرأة وغيرهم. في السياسة الخارجية، فإن التقارب يؤدي الى إيقاف العمل بعقيدة الجهاد، بما يسمح للسعوديين العيش في سلام مع الأميركيين المسيحيين، والاسرائيليين اليهود، وحتى الايرانيين الشيعة.

ومن الواضح، فإن الأمير عبد الله يربط نفسه بمبدأ التقارب، فقد ناصر تخفيف القيود على حرية التعبير في الشأن العام، وتطوير الاصلاح الديمقراطي، ودعم تخفيض سلطة العلماء كما أبدى استعداداً للسماح لحريات أكبر للأقلية الشيعية المضطهدة في السعودية. ومن خلال تعويم (الخطة السعودية) للسلام العربي

الاسلامي، بل والسفر الى كراوفورد في تكساس لمناقشة الموضوع مع الرئيس جورج دبليو بوش، فإن الأمير عبد الله يحاول تحقيق الانسجام بين أجندتيه في الداخل والخارج. من منظور غربي، ليس هناك رابطة حميمية بين أجندة الاصلاح السياسي لدى الأمير عبد الله وسياسات التقارب مع الدول غير الاسلامية والشيعة. وعلى أية حال، فإن الثقافة السياسية التي يديرها الوهابيون، تجعل الاجندتين وكأنهما قطعتان من قماشة واحدة.

وفيما ينفرد الأمير عبد الله بعلاقة صداقة مع الغرب، فإن نايف قد شجّع الجهاد الى حد تقديمه عرض بالمساعدة الخفية لتنظيم القاعدة، واقتحام معاقل تيار الليبراليين السعوديين. وبالرغم من أن نايف لم يضطلع بمسؤولية صريحة في اضطهاد المصلحين المحليين، ولكن يد أجهزة المباحث لا تبدو خافية أو غائبة عن المشهد. فتسلسل الاحداث بات مألوفاً، وسواء كان الأمر ناشئاً عن تحذير أو كونه رد فعل على شكوى من قبل عالم بارز، فإن من يتعرض لنقد المؤسسة الدينية يفقد وظيفته، وسيحجم الموظفون في وقت لاحق وإزاء قرار الفصل عن التعليق. إن المتشددين الاسلاميين يقومون بإبلاغ تهديدات عبر الهاتف بالقتل الى الشخص المفصول أو عبر الانترنت، وغالباً ما تنتهي الحملة الى تحقيق النتائج المرجوّة.

يعلم الجميع بأن أسامة بن لادن ينكر شرعية العائلة المالكة في السعودية، ولكن قلة تعتقد بالتطابق المبدئي بين معتقدات القاعدة والمؤسسة الدينية الرسمية. فالاختلاف الايديولوجي الرئيسي بينهما يقوم على أن القاعدة تضع العائلة المالكة السعودية في قائمة الاعداء فيما لا ترى المؤسسة الدينية ذلك.

على أن هذا يجعل من الصعب نفي إمكانية التعاون المحدود أو الخفي في قضايا أخرى متعددة. فناشطو القاعدة يشعرون بأن الأميركيين يرغبون في فصل المسجد عن الدولة في الشرق الاوسط وهذا بدوره يمثل تهديداً مباشراً عظيماً لأهدافهم السياسية الكبرى. ولذلك، فإن هدف القاعدة في المدى القصير ليس قلب النظام السعودي ولكن تعديل ميزان القوى المحلي في الداخل لصالح اليمين ومعاقبة أنصار التقارب.

وبإسقاط الصراع المحلي على العالم الخارجي، فإن المتشددين السعوديين يجادلون الآن بأن الاقلية الشيعية في السعودية تتآمر مع الولايات المتحدة في حرب الأخيرة لتدمير الاسلام. إن سيناريو كابوس القاعدة هو أن الأميركيين وشيعة العراق سيجبرون الرياض على إدخال اصلاحات واسعة وإشراك الشيعة السعوديين في المجتمع السياسي، وليس ثمة شك في أن علماء الخط المتشدد في السعودية يتقاسمون بالدقة نفس المخاوف.

إن هذه الافكار حول المؤامرة الأميركية ـ الشيعية ليست شأناً سعودياً داخلياً، فإنها ـ أي الافكار ـ تشرّع للهجمات اليومية ضد الجنود الأميركيين في المثلث السني العراقي، وهكذا هجمات مثل التفجيرات الانتحارية ضد الشيعة في النجف في أغسطس الماضي. ومهما يكن، فإن الوضع يبدو صعباً، لأن الولايات المتحدة تملك وسائل محدودة في تحييد المشاعر المناوئة للشيعة والأميركان التي يحملها العلماء السعوديون.

المعادلة الأميركية الصعبة: تشجيع الديمقراطية لمقاومة الارهاب ونشوء نماذج معادية لواشنطن

إن الوهابية هي الاساس لمجمل النظام السياسي ـ في السعودية ـ وأن كل شخص ينتمي اليها يمكن ان يصطف خلفها حين يتزايد الضغط عليها، وأن الولايات المتحدة لا تملك خياراً سوى الضغط بشدة من أجل إصلاحات سياسية في كل من العراق والسعودية. ولكن محاولة خلق أنظمة سياسية أكثر ليبرالية ستفضي لاحقاً الى خلافات جديدة، والتي ستؤدي بدورها الى توليد مشاعر مناوئة لأميركا. وفيما تناضل واشنطن من أجل تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإنها ستجد مرة أخرى بأن حليفها العربي الحميم قد أصبح واحداً من أشد خصومها.

شجاعة مطلوبة وفي وقتها!

شكراً وتحية لكل الإصلاحيين الذين وقفوا أمام الأمير نايف في مكتبه يوم ٢٢ ديسمبر الماضي متحدّين تهديداته، ومكررين قناعاتهم بالإصلاح. لقد كانت مواجهة شجاعة، فقد جاء الأمير وهو يظن أن الآخرين سيقبلون بشطحاته وتعهداته وشتائمه ولكنه نسي أن الزمان قد أدبر عن دعاة الإستبداد، وأن الخوف يجب أن يطلق بالثلاث قبل أن تنهار الدولة ويخرّ السقف على الجميع فيهلكهم.

حضر اللقاء بدعوة من نايف ١٨ عضواً تعاهدوا بأن لا يخذل أحدهم الآخر. وفي اللقاء قال نايف أن الأمير عبدالله مستاء من تقديم هذه المطالب الإصلاحية في هذا الوقت، فالدولة تواجه التهديدات من الداخل والخارج؛ وأضاف بأن هذه المطالب ما هي إلا مطالب الإمريكان وأنتم تحققون أهداف الأمريكان. وقال بالنسبة للملكية الدستورية أنها نظام غربي! وتساءل: أتريدون من الملك ان يملك ولا يحكم؟ لن يحدث هذا!. وبالنسبة للانتخابات رفضها جملة وتفصيلاً وقال: انظروا الى جميع الدول العربية التي فيها انتخابات، هل تعتقدون أنهم حققوا الديمقراطية؟ بالامكان التلاعب في الانتخابات لكننا لا نريد أن نضلل الناس! بعد ذلك وجه بعض الاتهامات للاستاذ محمد سعيد طيب بأنه اجتمع مع نائبة القنصل الأمريكي في جدة، وكذلك بأنه كان ناصرياً في الستينات، وكان يؤيد الناصريين الذين كانت طائراتهم تدك جنوب المملكة، وأنه سمّى ولده (عبد الناصر). ثم لمح بأن غالبية الحاضرين لهم سوابق وأنه يعلم عن كل واحد منهم.

بدأ الاستاذ الطيب بالحديث حيث انكر التهم الموجهة إليه بلغة حاسمة حاول أحد الحاضرين التخفيف منها، فرد عليه بأن يسكت لأنه يريد أن يدافع عن نفسه؛ وقال بأنه لم يطلب الاجتماع مع نائبة القنصل الأمريكي وإنما هي التي أصرت على الحضور لديوانيته. وقال بأن الحاضرين أسمعوها كلاماً قوياً بشأن موقف حكومتها تجاه الأوضاع في المنطقة لم تسمعه من الحكومات العربية ولا ممثليها. ثم قال بأن ناصريته قديمة وأنه سجن لسبع سنين ويطالب بالتعويض، وقال للأمير متهكماً: لم يبقَ إلا ان تتدخلوا في أسماء أبنائي!

ثم أعقبه الدكتور توفيق القصير بكلام مركز ويتشابه مع سابقه في الطرح وأن الموقعين على خطاب المطالب لا يسعون ليس للحصول على مكاسب سياسية أو غيرها وإنما للحفاظ علي وحدة الدولة وحماية قيادتها وحماية حقوق أفراد المجتمع والمشاركة الشعبية وإصلاح الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والتي قد تؤدي إلى انهيار الأوضاع وتعجز الحكومة والمجتمع عن إصلاح ذلك.

أما الدكتور عبدالله الحامد، فوضع النقاط على الحروف، وبين بعض أنواع الفساد في القضاء وضياع المال العام ونهب الأراضي والفتاوي التي تصدر عند الطلب. وأضاف إنه أحد المظلومين من أعضاء اللجنة التي قامت بتكوين لجنة حقوق الإنسان القديمة والتي من أسبابها طرد من عمله وسجن ظلماً، وبعد عشر سنوات وعدت الدولة بتشكيل لجنتين لحقوق الإنسان. وتابع: ما أخشاه أن هذه المطالب التي تقدمنا بها الآن والتي ترفضونها سوف (تفرض) عليكم بعد فترة وتقومون بتنفيذها. وتابع: إننا من خلال مطالبنا هذه نحاول الحفاظ على الكرسي الذي تجلس عليه، ليس حباً في شخصكم، ولكن حفاظاً على الوحدة الوطنية والكيان الذي يجمعنا.

وأخيراً فجر الدكتور متروك الفالح عدداً من القنابل ومن بين ما قاله: إن الموقعين لا يهتمون بالتهديد بالسجن، فرد نايف بأنك تريد أن تسجن، فقال إن كان هذا حلكم للأوضاع فمرحباً به!

نداء الى القيادة والشعب معاً:

الاصلاح الدستوري أولاً

تقدمت القوى الإصلاحية في المملكة بعريضة جديدة في السادس عشر من ديسمبر الماضي طالبت فيها بوضع دستور للمملكة يستفتى المواطنون بشأنه ليكون عقداً إجتماعيا بين المواطن والدولة، وطالبت العريضة التي قدمت لولي العهد ولعدد من الأمراء بأن تكون الدولة ملكية دستورية، ملمحة الى ضرورة تخفيف قبضة العائلة المالكة عن جهاز الدولة، وتقليص دورها التنفيذي والتشريعي، وهو ما أثار غضباً لدى عدد من الأمراء وفي مقدمتهم الأمير نايف وزير الداخلية.

وقد لوحظ أن التيار السلفي قد وقع على هذه الوثيقة بكثافة غير معهودة، وكان له دورٌ كبير في صياغتها الصياغة الدينية، وقد أدّى إقحام التيار السلفي في المشروع الإصلاحي الى تقوية الإصلاحيين في مقابل الحكومة، ولكن عدداً من الليبراليين اعترضوا على تلك الصياغة، وعلى تكثيف اللغة الدينية. وكلنا أملٌ أن تتحد القوى الإصلاحية كلها على الخطوط العريضة التي جاءت بها وثيقة الرؤية في يناير ٢٠٠٣، وأن تشكل عامل دعم لمسار التغيير في المملكة. فيما يلي نص العريضة الجديدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نقل لكم شكر الموقعين على هذا الخطاب؛ من دعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري في هذا البلد الطيب، من إخوانكم وأبنائكم، على اختلاف أطيافهم ومناطقهم، للاتجاه الإصلاحي الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين.

ويحيونكم على مناداتكم بالمشاركة الشعبية، واستقبالكم العديد من دعاة الإصلاح، من المشاركين في تقديم (رؤية)، من العلماء وأساتذة الجامعات والمحامين والمهتمين بالشأن العام، في شهر ذي القعدة سنة ١٤٢٣هـ ويعتبرون مقولتكم في اللقاء: رؤيتكم هي مشروعي، مبدأ يؤسس التعاون بين القيادة ودعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري.

وإذ ينتظرون منكم خطوات رسمية عملية أسرع وأقوى، في طريق النظام الدستوري؛ يرجون أن يواكبها دعم لجهود المهتمين بنشر ثقافة الإصلاح السلمي، فلن ينجح الإصلاح من دون قيامهم بتشكيل رأي عام يحفزها ويساندها.والإصلاح السلمي خير علاج وواق لمجتمعنا، من الكوارث والمآسي، التي ليس العنف،إلا أحد إفرازاتها،ويعتبرون مساهمتهم هذه جزءا لا يتجزأ من الولاء والتضامن مع القيادة، في التصدي للأخطار الداخلية والخارجية.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الرياض ٢٢/١٠/١٤٢٤هـ
الموافق١٦/١٢/٢٠٠٣م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء وطني إلى القيادة والشعب معا:
الإصلاح الدستوري أولا

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفقكم الله

السلام عليكم ورحمة الله

نحن شركاء (شعباً وحكومة) في هذا الوطن، ومسئولون جميعا عن الحفاظ على أمنه ووحدته، وعلى ازدهاره وقوته وعزته، إذن مدعوون جميعاً، في ظل ظروف حرجة وحساسة داخلية وخارجية؛ إلى تحمل مسئولياتنا ومراجعة خطواتنا، سواء من كان في مركز القيادة أوهامشها، ومن كان في الصفوف الأمامية والخلفية سواء، كافة الأطياف والمناطق والمستويات.

إن الموقعين على هذا الخطاب من العلماء وأساتذة الجامعات والمثقفين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام،يؤمنون بدورهم في قول كلمة الحق، بل واجبهم ومسئوليتهم، تجاه الميثاق الذي حملهم الله إياه، في قوله تعالى: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه)، من أجل ذلك يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة للمجتمع الأهلي المدني، ودعاة للإصلاح الدستوري.

من أجل ذلك يعلنون ما يلي:

أولا: أنهم يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخليا وخارجيا،سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات. ويرون أن انتشار عنف الجماعات قضية مركبة تحتاج إلى تحليل عميق، يتجاوز رؤية ماظهر فوق السطح، وما استدعي لتبرير العنف من أفكار، لكي لا يغفلنا ذلك عن المسببات الجوهرية. ويرون أن مكونات العنف ليست ناتجة حصرا عن مناهج التعليم الديني، وإنماهي حتما إحدى إفرازات غياب المشاركة الشعبية، عن القرار الحكومي. ولن يجاروا وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية،التي تريد أن تبرئ ساحتها من أن تعاملها في فلسطين والعالم العربي والإسلامي؛ هو السبب الخارجي في شيوع العنف، فتحاول تحميل الإسلام وقيمه

ومناهج تعليمه، فاتورة الغلو والتطرف. ولن يسوقهم تباطؤ الدولة في اتخاذ خطوات أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية المطلوبة، إلى الإحباط واليأس، وتبرير مآسي العنف.

من أجل ذلك فإنهم إذ تأملوا الأحداث الجارية، وبحثوا بواعث العنف ووسائله، يودون أن يقدموا خلاصة رأيهم، بيانا للسلطة والمجتمع معا، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة...لأئمة المسلمين وعامتهم)، عسى أن يسهم ذلك في تدبير العلاج قبل فوات الأوان.

ثانيا: ويرون من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي، لماضي الوطن وحاضره، أن المجتمع حُرِم من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسئول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رئته التي يتنفس بها، وحُرِم من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره.

لقد كانت في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، أشكال بسيطة محدودة من المشاركة الشعبية، أتاحت قدرا من الشورى في القرار الحكومي، وقدرا من التوازن بين السلطة والرأي العام. بيد أنه منذ خمسين عاما تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئا فشيئا حتى تلاشت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة.

ثالثا: إن إقصاء المجتمع عن المشاركة في اتخاذ القرار الحكومي، أنتج سلبيات كثيرة، عندما عطل مفهوم الشورى، فاختل ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مفاسد شتى، وتفاوتا في توزيع الثروة، بين المناطق والأفراد، وتكاثرا في البطالة، وعجزا في الاقتصاد، وهدرا للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجر إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عنق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء.

رابعا: إن مناخ الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيما حرية التفكير والتعبير المسئولة، هو التربة الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحضن الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال، عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روحي ومدني معا، لخيري الدنيا والآخرة معا،، فيحقق الشورى والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح؛ يتحقق في المجتمع رفض الغلو في التكفير والتبديع ونبذ العنف، وتترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيرا وتجمعا حرا سلميا مسئولا.

خامسا: أن أي إصلاح من دون بناء دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال. ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر، كما نطقت تواريخ الدول والأمم؛ لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال، على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتمكين المرأة من أداء دورها في الشأن العام ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية، التي قررتها الشريعة الغراء. فكل إصلاح من دون المشاركة الشعبية، لا يضمن نجاحه ولو أمكن لما ضمن استقراره واستمراره، مهما خلصت النيات، وصدقت الهمم وتكاتفت الجهود وتكاثرت. و لا يمكن أن تتبلور المشاركة الشعبية؛ ولا أن تَنْتَظِم، إلا بإيجاد نظام دستوري.

من أجل ذلك يوجه الموقعون نداء، إلى القيادة والشعب معا:

أولا: الشق الأول من النداء إلى القيادة:

أ- يطالبون القيادة السياسية بالشروع الفوري، في انتهاج طريق الإصلاح الدستوري، الذي هو طريق التنمية الصحيحة والقوة، في جميع الدول والشعوب، الذي تنادت إليه في هذا الوطن؛ جهود إصلاحية كثيرة، جماعات وأفرادا، من الأمراء والمثقفين، والعلماء والكتاب والدعاة، من المهتمين بالشأن العام، منذ أكثر من خمسين عاما ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية.

وخطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدم إلى القيادة السياسية: ممثلة بسموكم الكريم وإخوانكم الكرام، في شهر ذي القعدة ١٤٢٣هـ (يناير ٢٠٠٣م)، إنما جاء امتدادا تراكميا، لما سبقه من مذكرات إصلاحية، محاولا تركيزها بالنقاط الخمس، التي بلورت الإصلاح الذي يتطلبه السياق، بأنه الإصلاح الدستوري، المؤسس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يشكل إطارا لتجسيد المشاركة الشعبية. إن المشاركة الشعبية لا تتجسد، إلا في منظومة إصلاح دستوري شامل، عناصره الأساسية، تتجسد في ما يلي:

١- إقرار الحقوق والحريات العامة للمواطنين، التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الحديثة إليها، ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومذاهبهم، وطبقاتهم وانتماءاتهم، واتخاذ الإجراءات التي تضمن احترامها.

٢- انتخاب مجلس لنواب الشعب،فالنواب من أهل العلم والخبرة والرأي والإيثار،الذين ينتخبهم الشعب، هم الأمناء على مصالحه ومحل ثقته، في الحل والعقد، ومحل إجماعه،بما يضمن قيام مجلس النواب بالرقابة والمحاسبة، على السياسة الداخلية والخارجية، وللحفاظ على المال العام. وتمكينه والمجالس المحلية من ممارسة المهام والصلاحيات المنوطة بمثلها دستوريا.

٣- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: تنفيذية ونيابية وقضائية.

٤- السعي الحثيث لتعزيز استقلال القضاء، عبر إجراءات وهياكل، تضمن حياده ونزاهته، ولا سيما في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها،وتحديد القواعد القضائية وتوحيدها وإعلانها، وسرعة البت في القضايا، والتنفيذ الفوري لأحكام المحاكم، وإنشاء محكمة دستورية شرعية عليا، تكون مرجعا لمشروعية الأنظمة ولتفسيرها ولتلقي الطعون فيها.

٥-تقرير قيام تجمعات المجتمع الأهلي المدني، ثقافية واقتصادية ومهنية واجتماعية وسياسية، من نقابات وجمعيات وجماعات. والالتزام بعدم المساس بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

ب- يجددون المطالبة باتخاذ خطوات جدية في طريق الإصلاح الدستوري، ويبلورونها بالمطالب التالية:

١- أن تعلن القيادة مبادرة تمثل التزاما بتطوير نظام الحكم إلى (ملكية دستورية)، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل (ذات العناصرالخمسة السابقة)، وهي مبادرة وطنية(طال على الشعب انتظارها).

٢- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم للبلاد، مؤسس على الشريعة، (المتضمن العناصر الخمسة السابقة) من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري.

٣- استفتاء الناس عليه خلال عام.

٤- البدء في تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

ج- يثمنون لسموكم وإخوانكم المبادرة إلى الدعوة إلى الإصلاح

إقصاء المجتمع عن المشاركة السياسية أخلّ بميزان العدالة والمساواة وأهدر الكرامة الوطنية وأفرز العنف

الدستوري، قبل أكثر من أربعين عاما، تلك المبادرة الرائدة الكريمة، التي أدركت مبكرا، أنه الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة، ونعتقد أن الأمراء اليوم يجدون أن الإصلاح الدستوري؛ ليس هو الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة فحسب، بل هو طوق النجاة الذي يضمن إنقاذ البلاد والعباد، من مخاطر مشكلات أطلت أعناقها، وليس انفجار العنف، إلا كتلة الجليد الظاهرة، من جبلها الثلجي، العميق الغور تحت الماء. ويجدون أن الإصلاح الدستوري هو درع البلاد لمواجهة معضلات مستقبلية كبرى لمعت بروقها، في أجواء عولمة طاغية، تزيد القوي قوة والضعيف ضعفا، وأطماع صهيونية تزداد شراسة وعنفا، وظلال هيمنة أمريكية متزايدة، تسلب الشعوب والدول الضعيفة خصوصيتها واستقلالها.

ثانيا:الشق الثاني من النداء إلى الشعب بكافة أطيافه وشرائحه ولا سيما علماء الشريعة والفقهاء وطلاب العلم الشرعي بتأييد الدعوة إلى الإصلاح الدستوري:

أ– إن الإخلال بالشورى الشعبية أدى إلى مفاسد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدي إلى مخاطر عظمى متوقعة، وكل ما يضر بالأمة والدولة، فإنما هو مضر بالملة، وكل ما أخل بالملة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين، التي صرح بها القرآن والسنة، وطبقها السلف الصالح من الرعيل الأول من هذه الأمة، رضي الله عنهم.

والنظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كافة المصالح العامة للشعب في أموره الروحية والمدنية سواءا. وليس الإصلاح الدستوري في الإسلام - إذن - من المصالح المرسلة، فضلا عن أن يكون علمنة، بل هو من فروض الدين العظمى، بل هو التطبيق الأمثل الأشمل الصحيح للحكم بالشريعة. فهو أساس كل إصلاح. وهو الضامن بإذن الله لتوازن المجتمع والدولة، وقيام علاقة طبيعية بين القيادة السياسية والمجتمع، قائمة على التراضي. والتراضي هو أساس ومصدر مشروعية الدولة، الذي يضمن لها الولاء. والولاء هو أساس التماسك والتآلف والتعاون بين القيادة السياسية والمجتمع. والتعاون هو أساس قوة المجتمع والدولة أمام الفتن والتحديات الداخلية والخارجية. فهو الذي يحمي ميزان العدالة الاجتماعية من الاهتزاز، وبذلك يحمي المجتمع والدولة من الأخطار. وهو الحامي بإذن الله للبلاد والعباد من رياح الهيمنة الأجنبية.

ب– إن خير ضمان لنجاح الإصلاح الدستوري، أن يكون نتيجة تفاعل إيجابي بين القيادة السياسية، والفعاليات النخبة والشعبية، من أجل ذلك يطالب الموقعون على هذا الخطاب؛ ذوي التأثير الاجتماعي، أن يثمنوا الإصلاح الدستوري، وأهميته على حاضر البلاد والعباد، وكونه بمشيئة الله طوق النجاة من الأخطار، وأن يتحمل كل منهم،تبعاته ومسئولياته الجسيمة، من كافة الأطياف والمناطق والاتجاهات، سياسية وثقافية وإعلامية، واقتصادية واجتماعية، من علماء وأساتذة جامعات وتعليم، ومثقفين وكتاب وأدباء ورجال أعمال، ولا سيما النخبة من أهل العلم الشرعي، من فقهاء ودعاة ومرشدين، ويطالبونهم بتهيئة التربة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، بالدعوة إليه في كافة المجالس والمساجد والجوامع، والمنابر والنوادي والمجامع، لكي ينضج رأي عام متفاعل، يدعم القيادة السياسية ويحفزها ويعينها على الإصلاح الدستوري.

ويدعون كافة الفعاليات ولا سيما الاجتماعية والثقافية والإعلامية،إلى دعم هذه الوثيقة، بالمشاركة في توقيعها، وجمع تواقيع المشاركين، وإعلانها عبر كافة الوسائل المتاحة. ليكون النداء عريضة شعبية تجسد رأيا شعبيا عاما واعيا فعالا، يحفز على الإصلاح الدستوري، ويدعم توجه القيادة الإصلاحي.

ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية، ممثلة بكم وإخوانكم، وأن يوفق المجتمع السعودي بكافة فعالياته، إلى التعاون على البر والتقوى، وأن يكف عن الوطن شر الفتن، ماظهر منها وما بطن"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ ٢٢/١٠/١٤٢٤هـ الموافق ١٦/١٢/٢٠٠٣م

الموقعون:

١. إبراهيم بن محمد الجار الله - باحث في في علوم الشريعة ورجل أعمال/ ٢. أ.د.إبراهيم بن محمد الشهوان - أستاذ جامعي في الهندسة الكهربائية/ ٣. إبراهيم الهجرس - أكاديمي/ ٤. إبراهيم عبد الله التركي - شاعر/ ٥. أحمد زكي أحمد سليم - محام/ ٦. أحمد صلاح جمجوم - وزير سابق للتجارة والصناعة/ ٧. أحمد عبد الرحمن القفاري - موظف/ ٨. أحمد عدنان - كاتب صحفي/ ٩. إسماعيل سجيني - وكيل سابق لوزارة التخطيط ومستشار اقتصادي/ ١٠. د. باسم عبد الله عالم - تخصص في القانون/ ١١. تركي عبد العزيز الكريدا - محام/ ١٢. أ. د. توفيق القصير/أستاذ جامعي في الهندسة النووية. مديرسابق للندوة العالمية للشباب الإسلامي/ ١٣. جعفر محمد الشايب - رجل أعمال وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان الدولية/ ١٤. جميل الفارسي - رجل أعمال.كاتب صحفي/ ١٥. جميل سليمان المثري - رجل أعمال/ ١٦. أ.د. حامد سالم الحربي - أستاذ جامعي في التربية/ ١٧. حسين رمضان قريش - ناشط اجتماعي/ ١٨. د. حمد الصليفيح - مديرعام سابق للتوعية الإسلامية،عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة/ ١٩. د. حمزة بن زهير حافظ - أستاذ جامعي في علوم الشريعة/ ٢٠. خالد بن فرح المطيري - محام/ ٢١. أ.د. خالد الدويش - أستاذ جامعي في الهندسة/ ٢٢. د. خالد العجيمي - أستاذ جامعي في اللغة العربية/ ٢٣. خالد محمد الطاهر - رجل أعمال/ ٢٤. زكي عبد الله الميلاد - رئيس تحرير مجلة الكلمة/ ٢٥. د. سرحان العتيبي - أستاذ جامعي في العلوم السياسية/ ٢٦. أ.د. سعود السجيني - أستاذ جامعي/ ٢٧. د. سعد عبد الله الشريف - رجل أعمال/ ٢٨. أ.د. سعود بن عبد الله الفنيسان - عميد كلية الشريعة الأسبق بالرياض/ ٢٩. د. سليمان بن إبراهيم الحصين - أستاذ جامعي في علوم الشريعة ورئس قسم الشريعة/ ٣٠. د.سليمان صالح الرشودي - أستاذ جامعي في الهندسة النووية/ ٣١. سليمان إبراهيم الرشودي - قاض سابق ومحام. عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٣٢. صالح علي الدبيبي - باحث في الشريعة ومحام/ ٣٣. صالح إبراهيم الصويان - ناشط في الشأن العام/ ٣٤. د.صالح بن سليمان العمير - أستاذ جامعي في اللغة العربية/ ٣٥. د.صالح العمر - أستاذ جامعي في التربية/ ٣٦. د. صلاح بن أحمد الشيخ مبارك - أستاذ جامعي في علوم الشريعة/ ٣٧. د. عبد الإله بن حسين العرفج - أستاذ جامعي في الحاسوب/ ٣٨. عابد خزندار - ناقد أدبي وكاتب سياسي/ ٣٩. عايد منزل العوذة - رجل أعمال/ ٤٠. د. عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك - شيخ المدرسة الشرعية في الأحساء/ ٤١. د. عبد الخالق عبد الله منصور آل عبد الحي - أستاذ جامعي في العلوم السياسية/ ٤٢. عبد الرحمن بن أحمد العصعو - مشرف تعليم الأحساء/ ٤٣. د. عبد الرحمن الشميري/أستاذ جامعي في

الدولة قضت على الأشكال البدائية لمؤسسات المجتمع المدني عن قصد ولم تسمح بقيامها من جديد

التربية/ ٤٤. عبد الرحمن عبد اللطيف العيسى - رجل أعمال/ ٤٥. عبد الرحمن ناصر العبيد - محام/ ٤٦. د. عبد العزيز الصالح - صيدلي/ ٤٧. د. عبد العزيز محمد الدخيل - مدير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل/ ٤٨. عبد العزيز بن عبد الله المسعود - رجل أعمال/ ٤٩. عبد العزيز محمد الوهيبي - كاتب في الثقافة الإسلامية، وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٥٠. عبد العزيز القاسم - قاض سابق ومحام/ ٥١. عبد العزيز عبد الله آل الشيخ مبارك - موظف في إدارة التعليم/ ٥٢. عبد الكريم الجهيمان - مفكر وكاتب اجتماعي إصلاحي/ ٥٣. عبد الله أحمد اليوسف - كاتب ومؤلف/ ٥٤. عبد الله بن بجاد العتيبي - كاتب صحفي/ ٥٥. أ.د. عبد الله الحامد - أستاذ جامعي سابق في العربية وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٥٦. عبد الله عبد الرحمن الحبيل - موظف/ ٥٧. أ.د. عبد الله بن عبدالله الزايد - أستاذ ورئيس سابق للجامعة الإسلامية/ ٥٨. د. عبد الله العتيبي - أستاذ جامعي/ ٥٩. د. عبد الله الضويان - أستاذ جامعي في الفيزياء/ ٦٠. عبد الله فراج الشريف - تربوي. باحث في الثقافة الإسلامية/ ٦١. عبد الله بن محمد السيد الهاشم - موظف علاقات/ ٦٢. عبد الله عبد اللطيف الحملي - محاسب بكهرباء الشرقية/ ٦٣. عبد الله عبد الوهاب الهديب - موظف حكومي/ ٦٤. د. عبد الله بن علي أبو سيف - أستاذ جامعي في علوم الشريعة/ ٦٥. عبد الله محمد حسين - قاص وكاتب/ ٦٦. عبد الله بن محمد الناصري - محام/ ٦٧. عبد اللطيف غصاب الضويحي - أكاديمي في معهد الإدارة العامة/ ٦٨. عبد اللطيف محمد عبد الرحمن الملا - مرشد طلابي/٦٩. د. عبد المحسن هلال/أستاذ جامعي في الاقتصاد/ ٧٠. عدنان بن عبد الله العفالق - خطيب جامع/ ٧١. عصام حسن بصراوي - محام ومستشار قانوني/ ٧٢. د. علي الدغيمان السرباتى - أستاذ جامعي في التربية/ ٧٣. د. علي عبد الله الحاجي - أستاذ جامعي في التربية/ ٧٤. د. عمر الخولي - أستاذ جامعي سابق في القانون ومحام/ ٧٥. د. عمر كامل - رجل أعمال وباحث/ ٧٦. د. فائقة بدر - أكاديمية/ ٧٧. فائز صالح محمد جمال - كاتب وناشط حقوقي/ ٧٨. فؤاد عبد الحميد عنقاوي - تربوي وباحث/ ٧٩. فاروق صالح أبو زيد - رجل أعمال/ ٨٠. فهمي بن عبد المحسن آل الشيخ مبارك - معلم في اللغة العربية/ ٨١. فهد بن أحمد آل الشيخ مبارك - موظف في شركة الاتصالات/ ٨٢. فيصل عبد الله العوامي - كاتب/ ٨٣. قاسم بن عبد العزيز القاسم - محام/ ٨٤. أ.د. متروك الفالح - أستاذ جامعي في العلوم السياسية. ناشط في مجال المجتمع المدني/ ٨٥. محمد باقر النمر - رئيس تحرير مجلة الواحة/ ٨٦. د. محمد حسين العسكر - ناشط في الشأن العام/ ٨٧. د. محسن حسين العواجي - أستاذ جامعي سابق في الزراعة وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٨٨. أ.د. محمد جميل خياط - أستاذ جامعي في التربية/ ٨٩. محمد جواد الجبران - رجل أعمال وناشط اجتماعي/ ٩٠. د. محمد الحضيف أستاذ جامعي سابق في الإعلام وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٩١. محمد سعيد طيب - محام وناشط في حقوق الإنسان/ ٩٢. محمد صالح العلي - محاضر جامعي وخطيب جامع/ ٩٣. محمد القشعمي - كاتب/ ٩٤. محمد عبد الله الهاجري - مدرس اللغة الإنجليزية/ ٩٥. أ.د. محمد بن علي الهرفي - أستاذ جامعي ومدير تعليم سابق وكاتب/ ٩٦. د. محمد عمر جمجوم - أستاذ جامعي سابق ورجل أعمال/ ٩٧. د. محمد عيسى فهيم - أستاذ جامعي في التربية/ ٩٨. محمد مسلم الفايد - كاتب صحفي/ ٩٩. أ.د. محمد بن ناصر السحيباني - أستاذ وعميد سابق في كلية الشريعة/ ١٠٠. أ.د. محمود زيني - أستاذ جامعي في اللغة العربية/ ١٠١. محمود إبراهيم بترجي - رجل أعمال/ ١٠٢. د. مصطفى علي الدغيثر - أكاديمي في الهندسة/ ١٠٣. مقبل عبد المحسن الذكير - موظف في بنك الرياض/ ١٠٤. منذر بن إبراهيم الجعفري - وكيل مدرسة/ ١٠٥. منصور بن سالم غثيان - باحث علوم سياسية/ ١٠٦. مهنا عبد العزيز الحبيل - كاتب وناشط في الشأن العام/ ١٠٧. د. موسى محمد القرني - أستاذ جامعي في الفقه ومحام/ ١٠٨. موسى عبد الهادي أبو خمسين - كاتب ومؤلف/ ١٠٩. د. نايف حامد الشريف - أستاذ جامعي في أصول التربية/ ١١٠. هاني إبراهيم بكر زهران - مهندس استشاري - محام/ ١١١. هاني عبد الله الملحم - محاضر جامعي/ ١١٢. د. وجنات عبد الرحيم ميمني - أستاذة جامعية في علوم الشريعة/ ١١٣. وليد صالح القبلان - طبيب/ ١١٤. د. يوسف عبد اللطيف الجبر - قاض سابق وأستاذ جامعي في الفقه المقارن/ ١١٥. يوسف عبد الله العجاجي - أكاديمي/ ١١٦. يوسف عبد المحسن الذكير - مهندس وكاتب.

* * *

١- الأصل لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني

٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني، ووزير الدفاع والمفتش العام للقوات المسلحة.

٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

٥- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض.

٦- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - نواف بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

٧- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - أحمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

المطلوب قبل كلّ شيء وضع دستور يحدد حقوق المواطنين في المشاركة السياسية ويقرر حرياتهم ويؤسس لملكية دستورية

٨- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود

٩- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة.

١٠- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - مقرن بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة

١١- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - ممدوح بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية

١٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

١٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية.

١٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

شجب تغيير المناهج

بيان تحريضي يؤسس للخروج على الدولة

وقّع مائة وستة وخمسون مفتياً وقاضياً وإستاذاً في العقيدة الاسلامية ومهنياً بياناً إستنكارياً ضد تغيير منهج التعليم الديني الرسمي، تسنم ثمانية عشر منهم مناصب سابقة في السلك الديني، وهم من تجشم عناء صياغة البيان، واضطلع بجمع التوقيعات عليه. لغة البيان تقترب كثيراً من لغة بيانات سابقة أصدرها بعض الموقعين حول قضايا داخلية واقليمية. وأمكن القول بأنه بيان المتضررين، الذين وجدوا بأن خطاباً دينياً ساهموا في الترويج له وبناء قاعدة شعبية من ورائه قد خضع للفحص والتغيير وتالياً تم جزئياً إحباط مفعوله المعنوي الانفعالي الذي يحقق به الداعية ذاته في جمهور المستعمين.

إن الاسماء الورادة في ذيل البيان تمثل تيار التشدد الديني في المملكة، الذي ألهم وألهب جماعات العنف. ولم يكن، والحال هذه، مستغرباً أن تخلو قائمة الموقعين من أسماء نسائية أو من خارج المدرسة السلفية، رغم أن لغة البيان توحي وكأنها تعبّر عن لسان حال الأمة، أو على الأقل لسان حال شعب المملكة بكافة فئاته وطوائفه ومدارسه الفكرية. وهذا يعكس جزءا قاراً في العقيدة التنزيهية الشمولية والنزعة التمثيلية المطلقة الجانحة الى مصادرة الرأي الآخر والافتئات على حقه في التمثيل بوصفه كياناً مستقلاً يجب حسابه ضمن المجموع الكلي.

كون أكثر الموقعين هم من جامعة الامام محمد بن سعود، أو من الجامعات والمراكز الدينية الأخرى لا يعني إستلاب حقهم في التعبير عما يشاؤون من مواقف وأفكار يرونها متعارضة ومنزعهم العقدي، الا أن ما يغيب عن أذهان الموقعين هو أنهم يمثلون شريحة في المجتمع فحسب، وليس مجموع شرائحه كما توحي لهجة البيان، وهذا ما ظهر في أغلب البيانات الصادرة عن بعض أفراد الموقعين، فاللغة التعميمية والاطلاقية التي درج بعضهم على إستعمالها تمثل إنتهاكاً لحق الآخرين وإكراهاً لهم على تبني مواقف قد لايشاركون الموقعين عليها، وهذا جانب عدل يغفل أصحاب العقائد التنزيهية الشمولية عنه، سيما في الآونة الأخيرة التي كثرت فيها (بيانات بإسم الأمة)، حتى جاءت ردود الفعل المضادة بنفس القدر من العمومية. فقد تعرضت الأمة بأسرها لعقاب جماعي بسبب هذا النوع من البيانات الصادرة عن فئات قليلة العدد صادرت حق الامة بأسرها، وإقترفت أخطاءً قاتلة دفع الجميع ثمنها الباهض.

البيان بمضمونه الاحتجاجي يسوّغ لخطاب التشدد والعنف، ويتجاوز حد الموضوع المعلن، أعني تغيير المناهج ليستوعب المواجهة المفتوحة بين الاديان، متسلحاً بنزعة اسكاتولوجية شديدة الضراوة التي ترى في المواجهة الحتمية بين شعوب الأرض قدراً إلهياً حتمياً، بحسب ما ورد في التراث الديني الخاص.

إنطلق الموقعون على البيان كما جاء في ديباجته من عقيدة الولاء والبراء، التي تمثل حجر الزاوية والمرتكز الايديولوجي الذي تستند عليه وتستمد منه جماعات العنف مشروعية الحرب على الآخر، الكافر والمشرك دون فصل بين الولايات المتحدة والفرق الضالة وأخيراً الدولة كما يشي فحوى البيان نفسه، وكأن الموقعين أرادوا التذكير ضمنياً بتمسكهم الشديد بهذه العقيدة، ونبذهم التام لأي تعديل في أحد عناصرها. فقد إكتسبت هذه العقيدة - بحسب ترجمه عنفوان الروح الخاصة لدى الموقعين - زخماً ايديولوجياً هائلاً، وتكاد في ركنيتها تتساوى مع وربما تتفوق على أركان الاسلام المعروفة.

إن الاستهداء بالآية القرآنية يجنح بمعدّي البيان الى تثبيت معيارية دينية تعين على وتشرعن إعادة إنتاج التاريخ وإحضاره بسطوة في حاضر له ظروفه وشروطه المختلفة. فقد توهم معدو البيان تواطئاً بين فئة من المسلمين مع (الكفارّ!!) من أهل الكتاب، يسلب فيه الطرف الأول مصداقية المتبنى الايماني العقدي، بفعل المؤازرة الخفية التي يظهرها المسلمون للكافر والمشرك تلبية لمصالح متبادلة، قد تكون فيها كفة الكافر أكثر رجحاناً، بما يقرّب ذلك من مفهوم العمالة والخيانة، بحسب النص التالي:

(وقد اقتضت حكمةُ الابتلاء أن يكون لهم من هذه الأمة أولياء يسرون إليهم بالمودة، ويسارعون في موالاتهم واسترضائهم، وهؤلاء من أبناء جلدتنا، ويتكلمون بلغتنا وقد يصلون ويصومون معنا، لكن ولاءهم وهواهم مع أهل الكفر والشرك والضلال، خشيةً على أنفسهم ومصالحهم من تسلط الكفار..وفي هذا الزمان العصيب أعلن كثير منهم موالاتهم للكافرين ، وامتثالهم لأوامر اليهود والصليبيين ، فهم يرددون هنا ما يقال في دوائر الكفر العالمي هناك، وقد رضوا أن يتولوا بأنفسهم ما يعجز الأعداء عن مباشرته من تشويه لدين الإسلام، وإضلال للمسلمين عن الصراط المستقيم وتحريف لعقيدتهم المنزلة من رب العالمين).

فهكذا تُصوّر القضية في بيئة النص الديني المجتزىء، وفيها أيضا تتشكل رؤية كونية تملي نمط تفكير من نوع خاص يضع مسألة تغيير المناهج في سياق مؤامرة خفية وتواطئاً معداً بين أطراف باتوا يحتكرون كافة الأدوار على المسرح العالمي، وهم اليهود والنصارى وذيولهم في داخل بلاد المسملين، من فرق ضالة وتيارات منحرفة، فخيوط اللعبة في العالم، بحسب مخرجات الذهنية المسكونة بنظرية المؤامرة، تقع في أيدي قوى خفية، تخطط لتهديم عقيدة المسلمين وتفرض دين النصارى واليهود بديلاً. مكوّنات البيان تخفي بداخلها الكثير من الاستبطانات، وهذا يفسّر جزئياً طبيعة التصويرات

الخاصة للحوادث الجارية، فثمة سلسلة من المؤامرات تحاك ضد الاسلام، وثمة قوى خفية تكيّد للاسلام من داخله وخارجه.

في واقع الأمر أن هذه الرؤية التحليلية الخاصة قذفت بأصحابها في معسكر الآخر دون وعي بذاتها واعداداتها، وانقطعت عن خط سيرها الطبيعي، بحيث حرمت نفسها من تقييم واقعها ونقد ذاتها، بل أوهمت هذه الرؤية أصحابها بأنهم المالك الأوحد للحقيقة الغائبة عن مجتمعات الأرض، فتمسكت بما تراه سر الاسرار، ونبذت ما تراه الأغلبية من أهل دعوتها بأنه مصدر تدمير للعقيدة وأهلها.

إن الشعور بالامتلاء الايماني الذي يتحزّم الفئة القائمة على البيان، يولّد ما يمكن وصفه بإنتحابية واهمة على ضياع مصدَر تميّز الأمة كما يختزله البيان في عقيدة الولاء والبراء ومملياتها. وفي ذلك إشارة واضحة الى فصل النص الديني عن واقعه التاريخي، ونفي العلاقة بين العقيدة ومصالح الامة الكبرى، التي تعرضت للضياع بفعل التطبيق الخاطىء للنص. ومن الجدير ذكره، أن البيان تحاشى المفعول التدميري لعقيدة الولاء والبراء على الخارج والداخل، فلم يشر من قريب أو بعيد الى التداعيات الكارثية الناجمة عن الخطأ القاتل في الحادي عشر من سبتمبر، ثم سلسلة العمليات الارهابية التي دكت البلاد في صميمها، ومزّقت صورتها في أرجاء العالم، حتى بات الاسلام يدرج في قائمة العقائد المشجّعة على الارهاب والعنف. فقد أسدت سذاجة بعض المهووسين بالمواجهة الحتمية بين الاديان خدمة مجانية للقوى الامبريالية في الغرب كيما تطلق يدها في تغيير خارطة العالم، ففي مقابل برجي نيويورك سقطت دولتان اسلاميتان تحت الاحتلال، فيما بدأت الولايات المتحدة إعادة صياغة الشرق الاوسط والعالم تحت شعار (الحرب على الارهاب). لقد أخفق روّاد سد الذرائع في أن يسدّوا هذا الباب في وجه الاطماع الامبريالية، فقدموا ذريعة على طبق من ذهب للولايات المتحدة كيما تنتقم بطريقتها الخاصة.

تغيير المناهج: مطلب داخلي أم خارجي

ثمة إلحاح شديد لدى معدّي البيان على إخضاع كل متغير داخل رؤية كونية تقوم على مفهوم ايديولوجي في الصراع بين الاديان، إنها رؤية تضع تغيير المناهج في سياق الحرب على الاسلام، وتالياً العدوان على سيادة الأمة واستقلالها وهويتها وخصوصيتها. ومما تقصر الرؤية عن إستيعابه أن تغيير منهج التعليم الديني في المدارس الحكومية كان مطلباً داخلياً بالدرجة الأولى، فيما لو أراد معدو البيان الانصاف قبل وضع فرضية التواطىء. ففي هذه البلاد من قدّم قراءة نقدية في المناهج قبل سنوات لعل آخرهم الاستاذ حسن فرحان المالكي، وهناك في دول الجوار الخليجي من دعى الى تصحيح منهج التعليم الديني كونه غير منسجم مع العصر، وينمّي مشاعر الكراهية على قاعدة دينية.

وكان مستغرباً اصرار معدي البيان على تصوير دور لشخص أو عدة أشخاص بحجم الايغار في صدور الامريكان على محتويات المناهج من عقيدة الولاء والبراء، وكأن هؤلاء يشكلون إحدى مجموعات الضغط الفاعلة في الولايات المتحدة وجزءا نشطاً في مطبخ القرار السياسي الأميركي، إستناداً - وهنا الطامة - على ظهور شخص أو أكثر في وسائل الاعلام الأميركية تنتقد جانباً من العقيدة الوهابية. إن ثمة إختلالاً

تبنى دعوة إزالة الباطل، أي الدولة، جاء من جماعات العنف التي تشرّبت تعليمات الموقعين وفتاويهم

خطيراً في التقييم لابد من الاشارة اليه، فكما توحي عبارات البيان إن الولايات المتحدة تبدو وكأنها خلو من مراكز الابحاث، والجامعات المتخصصة، ودوائر الاستخبارات، والمكتبات الكبرى الجامعة لنتاجات العالم الثقافية والفكرية والعلمية، والخبراء الضالعين في دراسة حضارات شعوب العالم وأديانها، حتى تكون بحاجة الى شخص أو أكثر كيما يدلّهم على مواطن الخلل في منهج التعليم الديني في بلادنا، وكأننا نتعامل مع مخطوطات نادرة أو نشرات محدودة التداول، حتى يأتي من يسرّب خبرها الى الكفّار!! ولا يمكن تفسير ذلك سوى كونه تسطيحاً للوعي وإستخفافاً بقدرة القارىء للبيان على وضع الأمور في نصابها الحقيقي. أضف الى ذلك، أن من أوليّات الحرب إمتلاك معرفة إجمالية بقوة الخصم، ولا يبدو من مضمون البيان أن



سفر الحوالي: داينمو البيان والخروج على السلطة

الموقعين يدركون قوة عدوهم، حين توهموا بأن شخصاً قادر على إملاء السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو تخفيض تحالفها الاستراتيجي مع المملكة.

جانب آخر يلح على التذكير به وهو أن منهج التعليم الديني الرسمي ليس نصاً دينياً وإن استهدى به، فسيظل في كل الاحوال مجهوداً بشرياً ولن يتجاوز حد الشارح للنص الديني الذي لا يجوز المساواة والمطابقة بينهما، لأن في ذلك تقويضاً للنص الديني وللشروحات الاخرى المغايرة، التي قد لاتتفق معه. وإن زعم الحرب على الأمة واستقلالها وسيادتها بسبب تغيير المناهج هو زعم واهم، لأن البيان يتحدث عن أمة متخيلة مقطوعة الصلة بالواقع، وثانياً أن الأمة لم تجمع على هذا المنهج لأنها لم تستشر حين تم وضعه بادىء الأمر، فهو يعبّر عن عقيدة المشاركين في اعداده ومنهم من وقّع على البيان، فكيف يزج بالمجتمع في هذا البلد فضلاً عن الأمة بأسرها في أتون حرب الموقعين مع غيرهم. وثالثاً أن هذا المنهج لم يكن يعبّر عن عقيدة المجتمع بكافة فئاته وطوائفه حتى يقال بأن تغييره يسبطن تعريضاً باستقلال وسيادة الامة، فهذه فرضية تعسفية بتمثيل الامة من قبل فئة، وهي في ذات الوقت ترجمة أمينة للعقيدة الاستئصالية.

يحاول البيان رسم صورة التغيير ومضاداته ومؤدياته، أي أن تغيير منهج التعليم الديني ينتج هزيمة وانحلالاً وطمساً للخصوصية الايمانية، وهذا لم يكن مقصداً في التغيير البتة وليس نتيجة له، بل على الضد من ذلك أن نبذ التغيير يعني تسليماً واقراراً بتأثيراته التدميرية على جيل الشباب، الذي نشأ على عقيدة توصم العالم

بأسره بالجاهلية وتنزع ـ زعماً ـ الى إصلاح الكون. لقد أراد معدو البيان عكس معادلة الوعي الديني من خلال تثبيت مدخل ملتبس الى (إحياء الثقة بين الإمة، والتشديد على تمسكها بعقيدتها، وبث روح العزيمة والأمل فيها)، بما يتطلب عودة من الباب الذي خرجت منه، وليس من خلال إعادة صياغة الوعي الديني على أساس فهم متطور للنص، لا يحبسها في سكونية الماضي ولا يتيه بها في القادم. لم يكن التغيير مضاهياً ولا مكافئاً أخلاقياً للانحلال كما يحاول معدو البيان إيهام القارىء، بل إن الضرورة هي الباعث عليه والدليل اليه. ولا يجب أن يحول الالتصاق المفتعل بالنص الديني وتدجيج البيان بلغة دينية صارمة دون إضفاء الصفة البشرية الاجتهادية على البيان وموقعيه، رغم أن هذا النزوع يستبطن تصنيفاً دينياً بين من هم في معسكر الايمان ومن هم في معسكر الكفر، ومهما يكن فإن خطاباً تنزيهياً كهذا يحقق قوته المعنوية من خلال التمترس خلف سواتر دينية، فضلاً عن الجرعة الانذارية التي يحملها البيان للمعنيين بقراءة البيان، يخوّفهم من عواقب الامتثال لمليات العدو المتوهم.

الجهل بالذات

يستنكر معدّو البيان على كون منهج التعليم الديني الرسمي يحتوي مواد تشيع الكراهية وتنتج الارهاب والعنف ضد الآخر، غير المسلم، بالرغم من أن القراءات المتفحصة التي قدّمت من قبل متخصصين تربويين في الداخل توصلت الى ذات النتيجة، قبل أن يلتفت اليها الغرب بعد الحادي عشر من سبتمبر. إن كتاب التوحيد والشروحات اللاحقة عليه وبخاصة فكرة تقسيم العالم الى معسكرين هما: أهل التوحيد وأهل الشرك والبدع، والاسلام والجاهلية بما يقتضي من أحكام وردت في باب عقيدة الولاء والبراء، يملي شعوراً بالكراهية ويولّد نزعة عنف ضد الآخر، وهذا ما عانى منه المجتمع في الداخل منذ عقود قبل أن تتدوّل أضراره منذ الحادي عشر من سبتمبر.

إن احتجاج معدي البيان على تهمة تحريض منهج التعليم الديني الرسمي على الارهاب يدحضه البيان نفسه الذي لم يخلو من عبارات التكفير ضد الغرب وشعوب عديدة في العالم لا تندرج في قائمة الامة المعنية في البيان، وهي بطبيعة الحال لا تنطبق بحسب الشروط المقررة في أدبيات هذه الفئة سوى على المدرسة التي ينتمي اليها الموقعون.

إن الجهل بتأثيرات هذا المنهج ودوره في صياغة ذهنية الناشئة يؤكد قصور من شارك في إعداد هذا المنهج، ومن بينهم من وقّع على البيان. فالانصاف يدعو هؤلاء الى إعادة تقييم منظومة ثقافية معرفية كانت حاكمة ومنفردة في العملية التوجيهية منذ قيام الدولة، عوضاً عن التفكير في تبرئة الذات بطريقة المماحكات السجالية البالية، التي تدفع باتجاه تنزيه الذات وإدانة الآخر بحق أو باطل. إشارة واحدة تكفي للقول بأن تغيير مناهج التعليم في بلادنا لا يتطلب تبرئة لمناهج التعليم في الولايات المتحدة أو في أي بلد كان في العالم. وبالمناسبة فقد مرّت مناهج التعليم في الولايات المتحدة بعمليات تصحيحية متكررة منها على سبيل المثال ما جرى في نهاية الستينيات حيث صدر تقرير بإسم (أمة في خطر) واشتمل على نقد واسع لنظام التعليم في الولايات المتحدة، وهناك أمثلة عديدة عن ثورات ثقافية وتعليمية وتربوية حدثت في عدد من دول العالم، من أجل تحسين أداء المجتمع والدولة وتطوير مؤسساتهما.

البيان يحثّ على مخالفة شبه صريحة للسياسة التعليمية الجديدة ويؤسس للخروج على الدولة، ونفي مرجعيتها

إن من سخريات الجهل بالذات إستحواذ شعور المنقذ على معدي البيان، حين توهموا بأن منهج التعليم الديني كجزء من منظومة معرفية ممتدة في التاريخ تشكّل في مجملها عقيدة خلاصية (ظهرت بركتها وعمّ نفعها لأجيال متعاقبة) دون توضيح مواطن البركة والمنفعة ما لم يتم اخضاعها للقسمة. فالانتقال من الامة الى الدولة يصل في صيرورته النهائية الى الفئة ليستقر في هيئة التحالف التاريخي بين العلماء والأمراء. فالبيان يذكّر بالاساس الايديولوجي للدولة، والدور السياسي الذي لعبته العقيدة السلفية في نشأة الدولة، حين شرّعنت السيطرة على الاقاليم والحاقها بسلطة مركزية في نجد. ولابد من الالتفات هنا الى ما ذهب اليه مصيغو البيان من تذكير للقيادة السياسية بالأساس الديني للدولة، وأن مشروعية الأخيرة مستمدة من تحالف ديني سياسي، تشكل فيه العقيدة السلفية أساسها الايديولوجي. وينبّه البيان الى أن أية تغييرات في العقيدة السلفية وحضورها الكثيف في مؤسسات الدولة سيؤدي الى (هزة عنيفة للأساس الذي قام عليه هذا الكيان، وتوحّدت عليه أقاليمه وقبائله). وزاد أصحاب البيان على ذلك بإستعمال نفس اللغة التي درجوا عليها حين افترضوا تسلسلاً منطقياً خاصاً يبدأ بتغيير منهج التعليم ويتلوه تغيير في العقيدة وصولاً الى الموقف الايديولوجي بأن الدولة توحّدت (على أساس باطل وكل ما قام على الباطل فهو باطل لا يصح الانتماء إليه ولا الولاء له. وهذا ما يريده الأعداء ويسعون إلى تحقيقه). والحال، أن ما ظهر حتى الآن لا يعدو كونه دعوة لاعادة بناء الدولة على أسس حديثة تستهدف دمجاً شاملاً وكاملاً لفئات المجتمع، وتخفيض المكوّنات الخاصة التي قامت عليها الدولة لأنها إن صلحت في إنشاء الدولة فإنها لا تصلح بحال في تعزيز عوامل استمرارها واستقرارها. وليس هناك من تبنى دعوة ازالة هذا الباطل، أي الدولة وبخاصة في الآونة الأخيرة سوى الجماعات التي تشرّبت تعليمات الموقعين وفتاويهم، ناهيك عن أن التقعيد الديني للصراع ضد الدولة هو ديدن الجماعات العقائدية المتطرفة كما سيأتي.

دعوة ضمنية للخروج على الدولة

ينبّه البيان الى تشبّث الموقعين بنموذج الدولة الدينية القائمة على تحالف العلماء والامراء، وهما الفئتان اللتان تتقسمان الأدوار والوظائف والمهام، وهذه القسمة توحي بأن الدولة إمتياز خاص بطبقتين متعاقدتين على تبادل المنافع، وهذا يكشف بوضوح تجاوز الموقعين لأسس الدولة الحديثة ومبدأها الأصيل، أي العقد الاجتماعي الذي يستوعب فئات المجتمع المنضوية داخل حدود الدولة. فمعدو البيان يؤكدون على التحالف الديني السياسي بوصفه مصدر استقرار الدولة وأن تصدع التحالف ينذر بزوالها.

هذا التأسيس يراد منه أن يكون تمهيداً لدعوة خطيرة، وهي الخروج على الدولة، فالبيان يحثّ على مخالفة شبه صريحة

للسياسة التعليمية الجديدة من خلال التأكيد على المنهج السابق، وهذا يؤسس لمخالفة القانون العام، والخروج على الدولة، ونفي مرجعيتها، وأن القوانين التي تصدر لاحقاً عن مؤسسات دستورية مثل مجلس الشورى والنواب وغيرهما تكون غير شرعية بنفس المنطق، لأنها صادرة عن جهات غير شرعية في نظر هؤلاء، إذ أن الدولة نفسها باتت ناقصة المشروعية. ففي الفقرتين التاليتين ما يشير الى تلك الدعوة: (نخص المعلمين والمعلمات بالتذكير بوجوب بيان العلم ونشره وعدم كتمانه وتبيان الأصول الثابتة والعقائد الراسخة من مسائل الولاء والبراء، وتكفير المشركين، والبراءة منهم..لابد من وقفة حازمة صادقة. فالواجب التأكيد على الاستنكار، والمطالبةُ بزيادة المادة الشرعية في المناهج وغيرها وتثبيتِ التربية الدينية، والتعاون مع الدعاة والمربين لسد النقص الحاصل فيها).

وهذا يفرض سؤالاً: إنها رسالة لمن؟ ولاشك أن الموقعين على البيان يدركون بأن قطاعاً عريضاً من السكان هم مع تغيير المناهج، لا لكونهم أعداء الدين والعقيدة كما يحلو لبعض الموقعين قذف المؤيدين للتغيير به، ولكن لأن التغيير ضرورة دينية ودنيوية، ولأن اختزال التربية الدينية في عقيدة الولاء والبراء يحرم أبناء هذا الجيل من فهم صحيح وشامل للدين الذي جاء لبناء الانسان والحضارة لا لاشاعة الكراهية ومحاربة الغير، وأن إستحضار صورة مبتسرة عن تاريخ الاسلام في مرحلة التكوين لا يعبّر سوى عن وعي معلولٍ ونفسية متشظية ترى في الدين سلاحاً يحارب به الدعاة مخالفيهم، فيما الامة تواجه تحديات كبرى في التنمية الشاملة بأبعادها المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن ما يمكن أن نخلص به من قراءة البيان أن مخزون العنف الكامن في منهج التعليم الديني كبير الى حد لفت اليه إنتباه الموقعين، بعكس ما كان يردد بعض المسؤولين بأن تغييرات طفيفة جرت في هذا المنهج وأن التعليم الديني لا يشجّع على العنف، وأن دعاة العنف ايضاً مازالوا ينشطون في الساحة ويبثون فكرة تقسيم المجتمع والعالم قاطبة الى مؤمنين وكفّار، وفي ذلك تأييد ومبرر اضافي للعنف والارهاب.

دعا الى المشاركة السياسية لحماية الوطن

سعود الفيصل في لغة جديدة

فاجأنا وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بورقته التي قدمها في الجنادرية في ديسمبر الماضي حول المشاركة السياسية في المملكة، وضعها بصيغة (الجمع) وكأنها تخص العالم العربي كله. الأمير سعود كان واحداً من المرشحين المقبولين لتولي زمام إدارة البلد مستقبلاً، ولكنه لم يُظهر رغبة في ذلك، وقبل أن يعمل في الظلّ ويتحمّل الكثير من التجاوزات والتعدّيات على صلاحياته كوزير. وبالرغم من هذا، فإن الوزير سعود الفيصل، تحدّث في الأشهر الماضية الى أعضاء في الكونغرس الأميركي، فلم يبشّر بالتغيير الجادّ، وكان يتحدث عن مسائل تغيير تدريجية، قد تتطلب عقوداً طويلة من السنين. حتى الإنتخابات كان يراها محدودة الضرورة، ومحدود من يحق له الإنتخاب.. أي أنه كان ذرائعياً منذ تداعيات الحادي عشر من سبتمبر.

فما الذي تغيّر الآن؟ ربما وصل الأمير الى قناعة مختلفة، فهو يدرك أن الإدارة الأميركية تتقاسمها نزعتان: المحافظون الجدد يرون المملكة عدواً، ويرون وجوب استئصال الوهابية، وربما استئصال العائلة المالكة ونظامها السياسي، بل وصلوا الى ما هو أبعد من ذلك وهو التلويح بتقسيم المملكة. أما النزعة الثانية: فتتبناها وزارة الخارجية وكولن باول، وكان الى ما قبل بضعة أشهر ضعيفاً مقابل صقور الإدارة وعلى رأسهم تشيني ورامسفيلد وولفويتز وريتشارد بيرل وحتى كونداليزا رايس. جمع الخارجية يتبنّى الرأي القائل بأن المملكة لازالت قادرة على أن تقدم خدمة للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب (الإسلامي) وأنها تتمتع بثقل سياسي يمكن أن يخدم صانع القرار الأميركي، ولذلك فإن أصحاب هذا التوجه يرون الضغط على العائلة المالكة من أجل أمرين: مكافحة الإرهاب والتطرف الداخلي، والشروع في تغيير سياسي.

الآن.. والى حد ما، تميل الكفة الى الجناح المعتدل في الإدارة الأميركية، ولكن يبدو أن المسؤولين السعوديين لا يأملون في تغيير كبير في السياسة الأميركية تجاه السعودية. وبالتالي عليهم أن يقبلوا بالحل الأسهل ـ وإن كان مؤلماً ـ وهو التغيير الداخلي، والإصلاح السياسي، فهذا أمرٌ لا يمكن الفكاك منه، ولا يبدو أن الولايات المتحدة ستتنازل عنه.

ربما يكون هذا هو السبب وراء تغير لغة وزير الخارجية، ولربما كانت هذه القناعة قد اصطدمت مع بعض أعمامه المقربين خاصة سلطان وثم نايف وسلمان. ولعله رأى أن الوقت قد حان للدفع بهذا الإتجاه، رغم إيلامه، بدل أن يخسر آل سعود ملكهم، ولربما تتقسم المملكة، كما يخطط لها المتطرفون في الجناح اليميني.

من أهم ما قاله الأمير في ورقته حول المشاركة السياسية: (إن غياب المشاركة السياسية الفاعلة هو المفضي إلى توالي الأزمات وهو المؤدي إلى تعميق التشوهات وهو المتسبب في فقدان القدرة على مواجهة التحديثات. وبدون تطوير فعلي للمشاركة سيبقى العالم العربي يعيش في الماضي والتاريخ وستخسر الأجيال القادمة رهان المشاركة في صنع المستقبل).

لكن لا تعني رغبته هذه أن هناك إجماعاً في العائلة المالكة على موضوع المشاركة السياسية فضلاً عن حدودها وتفاصيلها. ما تعنيه الرغبة هو أن شخصية جديدة اختارت الإنحياز بشكل نسبي الى الخانة الإصلاحية واقتنعت بضرورة الإصلاحات السياسية كمخرج لأزمة الدولة. ومما قاله الأمير سعود: (يتطلب تطوير المشاركة السياسية أن نملك الجرأة اللازمة لممارسة النقد الذاتي البناء وإعادة النظر في ثقافتنا السياسية السائدة، والتغلب على العوائق التي تضعف قدرتنا على الابتكار والتكيف). وانتقد الأمير ما أسماه بالأوهام الرائجة التي تدعو الى تأجيل المشاركة السياسية بحجة مواجهة العدوان الخارجي ويضيف: (من الغريب أن تتم التضحية بالمشاركة السياسية والتي تعد مطلباً قائماً بذاته بسبب هذه الحجج الواهية والأوهام الخاطئة في حين تؤكد جميع التجارب التاريخية والمعاصرة أن المشاركة الشعبية هي التي تعزز القدرة على مواجهة التحديات الخارجية). بمعنى أن التحديات الخارجية لا يمكن مواجهتها (إلا بالاعتماد على قوة الجبهة الداخلية ومتانة الوحدة الوطنية ورسوخ الشرعية السياسية وهذه بدورها تعتمد اعتماداً واضحاً على وجود مشاركة سياسية فاعلة ومجدية).

نتمنى أن يكون تحول الأمير سعود الفيصل جاداً!

ونتمنى ثانياً أن يكون ذلك بداية تحوّل بين الأمراء الآخرين ومشجعاً لهم لمحاصرة الجناح المتشدد (السديري) الرافض للإصلاح!

ونتمنّى ثالثاً أن لا يأتي اليوم الذي تتعرض فيه المملكة وشعبها لخيارات الإفناء أو الإقتتال الداخلي!

خيبة أمل من أمراء العائلة المالكة وموقفها المعارض للإصلاح

بيان لشخصيات إصلاحية يحث الشعب على الإعتصام والتظاهر دعماً للتغيير

يبدو أن اللقاء الأخير بين الأمير نايف وزير الداخلية، ونحو عشرين شخصية إصلاحية وقّعت عريضة: الإصلاحات الدستورية أولاً، قد قطع الشك باليقين من أن النخبة الحاكمة لا نيّة لديها في القيام بإصلاح سياسي - إجتماعي شامل، يعيد للبلاد استقرارها، ويحفظ للمواطن السعودي كرامته وحريته وحقوقه الأولية في العيش الكريم.

ففي ذلك اللقاء الذي تم في ٢٢ ديسمبر الماضي، حدثت مواجهة بين الطرفين، ووقع تهديد، وانكشفت النوايا، الأمر الذي حفز ـ فيما يبدو ـ عدداً من الإصلاحيين الى استصدار بيان يطلبون فيه النصرة من الشعب السعودي، بعد أن كان هذا الشعب داعماً معنوياً فحسب. حيث طلب البيان منه النزول الى الشوارع والإعتصام والتظاهر مطالباً بحقوقه.

البيان يكشف الكثير من تفاصيل الموقف الرسمي من مسألة الإصلاحات، هذا نصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان إلى الشعب السعودي الكريم حول مآل الدعوات الإصلاحية والموقف الرسمي منها

أيها الإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذه وقفة وجدها دعاة الإصلاح في المملكة ضرورية للحديث المباشر إليكم، لنطلعكم على مآل جهودنا التي تكثفت في العامين الأخيرين مع المسؤولين في البلاد من أجل إجراء التغيير والإصلاح المنشود الذي تأخّر أكثر مما يجب، ولنعبّر لكم عن رؤيتنا للأوضاع الحالية، ومستقبل بلادنا العزيزة.

لم يكن الحديث المباشر إليكم حول قضايا الوطن متأخراً، فلقد راود العديد من إخوانكم الأمر منذ مدة طويلة، ولكننا تريّثنا على أمل أن تثمر الجهود في الحوارات المباشرة مع المسؤولين، الذين ـ كما تعلمون ـ يتمتعون بحساسية مفرطة في إيصال ما يجري الى المواطنين المعنيين مباشرة. ومع علمنا بأن المواطن يجب أن يكون على اطلاع على ما يجري، إلا أننا خشينا ان نتهم بأننا نريد لي ذراع الحكومة، أو اختراق ما يسمى بالخصوصية السعودية، أو تخريب الجهد المبذول والهدف المنشود قبل أن نلقي الحجّة على المسؤولين، وقبل أن نتعامل معهم بنفس الآليات التي يرتضونها واعتادوا عليها.

كان هذا دأبنا، لا لعدم إيماننا بأن شعبنا الكريم لا يحق له الإطلاع على ما يجري، ولا نقصاً في ثقتنا بقوة الجمهور السعودي ورغبته وقدرته في تعزيز مسار الإصلاح، بل إن هذا الأمر في صميم فهمنا للعمل الوطني الإصلاحي، وفي صميم مفاهيم الإصلاح التي تنادينا من مختلف مناطق المملكة على أمل تحقيقها.

لقد مضى عام تقريباً على وثيقة الرؤية التي قدمت لسمو ولي العهد، وقد وعدنا سموّه بأن يلبي تطلعات مواطنيه حين اجتمعنا إليه، بل قال إنه قد بدأ فعلاً بالإصلاح المالي رغم الصعوبات التي يواجهها من فريق من الأمراء.. ولما كنّا نرى بأن الأوضاع لا تتوقف عن التدهور، أوصلنا الرسائل الشفهية للتعجيل بتحقيق تلك الوعود، وطلب بعضٌ من موقعي الوثيقة اللقاء بسموه لمناقشة الأمر ومتابعته وفق ما جاء في وثيقة الرؤية، ولكننا لم نتمكن من اللقاء لذلك الغرض، وتذرّع بعض المسؤولين في مكتب سموّه بأن سموّه مشغول، وأنه لم ينسَ الموضوع بل أنه يعمل جاهداً لتحقيقه، وهذا أملنا فيه.

ولكنكم تعلمون ـ أيها الإخوة المواطنون ـ بأن أوضاع المملكة الداخلية السياسية والأمنية والإقتصادية تسير من سيء الى أسوأ منذ وقت طويل، ومعاناتكم أكبر من أن تتحمّل في بلد حباه الله بكل الإمكانات التي تجعل من شعبه يعيش مستوى معقولاً من الرفاه، ويتمتع بقدر متطور من الخدمات الإجتماعية، التعليمية والوظيفية والصحية. ولما طال الإنتظار حررت عرائض أخرى، أرسلت للمسؤولين، وقد لقينا في بعض الأحيان التحذيرات المبطّنة وفي أحيان أخرى التهديدات المباشرة لبعض رموز العمل الوطني، وزاد التضييق علينا في الحديث مع القنوات الإعلامية الخارجية، فضلاً عن إبعادنا شبه الكلي عن التعبير عن آرائنا في الموضوع الوطني ضمن القنوات التلفزيونية المحلية، بل وفي الصحافة أحياناً. ولقد تعرضت بعض الشخصيات الإصلاحية الى المنع من السفر، واستدعيت للتحقيق في أجهزة المباحث، وتمّ الإتصال ببعضهم من قبل ـ عدد مختلف من الأمراء ـ عبر الهاتف تطلب منهم أموراً والكف عن أمور أخرى، لها مساس بحقوق المواطنين الأولية، وحقوقنا كأشخاص لهم اعتبار سياسي ضمن النطاق الوطني.

أيها الأخوة المواطنون الكرام

لقد أدركنا مبكراً مكمن الأزمة، وسبب تباطؤ الحراك الإصلاحي، ألا وهو (غياب الإرادة السياسية). فحتى الآن لا يوجد هناك إجماع بين كبار الأمراء ـ هدانا الله وإياهم ـ على ضرورة الإصلاح، فبعضهم يخشاه، وبعضهم الآخر له رؤية مشوشة بشأنه، وبعض ثالث يعتقد بأن الإصلاح موجود ومستمر منذ قيام الدولة، والبعض

الرابع لا يريد أن يصلح شيئاً يغير من واقع الحال المزري الذي يعيشه مواطنونا في مختلف المجالات، ويعرض أموراً هي اقل من أن تعالج أية مشكلة.

ولهذا السبب، لم نرد أن نظهر كمتواطئين نسعى لتقسيم العائلة المالكة، ولم نؤمن أو نعقد صفقات جانبية، وكان كلّ أملنا أن تظهر تطورات الأحداث صدق مخاوفنا، وصحة منهجنا، وعدالة مطالب شعبنا، بحيث يتمكن الأمراء المسؤولون من الوصول الى القرار الحكيم ولو كان متأخراً أكثر مما يجب. غير أننا وطيلة الفترة الماضية لم نلمس تغيّراً يعتدّ به، وثبت أن ما كنا نسمعه من وعود لا يتجاوز اللقاءات التي جمعت بعضنا وإياهم، ولا يراد بالفعل البدء بخطوات إصلاحية حقيقية ضرورية للدولة والحكومة والمجتمع. نقول هذا ببالغ الأسف، أننا فشلنا في إقناع المسؤولين بتفهم دوافع الإصلاح وأهميتها، وبدل أن نطالب المسؤولين أصبحنا مطالبين، متهمين عند بعضهم، نتعرض للمضايقة والمراقبة الهاتفية وغيرها.

وجاءت الطامّة الكبرى في العريضة الأخيرة (نداء وطني الى القيادة والشعب معا: الاصلاح الدستوري أولاً) التي أردنا منها تأسيس المشروع الإصلاحي على أسس دستورية جديدة، فالإصلاح بدون دستور واضح يعتبر قفزة في الفراغ، ما لم تستند الى قوانين ومواد يتضمنها دستور. ولقد حاول بعض المسؤولين في وزارة الداخلية وغيرها منع إرسال العريضة، وقبلها منعوا عدداً من الإجتماعات في جدة والرياض لمناقشتها، أحدها كان يوم الثالث عشر من رمضان الماضي حيث اتصل سمو الأمير عبد العزيز بن فهد بالأستاذ محمد سعيد الطيب وقال إنه يتحدث بإسم صاحب السمو ولي العهد طالباً إلغاء الإجتماع وأثار الكثير من اللغط غير المبرر والإتهامات غير الصحيحة. وقد قرر المدعوون من الشخصيات الإصلاحية عدم توتير الموقف ورأوا تأجيل الإجتماع خشية التأويلات السلبية. وقد عبرت الشخصيات الوطنية عن دهشتها واستغرابها لهذا الموقف، وأكدت حرصها على المصالح العليا للوطن، وطالبوا بالتفهم السليم لموقفهم الذي يمثل أعلى درجات الوعي والشعور بالمسؤولية والإحساس بالتبعة الملقاة على عاتقهم.

بعد هذا جرت محاولة أخرى للإجتماع في الرياض، تدخلت السلطات الأمنية، فطالبت بإلغائه، مع أنه محدود العدد، معروف التوجّه، والأهداف.

أيها المواطنون الكرام

ومما يضاعف الألم، أن السلطات الأمنيّة دخلت مع دعاة الإصلاح معركة لم يريدونها، وحاولت توسيع رقعة المواجهة في الوقت الذي تتعرض فيه البلاد الى العنف والإرهاب الذي تعود أسبابه الرئيسية الى المسؤولين أنفسهم وسوء تقديراتهم وحساباتهم. وفيما يتعلق بالعريضة الأخيرة، فقد تمّ تهديد عدد من الموقعين، ومحاولة ثنيهم وسحب توقيعاتهم، وقد اتصل سمو الأمير عبد العزيز بن فهد ـ إضافة الى مسؤولين

المطالبة النخبوية بالإصلاحات لا تكفي ولا بدّ للشعب من دور مساند بالإعتصام والتظاهر

آخرين ـ بالدكتور توفيق القصير محذراً وطالباً بعدم إرسال العريضة الى المسؤولين، كما أن الأستاذ عبد العزيز القاسم تعرّض للضغط، وكذلك الأستاذ عبد الكريم الجهيمان وآخرون. وبعد أن أرسل بيان العريضة الى سمو ولي العهد، وعدد من المسؤولين الآخرين، اتصل مكتب سمو وزير الداخلية بالدكتور توفيق القصير يوم الإثنين ٢٢ ديسمبر الماضي، وطلب منه دعوة العشرين شخصية الأولى الموقعة على العريضة، وتم تحديد الموعد في الساعة الثانية بعد الظهر.

شعرت الشخصيات الإصلاحية بأن وزارة الداخلية، ممثلة بوزيرها صاحب السمو الملكي الأمير نايف، لا تسعى الى تفاهم أو امتصاص لمتتاليات العريضة، كما كان الحال سابقاً مع سمو ولي العهد،



وزير الداخلية: العقبة الكأداء أمام الإصلاحات

لهذا قرر المدعوون وقبل الإجتماع بسموه التوقيع على بيان تضامني جماعي، يلزمهم جميعاً التضامن والدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أحدهم أو بعضهم الى مكروه، وكان من بين المجتمعين الدكتور عبد الله الحامد والدكتور توفيق القصير والأستاذ محمد سعيد الطيب والأستاذ عبد المحسن هلال والدكتور متروك الفالح وآخرون.

وبعد أن تأخر سمو الأمير عن الإجتماع نحو ثلث ساعة، دخل عليهم متجهم الوجه وبيده خطاب إنسحاب الأستاذ عبد الكريم الجهيمان الذي تعرض لضغط شديد من وزارة الداخلية وبالخصوص من الأمير محمد بن نايف لكي ينسحب. وبادر الأمير المجتمعين بالهجوم العنيف قائلاً بأن سمو ولي العهد كلفه المتابعة معنا، واتخاذ الإجراءات اللازمة، تبادر الى الذهن أنها (تحذيرية تأديبية!) ونقل سمو وزير الداخلية عن سمو ولي العهد تعليقه على العريضة بقوله: (قد أعذر من أنذر). ونحن نسوق هذا الحديث، لا نعلم فعلاً أن سمو ولي العهد قد قال ذلك فعلاً، فليس من طبع سموه ـ كما عرفناه ـ هذا النوع من الحديث الصدامي.

بعدها استعرض سمو وزير الداخلية ما أسماه المغالطات والتشويش الذي ورد في العريضة الأخيرة وخاصة ما يتعلق بالإنتخابات وموضوع الملكية الدستورية، وما ورد في العريضة من أسباب تدهور الأوضاع وازدياد العنف الذي كان أحد أهم أسبابه تأخير الإصلاحات.

وهنا انطلق سموّه يهدد الحاضرين متهماً إياهم بأنهم (إرهابيون، وأنهم يدعمون العنف، وأنهم الجناح السياسي له، وأنهم علمانيون، وأنهم واقعون تحت تأثير الأجانب وغير ذلك). ثم توجه سمو الأمير نايف الى الأستاذ محمد سعيد الطيب فخصّه بالتوبيخ والتهديد والإتهام الشخصي الفجّ، فقال له: (أنتَ لستَ وطنياً، بل أنتَ ناصري، وكنتَ تدافع عن عبد الناصر حتى في الوقت الذي كان يهاجمنا فيه بالسلاح؛ وها أنتَ تلتقي بالقنصل الأميركي في جدة في منزلك). هنا قام الأستاذ الطيب وقال للأمير بأنه لا يسمح له أن يتهمه في وطنيته، لأن ذلك يعني اتهامه بالعمالة، وأن ذلك إهانة له وتشكيكاً في ولائه، وفي عائلته، وقال أنه لا يقبل بذلك أبداً. وقال إنه كان ناصرياً، وأنه سجن لسبع سنوات بسبب التعبير عن رأيه، ورأى أن من حقه التعويض عن فترة السجن. وفيما يتعلق باستقباله القنصل الأميركي في ثلوثيته، فقال إنها عامّة وحصلت أمام الجميع، وأنها زارته للتعرف على رأي المواطنين وطالب الأمير بأن يتعرف على مادار من حديث ونقد للموقف الأميركي في موضوع فلسطين والعراق وغيرها.

بعدها تحدّث الدكتور توفيق القصير فقال بأن المطالبة بالإصلاح حق مشروع وأن الأوضاع تسير إلى الأسوأ، وأبدى سعادته بلقائه بعد فترة انقطاع طويله، فردّ الأمير نايف بأن (أبوابنا مفتوحة لكل مواطن) فقال القصير بأن الحاضرين يسعون إلى إيصال صوت الناس (لكم) وأنهم يطالبون بحقوق المواطنين ومعالجة قضاياهم، وأن النخبة الإصلاحية ترى (منكم) صدودا وعدم تجاوب بل تهديداً مستمراً، في حين أنكم تقفون على رأس الهرم القيادي في البلاد. وتساءل: كيف ستحل المشاكل إذن؟ وتابع: إنكم في حالة الرخاء لا تستمعون لأحد، وفي وقت الشدة التي نحن فيها الآن والبلد على حافة الهاوية تريدون تكميم الأفواه.

ثم تدخل الدكتور عبد الله الحامد قائلا بأن الحل يكون بالإعتراف بالمشاكل الحقيقية في البلاد ومن أبرزها ظلم العباد. فقال له سمو الأمير نايف: وأي ظلم تقصد؟ لا يوجد لدينا ظلم. فرد الدكتور الحامد: أنا من المواطنين المظلومين وقد



الدميني — تركي الحمد — عبد الله الحامد

سجنت وأوقفت عن عملي ولوحقت بسبب أنني وآخرين أعلنا عن منظمة لحقوق الإنسان قبل عشر سنوات رفضتها أنت، في حين أنك الآن تعلن عن لجنة حقوقية. فمن هو المخطئ؟. وتابع الحامد متحدثاً عن المال العام وإهداره وبعثرته في الوقت الذي يبحث فيه المواطنون عن فرصة عمل ومصدر للرزق وفي الوقت الذي تتضاعف فيه أزمات المواطنين المعيشية يوماً بعد آخر.

أما الدكتور متروك الفالح، فوقف قائلا بأن التهديد لن يخيفنا وأن ما كتب في هذه الوثيقة هو محل إجماع بين المواطنين. هنا قاطعه سمو الأمير نايف وزير الداخلية مهدداً: هل يعني هذا أنك تريد السجن؟! فقال الفالح بأنه لم يأت الى الإجتماع ليسجن (ولكن إذا كان السجن هو الحل لديكم فلا مانع لدي).

واستمر الجوّ متوتراً بشدّة، ولكن الأمير وهو إذ تفاجأ من جرأة الحضور، تجنّب المزيد من التصعيد، رغم أنه كان قد أعدّ سلفاً أوراق تعهد ينوي توزيعها على الحضور من أجل التوقيع عليها بعدم تكرار كتابة العرائض ووقف المطالبة بالاصلاح السياسي. وقد حاول أحد الحاضرين تهدئة الإجتماع فقال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يتلقى الوحي لم يقسر أصحابه على رأي، وكذلك فعل خليفته عمر في قصّة المرأة، فرد عليه سمو الأمير نايف: (أولئك كانوا الصحابة). فقال له: (لسنا صحابة النبي وأنت لست عمر). وفي ختام اللقاء تمّ تبادل الآراء حول العريضة، ونقاط قوتها، ولكن دونما وعود أو غيرها، فقد جاء النقاش لتضمية الوقت المتبقي قبل إعلان نهاية اللقاء.

أيها الإخوة المواطنون الكرام

لقد كان الغرض من هذا العرض التفصيلي توضيح عدد من المسائل:

أولاً: إننا مصممون على مواصلة طريقنا السلمي في المطالبة بالإصلاح الشامل الذي يعيد لوطننا استقراره ومكانته ولشعبنا حقوقه، مهما بلغت التهديدات لأشخاصنا، ومهما كانت المعوقات، فلا خيار لنا إلا الإصلاح، سواء أدرك ذلك صانع القرار أم لم يدركه.

ثانياً: لقد وصلنا مع المسؤولين الى ما يشبه الطريق المسدود، ونأمل أن لا يكون مسدوداً بالكامل، فنيّة الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي ليست متوفرة لدى أصحاب السمو الملكي الأمراء، نقول هذا مع بالغ الألم والأسى. ولكننا في الوقت نفسه نعدكم بمواصلة الجهد ما استطعنا للمساهمة في منع السفينة من الغرق، حيث سيكون الخاسر حينها الوطن والمواطن والمسؤول.

ثالثاً: إننا ندرك بأن وعي الشعب المتصاعد، وقوته الجبارة، يجب أن تكونا عوناً في مسار الإصلاح، وإننا اليوم أكثر إدراكاً بأن مساهمة الشعب عبر الإعتصامات والمظاهرات السلمية ستؤدي الى تقريب المسافة، وتجعل الإصلاح ممكناً. لقد كنا ولانزال نعتقد بأن الإصلاح شأن محلّي بالدرجة الأولى، وإن مجرد المطالبة بالإصلاحات من الشخصيات الإصلاحية قد لا تكون كافية ما لم يترافق معها تعبير من المواطنين السعوديين بالكلمة والموقف عن طموحاتهم وتطلعاتهم. فإذا كان المسؤولون لا يريدون سماع صوتنا منفرداً، فليسمعوه متناغماً مع شعبنا الكريم الجدير بكل خير.

حفظ الله الوطن وأهله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١١ ذو القعدة ١٤٢٤هـ
الموافق ٣ يناير ٢٠٠٤

هل يتكرر السيناريو؟

خطة غزو أميركي لحقول النفط في حرب ١٩٧٣

رغم أن خطة غزو حقول النفط في الخليج من قبل الولايات المتحدة قد أعلن عنها بعيد حرب حزيران ١٩٧٣ ونشرت باللغة العربية، الا أن تلك الخطة لم تنل إهتماماً إعلامياً واسعاً، بسبب أجواء الصراع بين الشرق والغرب، والتحالف الاستراتيجي الصلب بين الولايات المتحدة ودول الخليج. الآن وقد تبدّلت المعادلة الدولية وبدأت شبكة التحالفات الاستراتيجية تخضع لتحوّلات دراماتيكية وخصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر، تكتسب كثير من الخطط والتقارير القديمة أهمية خاصة، كونها تأتي في مناخ تحوّل في العلاقات الدولية. التقرير الذي نقوم بعرضه هنا يأتي في سياق اضطرابات متنامية في العلاقات السعودية الأميركية، ما يضفي علي التقرير أهمية خاصة.

فقد حذر رجال الجاسوسية البريطانية في تقرير سري لحكومة المحافظين حينذاك بأن الولايات المتحدة تستعد لغزو السعودية والكويت من أجل السيطرة على حقول النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل.

إن الملفات المفرج عنها من قبل الارشيف الوطني البريطانية بموجب قانون الثلاثين عاماً الخاص بالوثائق السرية تظهر بأن وكالات الاستخبارات كانت تعتقد بأن الولايات المتحدت تستعد للقيام بعمل عسكري لمنع إضطرابات مستقبلية في مجال تدفق النفط. وقد جاء ذلك عقب قرار الدول العربية بتخفيض حاد في انتاج البترول في اكتوبر ١٩٧٣، الامر الذي أدى الى إرتفاع كبير في الاسعار، فيما تم فرض حظر كامل على الاميركيين بسبب دعمهم لاسرائيل.

وفي بريطانيا، فقد إضطر رئيس الوزراء لحكومة المحافظين ادوار هيث الذي تبنى خطاً مؤيداً للعرب، لرسم خطط لتحصيص توزيع الغاز بعد هلع الشراء الذي قاد الى نقوصات في محطات التعبئة.

وبالرغم من أن الحرب في الشرق الأوسط قد انتهت بعد ثلاثة اسابيع الا أن تقييماً سرياً من قبل لجنة الاستخبارات المشتركة (والتي تضم رؤساء جهازي إم آي فايف وإم آي سيكس) قد تضمن تحذيراً لوزراء الحكومة بأن الولايات المتحدة قد ترجّح مخاطرة العمل العسكري كيما لا تكون رهينة لقيود العرب مرة أخرى.

التقرير المؤرخ صدوره في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٧٣ والمشار اليه بعنوان (UK Eye Alpha) يصف السيطرة على مناطق انتاج النفط في المنطقة باعتبارها (الاحتمالية القصوى في التفكير الأميركي).

وقد عدّت لجنة الاستخبارات بأن الولايات المتحدة قد تؤمّن لنفسها ولحلفائها كميات نفطية كافية من خلال السيطرة على حقول النفط في السعودية والكويت وابو ظبي، والتي تسيطر على اكثر من ٢٨ مليون طن من الاحتياطي النفطي.

وقد حذر التقرير بأن الاحتلال الأميركي قد يستمرعشر سنوات، فيما يقوم الغرب بتطوير مصادر بديلة للطاقة، وقد يؤدي ذلك الى عزلة تامة للعرب وهكذا الكثير من باقي أجزاء العالم الثالث، كما سيؤدي الى إنقسام داخلي في الولايات المتحدة.

وعلى أية حال، فقد قيل بأن الادارة الجمهورية برئاسة ريتشارد نيكسون قد تكون مستعدة للاقدام على مخاطر كهذه، فيما إذا واجهت سيناريو مظلم بفعل تجدد الصراع العربي الاسرائيلي وما يعقبه من قيود على انتاج البترول. كما قيل بان الولايات المتحدة قد تقدم على قرار بالاحتلال فيما لوبدأت الحكومات العربية، في غمرة نشوة نجاح سلاحها النفطي، بفرض طلبات جديدة.. وحتى لو لم يحدث ذلك، فإن الحكومة الأميركية قد تفكر في أن ذلك وضع لا يحتمل حيث يضع الولايات المتحدة وحلفاؤها تحت تأثير رحمة مجموعة صغيرة من الدول غير العاقلة.

وبالنظر الى النتائج غير المحسوبة للعمل العسكري ضد العرب، نحن نعتقد ـ بحسب معدي التقرير ـ بأن الغزو الأميركي يحتمل أن يكون متأخراً كخطوة أخيرة..ولكن ليس بامكاننا إستبعاد احتمال وقوع غزو مبكر. إن قوة التدخل الأميركي الأولي قد لا تكون كبيرة الحجم، أي قد تضم فرقتين فقط للسيطرة على حقول النفط السعودية وفرقة واحدة للسيطرة على الحقول النفطية في كل من الكويت وأبو ظبي. وبالنظر الى عنصر المفاجأة، فإن الخيار الأميركي الأول قد يكون عبارة عن هجوم جوي، ولكن اذا ما ثبت فشله عملياً فقد يلجأ الأميركيون الى إرسال قوة عسكرية برمائية.

بالنسبة للسعودية، فإن العملية ستكون مباشرة الى حد كبير، فالوقت الذي يستغرقه الهجوم على الموقع العسكري في الظهران سيضطلع به فوج عسكري من الحرس الوطني المسلح وبطاريات صواريخ هاوك سام. إن الهجوم الأولي الذي ستشنه فرقة مكلفة باطلاق صواريخ هاوك، سيؤدي الى السيطرة على المجال الجوي، وبالتالي منع تدمير محتمل لحقول النفط.

بالنسبة للكويت فإن المشاكل العملياتية أشد خطورة، حيث يضع الكويتيون ما يقرب من ١٠٠ دبابة متمركزة غالباً بالقرب من المطار، وهذا يعني بأنه بالرغم من أن الهجوم الأولي قد تقوم به فرقة، الا أن قوة الهجوم ستكون بحاجة الى تعزيزات سريعة، أي في حدود ست ساعات من قبل الدبابات تلك.

إن تعقيدات حالة ابو ظبي هي بسبب وجود عدد من الضباط البريطانيين في قوة دفاع ابو ظبي، ولهذا السبب فإن اللجنة ترى بأن الأميركيين قد يطلبوا من بريطانيا شن تلك العملية. وقد يقوم الأميركيون بصورة شبه مؤكدة بالطلب بإستعمال التسهيلات العسكرية البريطانية في جان ودييغو غارسيا في المحيط الهندي.

ويقول التقرير بأن الولايات المتحدة قد تعطي الاتحاد السوفيتي بلاغاً سابقاً عن نواياها، وأن معارضة الكرملين قد توقف قليلاً التدخل العسكري المباشر.

وعلى أية حال، وعلى عكس ما توقع حدوثه بعد ١٨ سنة لاحقة، فإن اللجنة تقول بأن الأميركيين اذا سيطروا على الكويت، فإن العراق قد يحاول القيام بغزو مضاد بهدف طرد الأميركيين من الكويت. إن الخطر الأكبر في الخليج قد يأتي من الكويت، إذ من المحتمل قيام العراق، بدعم سوفييتي، بالتدخل. وحذّر التقرير من أن التدخل العسكري الأميركي قد يخلق مشاكل بين حلفاء الغرب. وحيث أن الولايات المتحدة قد تزعم بانها تقوم بعمل لصالح الغرب بكامله، ولذلك تتوقع دعماً كاملاً من الحلفاء، فإن خلافات اوروبية ـ اميركية قد تقع.

أضواء على الميزانية الجديدة

ميزانية رواتب وتسديد ديون

منذ عام ١٩٨٢ شهدت البلاد بداية نهاية دولة الرفاه، وأصبح مرض العجز في الموازنة السنوية مزمناً، بفعل ارتفاع حجم المصروفات وتدني مستوى الايرادات، وبمرور السنوات لم يعد ممكناً أن يرى فيه الاقتصاد الوطني مخرجاً من أزمات متراكمة.. ارتفاع في معدلات البطالة، تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، زيادة في الدين الداخلي، تدهور الاداء الحكومي، وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي..توقف شبه تام في خطط التنمية في أبعادها المختلفة البشرية والاقتصادية.. ولم يكن هناك سوى (المعجزة) خياراً نهائياً، وحلاً حاسماً لاقتصاد يسير الى حتفه.

بارقة أمل بزغت في العام الماضي، حيث تبدّل العجز في الموازنة العامة الى فائض، ولكن من المؤسف لم يشهد المواطن أي أثر له على الاوضاع المعيشية، أو في تحسين ظروف السكان الصحية والاجتماعية، فقد انطفأت البارقة سريعاً، وعادت معزوفة العجز من جديد الى الموازنة السنوية لتسجّل اخفاقاً اضافياً جديداً في الأوركسترا الاقتصادية للدولة.

في الخامس عشر من ديسمبر الماضي أعلن عن الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٤، بأرقام متحفظة الى حد كبير، بالرغم من تحسن الاداء الاقتصادي في العام الماضي حيث سجّلت أسعار النفط إرتفاعاً كبيراً فاق السعر الافتراضي المتوقع وهكذا المستوى القياسي للانتاج، مما أدى الى زيادة ايرادات الدولة. بيد أن هذه الزيادة لم تؤد الى رفع مستوى الاداء الاداري والمالي للحكومة، حيث بقيت قطاعات حيوية تعاني من نقص حاد في المخصصات المالية، اضافة الى تفاقم مشكلات اجتماعية حادة مثل الفقر والبطالة، بالرغم من الوعود التي أطلقتها القيادة السياسية بالاهتمام الخاص بها.

إن الظروف الاقليمية التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن ومنذ الاحتلال الأميركي للعراق والاوضاع الأمنية المتدهورة في الداخل عقب سلسلة التفجيرات التي ضربت مركز السلطة من قبل جماعات العنف، ومن ثم إنخفاض سعر الدولار في الاسواق العالمية بطريقة غير مسبوقة، ساهمت في وضع تقييدات على الميزانية السنوية لهذا العام. بالرغم من أن سعر البترول المتوقع بحسب ما ورد في الميزانية لهذا العام هو ٢٠ دولاراً للبرميل الا أن ثمة تبدلات دراماتيكية متوقع حدوثها خلال فترة لاحقة كما تشير الى ذلك تقارير اقتصادية داخلية ودولية على أساس أن السوق النفطية قد تشهد تراجعاً ابتداءً من منتصف هذا العام. فمن المتوقع حصول تراجع في سعر البترول الى ما يقرب من عشرة دولارات، مع الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط العراقي، حيث يتوقع ارتفاعه الى ما يربو عن مليوني ونصف البرميل يومياً، اضافة الى دخول السعودية الى منظمة التجارة العالمية وخضوعها التام لقوانين السوق بما يتطلب اعادة هيكلة سياسية واقتصادية، بما ستسهم هذه العوامل وغيرها في التأثير على الاوضاع الاقتصادية الداخلية.

تشكل الرواتب نسبة ٦٠ بالمئة أي ١٣٨ بليون ريال من إجمالي المصروفات، ولا مخصصات مالية على التنمية

وبحسب الارقام الواردة في ميزانية هذا العام فإن إجمالي الايرادات يتوقع وصولها الى ٢٠٠ بليون ريال فيما يتوقع وصول اجمالي المصروفات الى ٢٣٠ بليون ريال، أي بفارق ٣٠ مليار ريال العجز المتوقع لهذا العام. وتشكل ايرادات النفط المتوقعة ١٥٠,١ بليون ريال ما بين ٧٥ ـ ٨٥ بالمئة من إجمالي ايرادات الدولة، على أساس معدل انتاج يصل الى نحو ٨ ملايين برميل يومياً، فيما تعتمد باقي الايرادات على دورة العمل في القطاع النفطي، الامر الذي يجعل الاعتماد على هذا القطاع محفوفاً بمخاطر اقتصادية نتيجة للتقلبات السريعة التي تشهدها الاسواق النفطية وارتباطها بالاوضاع الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية.

وفي محاولة لتعويض عجز الدولة عن رسم خطط اقتصادية تقوم على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الانتاجية المحلية، سعت القيادة السياسية السعودية في الآونة الاخيرة الى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في السوق النفطية من خلال عقد أو توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية مع مصدري النفط من خارج منظمة الأوبك، من أبرزها الزيارة التاريخية التي قام بها ولي العهد الأمير عبد الله العام الفائت الى روسيا، المنتج الأكبر في العالم للنفط، حيث تم التوصل الى تفاهم مشترك حيال دعم استقرار أسعار البترول في الاسواق الدولية والمحافظة على سقف انتاجي محدد من أجل تفادي انهيار الاسعار، يضاف الى ذلك التفاهمات الثنائية بين الحكومة السعودية والدول الاعضاء في منظمة الأوبك.

ومهما يكن، فإن الاعتماد شبه الكامل على النفط في تحصيل الايرادات المالية يرهن اقتصاد الدولة الى متغيرات غير متوقعة سواء في الداخل أو في الخارج، مع الأخذ بنظر الاعتبار إحجام الحكومة عن العمل بتوصيات مؤسسات اقتصادية دولية الحاثة على تنويع مصادر الدخل، والاسراع في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي الداخلي الى جانب فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية في مجالي النفط والغاز، وما يتطلب ذلك كله من تسهيلات قانونية وادارية من أجل تطمين المستثمرين الوطني والاجنبي بوجود غطاء قانوني يكفل الحماية لهم ويسهّل مهام عملهم في السوق المحلية.

وبالرغم من الاداء الاقتصادي المعتدل نسبياً خلال العام الماضي، والذي كان يستند على سعر متوسط افتراضي للبرميل، أي ١٧,٥ دولارا، الا أن التحوّلات الاقتصادية والسياسية والامنية في المنطقة تفرض نفسها على السوق النفطية، الأمر الذي يجعل افتراض سعر متوسط للبرميل ٢٠ دولار محاطاً بالشك نظراً الى الصورة القاتمة التي ترسمها التقارير الاقتصادية الدولية عن المستقبل. نشير هنا الى أن الكويت ثاني أكبر مصدر للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت ميزانيتها العامة على أساس سعر متوسط هو ١٥ دولار

للبرميل، من أجل تقليص فرص تدهور أوضاع السوق النفطية، ووضع الضمانات الكفيلة التي تحول دون اضطراب شديد في الميزان التجاري.

إن الزيادة النسبية في سعر خام برنت وخام النفط العربي حتى شهر ديسمبر الماضي قد تكون إحدى المحفزات على رفع السعر الافتراضي للبرميل في العام القادم والذي يتوقع محافظته على معدل مرتفع حتى نهاية الربع الأول من هذا العام، أي في موسم الشتاء حيث يصل فيها الاستهلاك والطلب على النفط الذروة، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاضات النسبية في المخزونات النفطية في الولايات المتحدة ودول أوروبية اخرى، ولكن يبقى الحديث عن فرص انتعاش في السوق النفطية في العام القادم معتمداً على توقعات متفائلة مستمدة من سيرورة أسعار النفط في العام الفائت، فيما قد تسهم عوامل أخرى في تبديدها، مثل عودة العراق الى السوق النفطية بمعدل يصل الى ٢,٨ مليون برميل يومياً، إضافة الى تواصل تدهور سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم حيث لايبدو حتى الآن أن ثمة تحسناً سريعاً أو في المدى المنظور في قيمة الدولار. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول الأوبك من أجل التوصل الى اتفاق شبه صارم بشأن المحاصصة الانتاجية وسعر محدد للنفط، اضافة الى تشكيل إطار للتفاهم والتنسيق مع الدول المصدرة للنفط خارج أوبك، مثل روسيا التي تخضع هي الأخرى لضغوطات اقتصادية كبيرة من أوروبا والولايات المتحدة، بالرغم من أن الأخيرة تميل كثيراً الى دعم سعر مرتفع للبترول لإعتبارات إقتصادية داخلية، الا أنه وفي نهاية المطاف فإن مايجب الاشارة اليه إن مستويات العرض والطلب تخضع لتبدّلات سريعة، وليس المناخ سوى أحد العوامل المؤثرة في حركة السوق النفطية، حيث يتوقع انخفاض الطلب على البترول بدءا من الربع الثاني والثالث من هذا العام، وهما يمثلان فترة تقلب شديدة في السوق النفطية، وهناك عوامل أخرى شديدة الاهمية منها تزايد صفقات بيع النفط من خارج أوبك، وارتفاع حجم العرض، وارتفاع معدلات الضريبة الجمركية، والاستكشافات النفطية الجديدة من قبل الشركات الكبرى..

إن الحصة المقترحة للمملكة من الانتاج النفطي اليومي لهذا العام قد انخفضت من ٨,٤ مليون برميل يومياً الى ٧,٩ مليون برميل، مع زيادة على الطلب ستحصل هذا العام، بناءً على تقديرات وكالة الطاقة الذرية. نشير هنا الى أن مستوى انتاج المملكة في العام الماضي هو الأعلى منذ عام ١٩٩٢ ولعل ذلك يفسّر جزئياً على الاقل ارتفاع الواردات النفطية.

على أن ما يلفت الانتباه، أن إتجاه الايرادات غير النفطية ظل كما هو دون تغيير، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وأن الزيادة المتوقعة في الايرادات غير النفطية مرتبطة بدرجة أساسية وجوهرية بالنفط.

عجز الموازنة لهذا العام قد يدنو قليلاً عن عجوزات الموازنات السنوية في الاعوام الفائتة بناء على تقديرات متدنية للمصروفات تقل بنحو ٨ بالمئة عن الاعوام السابقة، والتي كانت تصل فيها المصروفات الى ٢٥٠ بليون ريال، ولكن في الوقت نفسه نشير الى أن المصروفات في الغالب تخضع أولاً لهيمنة بند الرواتب، التي تشكل نسبة ٦٠ بالمئة أي ١٣٨ بليون ريال من إجمالي المصروفات، الأمر الذي يترك عملية التنمية بطيئة للغاية بسبب ضآلة المصروفات الرأسمالية. وثانياً خدمة الدين الداخلي الذي بلغ ما يربو عن ٧٠٠ مليار ريال، ويمثل هذا الدين أكثر من ٨٥ بالمئة من الناتج المحلي لعام ٢٠٠٣ وهذه نسبة تعد جد خطيرة بحسب المقاييس الدولية، ومن الملاحظ أن الدولة

٢٧ ألف ريال نصيب كل مواطن من الدين العام البالغ ٧٠٠ مليار ريال و٨٧ بالمئة من الانتاج المحلي

فشلت حتى الآن في رسم خطة عملية في كيفية إدارة الدين الداخلي المتراكم والذي يستنزف ما يزيد عن ١٣ بالمئة من إجمالي المصروفات الحكومية في هيئة فوائد على الدين الأصلي، وستزداد الاوضاع الاقتصادية سوءا فيما إذا قررت الحكومة المضي في تنفيذ مخططها في ميزانية توسعية بعجز يبلغ ٣٠ بليون ريال لعام ٢٠٠٤ والذي سيؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي الحالي بما يصل الى ٨٧ بالمئة بما يزيد في تدهور الاوضاع الاقتصادية، حيث يبلغ نصيب كل مواطن من هذا الدين ٢٧ ألف ريال، وهذا نذير خطر شديد.

وفيما تصدّرت المخصصات المالية في قطاعي الدفاع والأمن من مخصصات الميزانية حيث بلغت ٧٢.٤٦ بليون ريال أي



الميزانية أسيرة الدخل الأحادي

بزيادة ٣ بالمئة عن السنة الماضية، فيما تم تخفيض مخصصات تنمية الموارد البشرية بمعدل ٣٠ بالمئة عن مخصصات العام الماضي، وكان نصيب تنمية الموارد الاقتصادية ٢,١٠٩٦ بليون ريال أي بمستوى أدنى من مخصصات العام الفائت، فيما بلغت مخصصات تنمية البنى التحتية ١,٥٠٩٦ بليون ريال. وتظهر الميزانية أن مخصصات الادارات العامة والنفقات الحكومية الأخرى بالرغم من تخفيضها مقارنة بالعام الماضي تفوق مخصصات قطاعات حيوية مجتمعة مثل تنمية الموارد الاقتصادية والتنمية الصحية والاجتماعية والخدمات البلدية، والنقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية، ومؤسسات الاقراض الحكومية والاعانات المحلية.

وبالرغم من الحديث عن تخفيضات في مخصصات بعض القطاعات التي كانت تستأثر بالنصيب الأكبر من واردات الدولة، الا أن قطاعات حيوية كالخدمات الصحية والاجتماعية ومؤسسات الاقراض الحكومية والاعانات والنقل والاتصالات شهدت تدهوراً حاداً بفعل المخصصات المالية المتدنية في هذه القطاعات.

نشير في الأخير الى مشكلة البطالة التي بلغت معدلات مخيفة، والتي قدّرتها الاحصاءات الحكومية في نهاية عام ٢٠٠٣ بنسبة ٩.٦ بالمئة، الا أن تقديرات مستقلة ترفع النسبة الى ما يزيد عن ٣٠ بالمئة، وبالرغم من معرفة الحكومة بخطورة وحجم المشكلة، الا أنها فشلت حتى الآن في وضع خطة شاملة وجادة من أجل توفير فرص التوظيف لعدد كبير من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد المهنية المتخصصة. مع الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية العالية في المملكة وحرمان أعداد كبيرة من الشباب من فرص حياة أفضل بما ينتج عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية.

الصحوة السياسية للتيار السلفي السعودي

عبدالعزيز الخضر

حين تخلت النخب والقيادات الاجتماعية المتنوعة من الوجوه الجديدة التي برزت مع الطفرة الاقتصادية عن أداء دورها، والمساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي وبلورة فكر سياسي يتعايش مع تحديات تلك المرحلة ويناسب طبيعة الجيل الذي يتشكل فكره مع أفول الحقبة الاقتصادية وانشغالها بهمومها الشخصية ومكتسباتها السريعة في سن مبكرة. مما أدى إلى حالة من الزهد في الشأن العام والنقد، ونزوع نحو التقليدية في الخطاب ومجاملة الوضع السائد والسكوت عن أخطائه وأصبح ظهورها الإعلامي سلبيا في خدمة الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع.

ورافق ذلك وجود ثغرات كبيرة في الخطاب الإعلامي الرسمي وأداء لا يشبع هموم ووعي الجيل الذي يعيش لحظة موجة الصحوة الدينية. كان خطاب الصحوة وسيطرته على الجو الاجتماعي يتعملق مع مرور الوقت في أجواء هذا الفراغ قبيل غزو الكويت وبعده، مما ينبئ عن نمو غير طبيعي سيضر بالمجتمع والدولة والصحوة التي تتحرك في فراغات هائلة دون مقاومة من الاتجاهات الأخرى ودون أن تتعرض لنقد داخلي من ذاتها لتقويم وتعديل شيء من لغتها الحادة التي تزداد مع مرور الوقت.

وكانت الضربة التي وجهت للتيارات الأخرى وخاصة فكر وأدب الحداثة من أقوى الضربات التي شلت قدرة التيارات الأخرى على الحركة، وكان أهمها الكتاب الذي قدم له الشيخ ابن باز رحمه الله (الحداثة في ميزان الإسلام) إذ استعملت الصحوة أهم رمز رسمي في المؤسسة الدينية في الصراع مع التيار الآخر، ثم جاءت الضربة الأخرى بعدها بسنوات قليلة التي قتلت البقية الباقية من بعض الناشطين في الثقافة والصحفيين من الجنسين مع أجواء قضية قيادة المرأة للسيارة والتي اتحد فيها رأي فكر الصحوة مع المؤسسة الدينية الرسمية أيضا. وجميع الضربات الموجعة لم تكن بهذه القوة لولا استعمال رموز دينية كبيرة في المعركة، ولم تكن أي ضربة ناجحة لخصوم الصحوة إلا باستعمال العصا الغليظة من الدين الرسمي، ووظفت من قبل الرموز الدينية المحسوبة على الصحوة توظيفا فاق المعقول في أي معركة فكرية وأقحم الجمهور والبسطاء بأشياء فوق قدرتهم على الوعي بتفاصيلها الفكرية والثقافية والدينية.

ويبدو أن الشعور بالقوة كصوت وحيد ومسيطر في الساحة بدأ يخلق طرحا أكثر وثوقية في تقييم الآخرين ومحاكمتهم وبدأ الجمهور يدفع الرموز إلى اتجاهات خارج المنطق الديني والسياسي، فامتزجت روح الغوغاء بعقلية القيادات ولم تستطع التحكم بذاتها، فارتبكت رؤيتها للأمور، وازدادت روح القمع للآخرين، وكانت بعض المحاضرات والدروس تختم أحيانا بأسئلة أشبه بالمحاكمات عبر إصدار الرأي بهذا الكاتب أو ذاك المفكر في الداخل والخارج بكلمات معدودة، وربما مقالة واحدة لا يرضى عنها كافية لانضمامه للقائمة السوداء، الصحوة السياسية بدأت فعليا مع مجموعة محاضرات وخطب لعدد من الرموز مع مضاعفات تحرير الكويت ولم يكن في تلك الفترة تلفزيون يغري بخطابه السياسي والإعلامي ويشبع التساؤلات أو صحف تقوم بمهمة التنوير بقدر من الشفافية التي تحترم عقل القارئ مع وجود أحداث كبرى في المنطقة.

موجة التديّن بدأت من بوابة السياسة، والحشد على أساس عذاب السياسة بدل عذاب القبر

لهذا عندما بدأ الكاسيت السياسي بالوجود والمتحرر من بعض القيود الإعلامية وبروتوكولاتها فقد فرض نفسه ويستمع له الكثيرون حتى لو لم يفسح رسميا، هذه الحرية الخطابية الجريئة أحدثت موجة جذب وإغراء هائلة لجمهور لا يعرف الصحوة الدينية من قبل، حتى إن هناك من التحق بموجة التدين عن طريق السياسة بعد هذا الكاسيت أو ذاك. والمعتاد أن يدخل الفرد موجة التدين بعد موعظة بليغة عن عذاب الآخرة أو القبر، لكن هؤلاء جذبهم (عذاب السياسة) حيث اكتشف الكثيرون منهم فيما بعد أنهم دخلوا لعبة سياسية فوق إدراكهم. كانت بدايات الطرح السياسي مقبولة بحكم أزمة الكويت فيمكن تفهمها لكن إغراء الحكي السياسي وإثارته للجمهور فتح شهية الشيوخ بأن يمزجوا بين الوعظ الديني والوعظ السياسي، ورؤية العالم من خلال قصاصة هنا وفاكس هناك.

لقد كان التنظير ينقصه قدر من منطق الفكر السياسي المعاصر والوعي بقوانين العلاقات الدولية وضرورة عدم إغفال ميزان القوى والمصالح، وخطورة شحن الجمهور بأشياء ومثاليات غير ممكنة، وليست المشكلة هي في الحديث والتطرق للسياسة بقدر ما أن هناك أخطاء جوهرية رافقت هذا التنظير، وعدم التنبه إلى أن الجمهور سيختلط في ذهنه الدين والسياسة، فيتعامل مع التحليل والتنظير السياسي الذي يغلب عليه الظنيات والتخمينات كما يتعامل مع الدين الذي هو آراء قطعية. أوقع الجمهور بفخ الوثوقية لمجرد سماعه هذا الشريط أو ذاك، والكثير منهم ليس لديه متابعات جادة لما يطرح في السوق ووسائل الإعلام المختلفة. والخطورة كانت تكمن أيضا في أن الصحوة تحت جمهورها المتزايد على مقاطعة وسائل الإعلام الأخرى والزهد بها، سواء بالفتاوى الصريحة أو المبطنة، هذا العزل الذهني ولد تعصبا مذهبياً في السياسة فالحق ما يقوله أشياخهم في قضايا لا يمكن لأحد أن يحسمها لكثرة متغيراتها. لكن هؤلاء الصغار حسمت في أذهانهم وخلقوا عالمهم الخاص عن الوضع الدولي يحللون وينظرون من خلاله كل شيء لتحديد الصواب والخطأ وما

يجب وما لا يجب.

في تلك الأجواء بدأت تظهر المعارضة الإسلامية التي ولدت من رحم الصحوة، ولن نتوسع هنا في الحديث عنها، لكن جمهور الصحوة الكبير تعاطف معها أو سكت عنها أو أيدها مباشرة بحكم أنها معبرة عن أيديولوجيا الصحوة نفسها. وكان هذا يعني ضمناً أن الصحوة ربيبة هذا المجتمع وحبيبته في مرحلتها الأولى في عقد سبق أصبحت في معسكر مقابل للدولة والمجتمع بمعنى أنها نقلت جمهورا عريضا في معسكر المعارضة دون أن يشعر ماذا يعني ذلك على أرض الواقع. ومن ذلك الوقت بدأت المشكلات الدينية والسياسية والاجتماعية التي لم تنتهِ بعد. ومع سرعة التطورات وتزايد الجمهور واقتراب زمن التصادم الحتمي، بدأ خطاب الصحوة السياسي يتحدث عن هموم الفرد الدنيوية وحقوقه المعيشية، وهو في الواقع اهتمام متأخر جداً، فرضته ظروف المعركة أكثر من أن تكون في صلب اهتمام الفكر الديني، فلم تكن الصحوة تعنى بهموم البطالة ومشكلات المواطن اليومية بل كانت هذه القضايا من خصوصيات الصحافة، ويترفع عن الحديث عنها الشيوخ الرسميون وغيرهم. الفكر الديني الرسمي والصحوة كانا مشغولين في تأمين حياة الفرد الأخروية أكثر من الدنيوية، وتهذيب أخلاقه وتقويم عبادته.

هذه الحقيقة، والحقيقة الأخرى أن جزءا كبيرا من جمهور الصحوة في مرحلتها الأولى يعرف تفاصيل وهموم الإنسان الأفغاني - مثلاً - أكثر من هموم الإنسان السعودي اليومية، بحكم الإعلام الإغاثي لسنوات طويلة أثناء الأزمة الأفغانية. والاهتمام بتأمين الحياة الأخروية ليس عيباً بل هو هدف نبيل وجزء أصيل من رسالة الإسلام بل هو الأهم في أدبيات الإسلام فليست الدنيا دار مقر، وصلب الرسالة الوعظية تزهد بالدنيا وعدم الاشتغال بها، لكن العيب هو أن يتظاهر البعض في الوقت الضائع باهتمامه في قضايا ليست من مكونات خطابه في مرحلة سبقت ثم يأتي ليزايد الآخرين بقضايا هامشية في رسالته ومشروعه الذي انطلق منه. إنه وعي متأخر فرضته أجواء وضرورات الحشد الجماهيري، فلم تكن الجنة الأخروية كافية لإغرائهم، فكان لا بد من مزجها مع جنة دنيوية كما تعمل أي معارضة سياسية في التاريخ!.

إذ بعد تمزق الفكر الثقافي جاء تمزق الفكر الديني الذي له تفصيل آخر، وانتهى بانشقاقات سياسية انتقل من النخب إلى شريحة واسعة من الجمهور لمجتمع عاش فراغا فكريا سياسيا زمنا طويلا. اللافت في تلك الأجواء الصدامية الغياب الكبير لمثقفي التيارات الأخرى، منهم من ظل يتفرج، ومنهم من دخل المعركة بصورة هزت من احترامه لدى القارئ الواعي.. غيبة طويلة لأصحاب التيارات الأخرى، لم تظهر ملامح الحياة فيها وعودتها للتفاعل مع الأحداث والإصلاح، إلا بعد سنوات طويلة ومع ظهور طلائع الليبرالية الإسلامية في أفق الساحة الفكرية، وبروز أسماء جديدة، ومع موجة اعتدال لبعض الرموز الدينية الذين شعروا بخطأ خطاب تلك المرحلة وتطرفه. ما زلت في سلسلة الحديث عن بعض ملامح التاريخ الذي له صلة بالواقع الذي نعيشه، وستستمر لمحاولة وضع بعض الحقائق التي يبدو أنها بدأت تغيب عند كثير من منظري اللحظة الراهنة، وبدأت تزيف عند أكثر من اتجاه. سأحاول قدر الاستطاعة أن أكون موضوعيا، ولن أجامل أحداً فيها، وقد يكون من حسن الحظ أني لم أتعرض لزمن انغلاق ثقافي في الاطلاع في أي فترة من تكويني الفكري المبكر فتابعت في حينها كل الأطروحات والاتجاهات وهو ما يساعدنا على تصور روح اللحظة التي هي ضرورة لتحقيق قدر من الموضوعية، أما من يريد محاكمة خطاب الماضي في معايير الوقت الحاضر دون اعتبار فارق الزمن فهو تجنٍّ كبير وقراءة مبتورة. ميراث الفترة الماضية احتفظ بكثير من المواد المسموعة والمكتوبة، وظروف المقالة الصحفية أفضل فيها هذا الأسلوب الذي نحاول فيه مزج تطورات المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية الرسمية.. والأوضاع الدولية في تلك المرحلة، مع الأخذ في الاعتبار مكونات الفكر الديني بعمومه وسردها بطريقة مجملة ومتداخلة نقرب بها طبيعة الأزمة التي لا نزال نعيش بعض فصولها.

(الوطن، ٢٠٠٣/١٢/٢٤)

التنظير السياسي السلفي كان خارج المنطق والعصر والوعي بالقوانين والعلاقات الدولية، وتمّ شحن الجمهور بمثاليات غير قابلة للتطبيق

الإصلاحيون وعنف الدولة

هل نحن مقبلون على عنف غير مسبوق تقوم به أجهزة الأمن؟

يبدو السؤال بالنسبة للبعض سخيفاً؛ ذلك أن الجهاز الحكومي بمجمله أخذ يميل الى التحلل، والعائلة المالكة في وضع بائس، وهي تتراجع مرغمة أمام ضغوط الداخل والخارج، ولهذا يرى هذا البعض، بأن المملكة مقبلة على إصلاحات، وليس على عنف وتكسير أطراف وعظام!

هذا الإحتمال هو ما نؤمله.. أي الإصلاح والتغيير الشامل، الذي يبقي البلاد موحدة، مع بقاء قيادة العائلة المالكة كرمز، بعد أن يتم تخفيف سلطاتها، وبعد أن يستعيد المواطن حقوقه المدنية والسياسية، والتي تساعد في المدى المنظور على تأطير المشكلات عميقة الجذور وتفكيكها واحدة بعد أخرى ووضع برنامج إقتصادي اجتماعي لحلها، قد يستغرق سنوات طويلة.

لكن هذا الأمل ـ الذي طال انتظاره ـ قد لا يأتي أبداً. فشعور المسؤولين بالضعف والتراجع، ومعرفتهم المسبقة بأن الآخرين (إصلاحيي الداخل) يدركون هذه الحقيقة.. فإنهم ـ وزير الداخلية بالخصوص ـ قد يرون في لحظة من اللحظات بأنه لا بدّ من رفع العصا، ليس للتهديد، بل للضرب وبعنف، وذلك لإيقاف التدهور المريع لمكانة الدولة في نفوس المواطنين، وإعادة فرض الإحترام القسري لهيبة العائلة المالكة على النخب الإصلاحية وباقي الفاعلين سياسياً وفكرياً في البلاد. ما نقصده هو أن الدولة التي قد تكون قاب قوسين أو أدنى من التغيير والإصلاح، فإن حكامها ـ خاصة في حال لم يكن قرار الإصلاح اختيارياً أو متأخراً أو غير مجمع عليه كما هو الحال في المملكة ـ قد يعمدون الى عكس ذلك تماماً، فيقلبون الطاولة على رؤوس الجميع. القرب من الإصلاح قد يعني القرب أكثر من احتمالية الإرتداد والعنف.

هذا هو المدهش في موضوع الإصلاح في السعودية، فإنك ترى مؤشرات متناقضة له، بعضها قد يقرب الباحث الى الإقتناع بأنه قاب قوسين أو أدنى، وبعضها الآخر يعطيه الإنطباع بأن هذه المملكة لا يمكن أن تصلح في المستقبل المنظور. ولهذا السبب أيضاً، هناك من يتفاءل بين الإصلاحيين وبين من هو متشائم. وهناك بين من هو متأكد من الإصلاح ومن هو متأكد بأن العائلة المالكة غير راغبة فيه ولن تقبل به ولذلك يتوقع الأسوء على شكل عنف قادم سيصيب الإصلاحيين بأكثر سهامه.

وأمراء العائلة المالكة يقدمون وجهين: وجه يقول بأن الإصلاحات قادمة بل ويدعو لها: الأمير عبد الله وطلال وسعود الفيصل كما قال مؤخراً في الجنادرية، والوجه الآخر: قمع، وفصل وإيقاف ومنع من السفر وتهديد بالإعتقال، وربما بأكثر من ذلك. وهذا ما يقوم به وزير الداخلية، وإبنه محمد، وأحياناً ينضم الى الطاقم عبد العزيز بن فهد.

ما نريد قوله هو: إن الإصلاح وعنف الدولة أمران محتملان في المملكة، مع اختلاف طفيف في نسبة تحققهما لصالح الإصلاح. ولكن على الإصلاحيين أن يستعدوا للبلاء والتضحية، فالقمع وارد أيضاً.

مجرد شعارات غير محددة وتستخدم في غير محلّها

الثوابت الوطنية

هل هناك ثوابت وطنية؟

بالطبع نعم!

ولكن هل هي محددة معرّفة ويلتزم بها؟

في هذه القضايا يقع الخلاف والإختلاف!

فلقد ترددت كلمة (الثوابت الوطنية) خلال العامين مراراً وتكراراً من قبل الكتاب والصحافيين والناشطين السياسيين بل وبين المسؤولين الحكوميين الكبار. بيد أن لفظة (الوطنية) جديدة في القاموس السعودي، وكل الكلمات الملتصقة بمفهوم الوطنية (كالهوية الوطنية، والمصلحة الوطنية، والوحدة الوطنية) جديدة أيضاً، يصعب تعريفها وتحديدها. لزمن طويل كانت كلمة الوطنية تعني مضادتها للإسلام أياً كان التعريف لها. وبالطبع لازالت شريحة واسعة من بين المواطنين ـ السلفيين خصوصاً ـ يرون في مفهوم الوطن والوطنية تضارباً مع مفاهيم إسلامية كبرى مثل مفهوم الأمّة، وعالمية الإسلام، ودار الإسلام والكفر، وما أشبه. ربما كان غياب المفهوم الوطني، مصلحة ورؤية، ولمدة طويلة سبباً رئيسياً في غموضه، وتعدد معانيه بتعدد مستخدميه.

فما هي الثوابت الوطنية التي يتحدث عنها كثير من السعوديين؟

لا شك أن من بين تلك الثوابت: وحدة الدولة، أو هكذا يفترض، مع علمنا أن هناك جماعات سياسية ودينية ومناطقية لا ترى قيمة كبيرة لوحدة الدولة نفسها، بل أن بعضها لا يعترف بشيء إسمه (الدولة السعودية) وأكثر من ذلك هناك السلفيون مثلاً الذين لا يؤمنون بوحدة المواطنين، ولا بمساواتهم، فالنسخة التي يؤمنون بها من الدين ترى التفريق بين المواطنين على أساس مذهبي (من جانبهم على أساس ديني) أي أن غيرهم ليس بمسلم في الأصل، وعلى هذا الأساس لا يقبلون بمفهوم الدولة القطرية الحديثة القائم على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات. فالكافر الشيعي والصوفي وغيرهما، حسب رأيهم، لا يحق توليتهما أي من المناصب العامة، بل لا يحق لهما أن يتوليا مناصب تعليمية، ولا أن ينالا حقوق المواطنة المادية والمعنوية، ولا يحق لهما أيضاً أن يمارسا معتقداتهما وفق رؤيتهما الدينية المذهبية المختلفة.

إن وحدة الدولة يفترض ان تكون قائمة على وحدة المجتمع. وبقدر ما هنالك فرقة إجتماعية وتضارب في الولاءات الدينية والقبلية والمناطقية، تتفتت مقولة وحدة الدولة نفسها. فالتمييز الذي أخذت به الدولة كسياسة عامة، بناء على الرؤية السلفية التي أشرنا إليها آنفاً، هي التي تقود فعلاً الى مسألة تمزيق الدولة، وعدم الإعتراف بوحدتها، والمطالبة بالتقسيم وإقامة الدولة الخاصة بالفئات المختلفة التي كانت سائدة قبل قيام الدولة السعودية الحديثة.

والقيادة السياسية، حينما تشرعن التمييز بين مواطنيها، فإنها في حقيقة الأمر (أي من الناحية الفعلية) لا تبالي بوحدة الدولة. وهذا ما كان ولايزال سائداً، رغم وجود بعض المحاولات لتخفيف النزعة التمييزية التي قامت واستمرت عليها الدولة منذ نشأتها الأولى قبل سبعين عاماً. ولهذا، حين يستخدم مفهوم وحدة الدولة وتماميتها وسيادتها على مواطنيها، فإنه يجب الإلتفات الى حقيقة أن تلك الوحدة لا تقوم إلا على أساس وجود مواطنين متساوين. وأن من يقوم بتمزيق المجتمع (في هذه الفترة تشير كل الأصابع الى السلفيين رغم أن القيادة السياسية هي المسؤولة قبلهم) فإنما ينتقص مما يدعيه ثوابت وطنية.

قد يتكرر الجدل مرة ثانية حول ما يعتقد أنه ثابت (وطني؟) ألا وهو النظام السياسي الملكي: أي وجود العائلة المالكة ومركزيتها القيادية في الدولة. فهذه القيادة صنعت الدولة، وهي التي تقودها. لكن، هذه القناعة قد تبدو مهزوزة لدى الكثيرين لأسباب مختلفة. فالنظام السياسي هو بالقطع موحد للمجتمع في غير الحالة السعودية. فالخضوع السياسي للدولة من قبل كل الفئات، يولد إحساساً بالإتحاد ضمن منظومة الحدود والقوانين. ولكن في غياب حقوق المواطنة، لم يزل الشعب السعودي مفككاً، ولم تزل النزعات الإنفصالية فيه قوية ـ الى حد ما ـ وبالتالي فإذا كان أصل الدولة يتعرض للخدش، فإن النظام السياسي نفسه أكثر قابلية للطعن من الدولة نفسها. العائلة المالكة التي حرمت المواطن من حقوقه الأساسية، أصبحت اليوم في تضاد معه، ومن هنا فإن احترام النظام السياسي والقبول به على علاته أمرٌ غير ممكن، ولذا جاءت المطالب الإصلاحية بتعديل ذلك النظام، وإقحام المجتمع في المشاركة السياسية. وعليه يمكن القول أنه في حال الفشل في اتخاذ هذه الخطوة السياسية الإصلاحية، فإن العائلة المالكة نفسها ونظامها السياسي لا يمكن أن يكونا ثابتاً وطنياً مقبولاً، بل أن إزاحتهما لا مناص منه.

هناك اليوم كثرة ترى وحدة الدولة دون النظام السياسي الذي يجب أن يتغير إما بالكلية أو بالتعديل المستمر عبر الإصلاحات. عدم إمكانية إلغاء النظام السياسي دفعة واحدة هي ما يجعل المواطنين يطالبون بالإصلاح، وفي حال تعذر الأمر، فإن الإنشقاق العنفي أمرٌ واردٌ تماماً.

لا مجال لاحترام النظام السياسي ولا لبقائه إلا بإصلاحات سياسية حقيقية، تجعل المواطن راضياً عنه. ولا يمكن ان تكون العائلة المالكة ثابتاً وطنياً إلا بقدر ما تلتزم بمفردة الوطنية من حقوق متقابلة بين المواطن والدولة. في غير هذه الصورة يبدو ثابت العائلة المالكة كأمر وطني مشكوك فيه وقابل للطعن والتجاوز بصورة متسارعة.

نأتي أخيراً لأحد الثوابت الوطنية، وهو دور الدين، أي إسلامية الدولة ـ إذا جاز التعبير ـ وهذا يقوله الكثيرون، إما لعجز فيهم عن قلب هذه الحقيقة، أو لإيمان بأن الدين يشكل عنصراً أساسياً في كينونة المجتمع والدولة. لكن أي تفسير ديني يمكن أن يتبنّى؟ هذا هو السؤال الذي يقلق الكثيرين. فالدين اليوم في السعودية بتفسيره الوهابي عامل تمزيق للمجتمع، وعامل خنق للحريات، وعامل مساعد للإستبداد السياسي، وعامل خلخلة للوحدة الإجتماعية والوطنية. فهل هذا هو التفسير الذي نريده للإسلام في مجتمع متعدد كالمملكة؟

إن رفض دور الدين أو المطالبة بتقليصه في المملكة، إنما جاء كردة فعل على ممارسات المؤسسة الدينية الرسمية. تلك المؤسسة الغارقة في الجهل والتعصب المذهبي والمناطقي المقيت، المرادف لشرعنة ما تقوم به السلطات السياسية من تعديات على حقوق المواطنين المادية والمعنوية. لهذا لا يبحث موضوع الدين بعيداً عن موضوع المؤسسة الوهابية الرسمية، وتفسيرها له، وهو التفسير الذي ترفضه أكثرية المجتمع السعودي.

ماذا بقي من ثوابت وطنية إذن؟

سؤال مهم بحاجة الى إجابة. فالثوابت التي لا يحميها دستور، ولا يلتزم بها مسؤول، تبقى ثوابت نظرية الى أن تصبح تلك الثوابت حقيقة مترادفة مع ثابت حقوق المواطن الذي بدونه لا تبقى أهمية كثيرة للوطن نفسه.

بعد اعتراف المشايخ الثلاثة

هل ينحسر تيار التكفير



في تطوّر جديد خاص بملف جماعات العنف أو تيار الفكر التكفيري الجهادي في المملكة، تم القبض على مجموعة من العناصر المتورطة في هذا التيار، وبحوزتهم كميات من الاسلحة والمتفجرات كانوا قد أعدّوها لتنفيذ عمليات في مناطق مختلفة من أرجاء المملكة بما في ذلك مدينة الرياض التي شهدت انفجارات صغيرة في الشهر الماضي. المجموعة التي تم القبض عليها مؤخراً ثم عرضها على شاشة التلفزيون (مع حجب وجوه أصحابها) كشفوا لأول مرة عن عمليات تدريب عسكرية تمت دخل المملكة، وعن مصادر الاسلحة والمخابيء. وهذا يدحض بعض إدعاءات وزارة الداخلية والأمير نايف شخصياً الذي كان ينفي وجود معسكرات للجماعات الارهابية داخل المملكة وأن هذه الجماعات تلقّت تدريبها في الخارج وتحديداً في أفغانستان.

وبالرغم من أن الاعترافات التلفزيونية كانت محاولة لاستعادة الهيبة المتصدعة للجهاز الأمني الذي تعرض لضربات متواصلة في الصميم خلال السنة الماضية بفعل تزايد عمليات العنف وبوجه خاص في مدينة الرياض، اضافة الى عدد كبير من المواجهات المسلحة التي امتدت الى مكة المكرمة، الا أن ما كشفت عنه الاعترافات تشي بأن ثمة ثغرات أمنية عديدة أفادت منها جماعات العنف من أجل تنفيذ مخططها. وبحسب ما ورد من معلومات على لسان من ظهروا على شاشة التلفزيون وبالرغم من تدابير الحيطة والحذر التي اتخذتها السلطات الأمنية مع هؤلاء في أن لا يكشفوا عن أسرار تتعلق بعمل الاجهزة الأمنية في ملاحقة المطلوبين الا أن ما ظهر يلفت الى أن أعمال التدريب وتهريب الاسلحة ونقلها الى مواقع مختلفة داخل المملكة كانت تتم دون تعقيد كبير أو احتياطات أمنية مشددة يتخذها أفراد جماعات العنف، الأمر الذي سهّل مهمة اختراق الجهاز الأمني نفسه وإفشال محاولاته في القبض عليهم، وهذا ما يفسر سقوط عدد كبير من الضحايا من بين أفراد الأمن في السنة الماضية.

في المقابل، وفيما يبدو فإن إعتقال ثلاثة من رؤوس التيار الفكر التكفيري وإظهارهم على شاشة التلفزيون في ما يشبه جلسة توبة وحلقة تراجع عن متبنيات عقدية سابقة، الى جانب الطريقة التي ظهر بها هؤلاء الرموز وهم يلتمسون الصفح عن أخطاء ارتكبوها وأفكار روّجوا لها، قد تسببت في إحداث خلخلة نفسية وذهنية لدى كثير من المتعاطفين مع هذه الجماعات مما أدى الى تراجع عدد منهم. فقد بدا واضحاً تراجع النشاط العنفي منذ اعتقال الشيخ علي الخضير والشيخ ناصر الفهد واخيراً الشيخ الخالدي، ثم ما أعقب ذلك من روايات تحدثت عن انهيارات نفسية لدى هؤلاء الى حد طلب بعضهم من المشايخ المقربين من الدولة بالتوسط من أجل الافراج عنهم في مقابل تعهدهم بالعودة عن كل ما قالوه في الدولة تكفيراً وحرّضوا بالخروج عليها.

ولاشك أن اللقاءات التلفزيونية التي أدارها الشيخ عايض القرني، بأسلوبه الحاذق، مع رموز التيار التكفيري قد أتت ثمارها سريعاً، حيث تراجعت وتيرة العنف، وبدأ عدد من أفراد هذه الجماعات يندسون في أماكن بعيدة أو يسلّمون أنفسهم للأجهزة الأمنية أو يوسّطوا قريباً او شيخاً بينهم وبين الدولة طلباً للنجاة والصفح. غير أن وصف هؤلاء الرموز على حد الشيخ القرني بأنهم (كانوا يشكلون مرجعية لهؤلاء الشباب) يدعو للتأمل، وخصوصاً ونحن نتحدث عن مشايخ كانوا مطلقي اليد واللسان، فيما كانت مجموعات كبيرة من الشباب تلتقي بهم في منتديات عامة وخاصة دون أن تكون للدولة رقابة عليها وعلى الافكار التي يتم الترويج لها في أوساط هذه الجماعات، وكان يفترض أن يثير رواج أفكار التكفير كالتي حملها واعترف بخطأها المشايخ الثلاثة قلقاً وانتباهاً لدى السلطات الأمنية، كونها تستبطن دعوات لممارسة العنف وحمل السلاح بما يهدد أمن الوطن وسلامة المجتمع.

توبة مشايخ التكفير العلنية يحوطها الشك، كونها تحقق رغبة الجهاز الأمني في كسر ارادة الاتباع والمشايعين

وبالرغم من الشكوك التي تحيط بالكيفية التي إنتهت اليها عملية اعلان التوبة والتراجع من قبل المشايخ الثلاثة، وهل كانت بالفعل توبة طوعية أم ناشئة عن ضغوطات نفسية خضعوا لها داخل السجن، فإن اللقاءات التلفزيونية كانت معدّة سلفاً بحسب الشيخ القرني، ولكن اختيارهم للتوبة العلنية يظل مشكوكاً، خصوصاً وأن هذا الظهور التلفزيوني يحقق مطلب ورغبة الجهاز الأمني وحده الذي أراد من هذا الظهور كسر ارادة الاتباع والمشايعين للفكر التكفيري، ولا شك أن هذا النوع من الاعترافات من شأنه إحراق شخصية المشايخ وإسقاط مصداقيتهم، بصرف النظر عن كونهم خضعوا لوجبات تعذيب قاسية أدت الى توبتهم، فهؤلاء، في وعي انصارهم، قدوات لا يصح استسلامهم لسياط التعذيب مهما بلغت شراستها. وهنا يأتي عامل الابتزاز الذي يصعب استبعاده، بسبب التجربة السياسية المتواضعة لدى هؤلاء المشايخ الذين خاضوا معركة المواجهة دون خبرة في العمل السياسي، ولذلك تمكن اصطيادهم بسهولة في لحظة المداولة السياسية التي تتطلب ذكاءً وإستعداداً ذهنياً كافياً، وهو كما يبدو يفتقر اليه المشايخ الثلاثة.



ناصر الفهد

لقد أفادت السعودية من تجارب الدول المجاورة، وبصورة خاصة ايران في العهدين البهلوي والثوري الديني، حيث كانت الحكومة تقدّم معارضيها من رجال دين وغيرهم على شاشة التلفزيون بهيئات تثير الشفقة وهم يقرّون بأقوال وأعمال قد يكونوا تفوهوا بها أو اقترفوها، وهذه الطريقة بدورها كانت تمنح الحكومة قوة معنوية ومصداقية أمام شعبها، فيما يكون نصيب سيء الحظ أحكام الاعدام أو السجن المؤبد. ومنذ انفجار العليا عام ١٩٩٥ لجأت الحكومة السعودية الى تقديم المتهمين على شاشة التلفزيون من أجل الاعتراف بالجرم، ثم قامت بعد ذلك بقطع رؤوسهم واحداً تلو الآخر، بالرغم من أن شكوكاً أثارها بعض المعارضين في التيار السلفي السياسي بأن من أعدم في حادثة العليا لم يكونوا المتورطين الحقيقيين في الحادث.

وتعد إعترافات المشايخ وعدد من انصارهم على شاشة التلفزيون خطوة أخرى مسبوقة، حيث يظهر ولأول مرة شيخ بهيئته ولحيته الطويلة وهو يدلي باعترافات تمس العقيدة والموقف من الدولة، وأن تكون الاعترافات تلك في تضاد مع متبنيات قطاع كبير من الناس الذي تشربوا أفكاراً روّج لها هؤلاء وضمّنّها الكتب والنشرات الشعبية العامة.

تطلعات الشيعة في السعودية للإستقلال والسيطرة على آبار النفط تثير مخاوف العائلة المالكة

خطة الغزو الاميركي تثير جدلاً حاداً داخل السعودية

مي يماني

نشرت جريدة هيرالد تريبيون الأميركية في التاسع من يناير الحالي مقالاً للدكتورة مي يماني، أستاذة علم القانون والعضو في المعهد الملكي للشؤون الدولية في ضوء الوثائق البريطانية السرية المفرج عنها مؤخراً بموجب مرور ثلاثين عاماً على كتابتها. وتحاول يماني في مقالتها تسليط الضوء على انعكاسات هذه الوثائق على الانقسامات الداخلية في المجتمع السعودي والتجارب الصعبة التي عاشتها بعض المناطق في ظل الحكم السعودي، وما تعكسه من مواقف محتملة إزاء إحتمالية غزو اميركي للسعودية مستعيدة أصداء عام ١٩٧٣. وفيما يلي ترجمة كاملة للمقال:



تثير الوثائق البريطانية المفرج عنها مؤخراً، والتي تكشف عن مخاوف من غزو أميركي محتمل للسعودية قبل ثلاثين عاماً، زوبعة واسعة داخل المملكة اليوم. في الحد الأدنى والأولي لردود الفعل، فإن هذه التقارير كما يظهر قد أثارت جدلاً حاداً حول الحكم المتصدع بوتيرة متزايدة للعائلة المالكة في السعودية وعلاقاتها المتدهورة مع واشنطن.

إن كثيراً من السعوديين، ممن يعتقدون بأن أمريكا قامت بغزو العراق من أجل تأمين وصولها الى نفطه، يقولون بأنهم لا يستبعدون إحتمال أن تكون بلادهم هي الثانية بعد العراق. إن هذه النظرة مستمدة من عدد من ردود فعل متباينة، والتي تسلط الضوء تحديداً على الانقسامات المذهبية والقبلية والمناطقية بين السكان السعوديين.

فالشيعة الذين يهيمنون على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط يقولون بأنهم سيرحبون بتدخل أميركي، بعد عقود من التمييز الطائفي على يد المؤسسة الدينية الوهابية، والتي توصمهم بالهرطقة. وبالرغم من استمرار العنف وعدم الاستقرار في العراق، فإنهم مستحثون بالنهوض الشيعي في الجنوب، القريب من الحدود السعودية. إن أي تغيير في النظام سيؤدي، حسب اعتقادهم، الى إعادة سيطرتهم المشروعة على حقول النفط الرئيسية. وكما في العراق، فإن الشيعة في السعودية يظهرون درجة عالية من التوحد والتنظيم السياسي، وأن تطلعاتهم نحو الاستقلال تثير مخاوف العائلة المالكة في السعودية.

بالنسبة للحجازيين، الذين ينتمون الى المدن المقدسة، مكة المكرمة والمدينة المنورة، فإن موقفهم يبدو مزدوجاً حول إحتمالية الحضور الأميركي في المملكة. شأنهم شأن الشيعة، فقد عانى الحجازيون أيضاً من وضعية مواطن درجة ثانية، وأن مواقعهم الدينية قد دُمِّرت من قبل الوهابيين، ولكنهم لن يتعاونوا مع الولايات المتحدة.

إن كثيراً من الحجازيين مازالوا يعتبرون الهاشميين، بما في ذلك العائلة الملكية في الأردن، بوصفهم الحكام الشرعيين لمنطقتهم (الحجاز)، أي منذ خمس وسبعين عاماً حيث أجبروا على الخروج منها من قبل العائلة السعودية. إن الامراء الأردنيين الذين يقومون بزيارة قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة، يستقبلون على الدوام بحفاوة من قبل الحشود المتحمسة.

بالنسبة للقبائل، وخصوصاً تلك التي تقطن في الجنوب بالقرب من الحدود اليمنية، فإنها لا تكترث كثيراً بالعائلة المالكة ولكنها في الوقت نفسه معادية بشدة للأميركيين. ولكن هذا الموقف خاضع للتبدل اعتماداً على ما تقدمه القوات الغازية.

وليس معلوماً ما اذا كانت واشنطن تعير إهتماماً أو تأخذ في الاعتبار تعقيدات كهذه في خطط غزوها قبل ثلاثين عاماً. وبناء على وثائق الحكومة البريطانية التي نشرت في الاسبوع الماضي بعد ثلاثين عاماً فإن الأميركيين كانوا ينوون بجد غزو السعودية والكويت كرد فعل على الحظر النفطي عام ١٩٧٣.

وقد كان البريطانيون على حق في حملهم تلك النظرة على محمل الجد، ففي اجتماع عقد في ذلك العام في البنتاغون، حذر وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر السعوديين في عبارات لاذعة بأن أميركا كان تفكر في استعمال القوة ضدهم.

إن خطوة كهذه كانت محمّلة بالخطر في ذلك الحين، ولكنها الآن ستكون أشد خطورة. إن حقول النفط موزعة في منطقة شاسعة، الأمر الذي يفرض معه مصاعب لوجستية كبيرة بالنسبة لأي قوة غازية، وقد يجعلها أمام هجوم عشوائي من قبل مقاتلي قوات القاعدة، الذين عززوا أنفسهم الآن كمعارضة انتحارية داخل المملكة. فقد عانت القوات الأميركية من الهجومات اليومية في العراق، وستجد أن القتل في صفوفهم أكثر بمرات عديدة من الترحيب في السعودية.

كل ما سبق يثير السؤال التالي: لماذا تفكر واشنطن في هجوم من هذا القبيل؟. في عام ١٩٧٣، أرادت الولايات المتحدة تأمين مصالحها النفطية والاستراتيجية، ولكنها في عام ٢٠٠٤ قد تهدف الى عزل جانباً المؤسسة الدينية المتشددة ونظام قد وصفته في جلسات الاستماع المفتوحة في مجلس الشيوخ بوصفه بؤرة التطرف. وقد عبّر الأميركيون عن رغبتهم في الاصطفاف الى جانب الأكثر ليبرالية بين الأمراء السعوديين البالغ عددهم ٢٢ ألفاً، على أمل استبدالهم ببعض الاقرباء الذين تجاوزوا سن الثمانين عاماً.

لقد كانت السياسة الاميركية، وعلى مدار عقود سابقة، تقوم على دعم النظام السعودي، إعتقاداً منهم بأنه يمثل نوعاً من الاستقرار الصلب في مقابل البدائل المتطرفة. ولكن في الحادي عشر من سبتمبر، خمس عشرة خاطفاً سعودياً بدّلوا هذه النظرة للأبد. وحتى لو لم يكن هناك خطة غزو أميركي الآن، فحقيقة الأمر أن كثيراً من السعوديين يعتقدون بإمكانيتها وتثير لديهم مخاوف أخرى.

بعد أن ضاقت سبل العيش والحياة الحرة الكريمة

الهجرة السعودية قادمة

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/

لماذا لا يهاجر السعودي؟!

كم سعودياً تعرف هاجر إلى بلاد بعيدة؟

كل الدول مليئة بمهاجرين عرب.. ولكنك لا تجد سعودياً (أو سعودية) إلا فيما ندر! لا أعني من يعيش في باريس أو لندن ويدير أعماله في السعودية من هناك.. أو من قرر العيش هناك وتأتيه فلوس المصاريف من السعودية.

هذا يشكو من الظلم الاجتماعي.. وذاك يشكو من القهر السياسي.. وثالث يشكو من سوء الأنظمة التي تعيق تجارته.. من أنظمة التقاضي التي ضيعت حقوقه لدى المدينين.. من الغلاء.. من تزايد البطالة.. من الغش.. من الخداع.. من سوء أحوال المرور والسواقة.. من كذا.. وكذا؟

لم لم يفكر أحدهم بالهجرة.. أو يقدم عليها؟

لا أظن أن الارتباط بالوطن أو الأرض هو السبب، فقد هاجر المواطنون سابقاً إلى مصر والهلال الخصيب والسودان وحتى الهند.. معظمهم عاد بعد الطفرة وقليل منهم بقي هناك.

* * *

أين يهاجر؟ ان هاجرَ الى أي دولة سيقولون عنه أنه سعودي (إرهابي) أو (مديون) ماذا نريد منه. حتى العرب بدأوا ينكتون على السعوديين ويقولون أنهم إرهابيون. بالله عليك يا أخي أين تريد السعودي أن يذهب، اذا لم يكن لديه قيمة علبة سجائر، هل تتوقع أن يكون لديه قيمة تذكرة طائرة؟!

عسى ربك يعدلها. لدي أمل كبير ان اوضاع المواطن السعودي المسكين ستتعدل هذا العام (وأنا إحساسي لا يخطئ!). أما (الهوامير) من اللصوص فسيتلقون لكمات خطافية من (ابو متعب) تجعلهم يضربون أخماساً بأسداس!

* * *

أنا حلمي الكبير في الهجرة. لكن كيف؟ لدي استعداد أن اكتفي بالقليل هناك، فقط أود أن أشعر بأني إنسان. والله والله لو بيدي جواز السفر أني أطلع ولا أعود الى هذه البلاد إلا بعد أن أبلغ من العمر عتيا، وللزيارة فقط ليس أكثر!

مادامت الحرية غائبة، ولا توجد فلوس، ولا وظيفة، إذن فلأحب الوطن من بعيد أفضل من ان أكرهه وأنا فيه.

* * *

إسأل عن الإقتصاد. الفقر هو المحرك الاول لهجرة أي شعب. دول الخليج تختلف عن بقية الدول العربية بأن الله أعطاها البترول. حتى الفقير فيها يجد الخبز على الأقل، مع فقدانه الحرية. بقية الدول العربية: لا خبز ولا حرية. أنا كنت ناوي أهاجر ـ هجرة مؤقتة ـ لتعليم أولادي في امريكا، ولكن إبن لادن أفسد كل شيء.

* * *

قال تعالى: (ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فاولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا) (سورة النساء – آية ٩٧).

اذا لم يتغير الحال فسوف تسمع الكثير.

* * *

عن نفسي لو اردت الهجرة.. أين سأذهب؟ لأمريكا، إن استطعت النجاة من حواجزهم ومتطلبات منح الفيزا. ولو عشت هناك فسأكون مهدداً بالقتل او السرقة او مضايقات مكتب التحقيقات الفيدرالي!

وهنا سأكون عرضة لمضايقات حملة لواء الدفاع عن الدين، ومرتزقة السلف، وصرب إبراهيم الغيث!

ولو اردت مثلاً الذهاب لدول شرق آسيا، فهناك سأجد مرتع الأمراض والأوبئة، عوضاً عن السحر والشعوذة وما إلى ذلك!

* * *

تعالوا دبي! فهي لا تسمّى (هجرة)! على فكره دبي بدأت تمتلىء بالسعوديين. سوق السمك هناك يوجد به عدد لابأس به من الشباب السعودي الرائع. بعض السعوديين أيضاً لديهم مؤسسات صغيرة في وسط السوق القديم. وفي الشارقة يهيمن عدد لا بأس به من السعوديين على السيارات بالمعارض. وما اسمع عنه هو انه يوجد بمصر آلاف من السعوديين منهم من يدرس ومنهم من يعمل لحسابه الخاص.

انتظروا فقطر هي المحطة المقبلة!

من الذي يستطيع أن يقول بأن السعودي لا يفكر في الهجرة؟ الآن زاد عدد الراغبين وبشكل كبير.

* * *

الناس بصراحة لا تهاجر بحثا عن الحرية.. بل عن لقمة الخبز. وتاريخ الهجرات ـ كبيرة كانت ام صغيرة ـ هو معادل لتاريخ الأزمات الاقتصادية.

مثلا كان تاريخ الجزيرة العربية منذ قديم الزمان معادلا لضربات الطبيعة والامطار والجفاف. ومن اشهر تلك الهجرات هجرة قبيلة بني هلال الشهيرة مع حلفائها الى شمال افريقيا. ايضا يصدق الأمر بالنسبة لمصر التي ارتبط تاريخ الهجرات فيها بالنيل ومدى قدرة ارضها الزراعية على تقديم ما يكفي من خبز لاهلها. وكان من أشهر الهجرات تلك التي جاءت بسبب المجاعة الشهيرة المسماة بمجاعة المستنصرية (ايام الخليفة العباسي المستنصر بالله).. ولذلك فإن كل الاسماء التي تنتهي بـ(المصري) التي تعيش في الشام والجزيرة العربية تعود جذورها الى عائلات مصرية هاجرت منذ ذلك الحين بعد ان (طمى النيل) بتعبير ابن اياس.

حتى ايام العرب والغزوات التي خلدها الشعر العربي، كان سببها الحقيقي هو قسوة الطبيعة، وعجز الانسان عن ان يجد قوته، فلم يجد سبيلا للحياة سوى انتزاع لقمة اخيه ابن الانسان من فمه (عبر الهجرة).
الاقتصاد هو محرك التاريخ يا حضرات.

* * *

اختلف معك فيما ذكرت. مثال بسيط لازلنا نعيشه، حيث هناك اكثر من ٤ ملايين من نخبة العراقيين في الهجرة، وهناك مثال آخر للهجرة بالنسبة للهند والباكستان. فهل السبب فقط لقمة العيش؟

* * *

المهاجرون العراقيون للخارج ليسوا اربعة ملايين (ما هو مصدر المعلومة لو سمحت؟).. بل اقل بكثير جدا. هم اقل من المليون ولا داعي للمبالغة. وانا اعرف عراقيين في دول الافرنج يرفضون العودة رغم ما ينتظرهم من وظائف كبيرة. باكستان والهند لهما ظروف شديدة التعقيد تتعلق بالاستعمار البريطاني.
لا يوجد هجرة اسمها (الهجرة من أجل الحرية). بل الهجرة سببها اكل العيش والبحث عن حياة مريحة.
تسأل : هل السبب فقط لقمة العيش؟ الاجابة: نعم، ولا سبب سواه. مثلا ما الذي يدفع طبيبا او مهندسا او مدرسا من مصر او لبنان، او ممرضة بقرش من بريطانيا ليهاجر الى المملكة.. البلد الذي كل ما فيه مطاوعة، ونظام متخلف زيادة عن اللزوم، وكفيل، وهجير، وبدو، وعدالة مفقودة حتى لأهل البلاد، وعادات اجتماعية اقطاعية؟
أكل العيش.. وبس.
حتى اهل البلد.. مجتمع شديد المحافظة واهله يعانون من اشكال من الظلم شديدة العنف..
رغم انهم اكثر قطاعات الأمة عروبة.

* * *

السعودية تسمح بحمل جنسيتين، ولكنها لا تعلن ذلك. وهنالك أعضاء حتى من العائلة المالكة يحملون جنسيات اخرى لأنهم ولدوا في الخارج. في عائلتي: هنالك اكثر من عشرة امريكيين لأنهم ولدوا هناك اثناء دراستنا في الخارج.

* * *

ما قصدته هو ليس حمل الجنسية بالولاده انما حملها بالتجنس. فالسعودي لا يسمح له بالتقدم بطلب الجنسيه لكندا او امريكا، وشاهدنا ذلك في اعلانات الصحف حين تحدد دوما بان طلبات الهجره فقط لغير السعوديين.

* * *

من زمان وانا افكر في الهجرة.. اي والله. أتمنى أن أهاجر الى سويسرا: بلد خير ورخاء وأمان وسلام، والفلوس على (قفا من يشيل) كما يقول المصريون. واذا ما قدرنا على سويسرا.. نروح كندا.. فيها خير.. وفيها حياة واحترام لقيمة الانسان. واذا ما قدرنا على كندا.. لا تبقى إلا دول الخليج القريبة.. وخاصة الكويت والبحرين وقطر.

* * *

في دول عربية أخرى، تفتخر العائلة ان لها مهاجراً يرسل لها مصروفاً شهرياً يساعدها على الحياة. في السعودية لو هاجر شخص للتنزه والسياحة قالوا: هذا رجل ليس فيه خير من أصله، فهو غادر لـ (يسربت). هناك مهاجرون سعوديون بدأوا الهجرة بنزوة، قليل منهم من كان يعاني اضطهاد، أما الآن فالوضع اختلف.
هل تعلم مثلاً انه هناك جمعية في كندا تسمى (جمعية المهاجرات السعوديات) وهي تضم نخبة من النساء السعوديات منهن الطبيبة والمهندسة والعالمة ومصممة الازياء وغيره؟

* * *

سألتني عن المصادر فيما يتعلق بالمهاجرين العراقيين. انا لا ابالغ، وهذه هي المصادر:
- UN , Population Distribution and Migration
- UN , International Migration and the Middle East
- Geography and Refugees , edited by R. Black and V. Robinson
- UN , World Population Monitoring
-Refugees and Others Concern

لقد اثرت غيرتي، فجدي عراقي، وعلمنا كيف نحب اوطاننا، فلا تحكم على كل العراقيين. التقيت بدكتور مصري في احدى الولايات الامريكية وسألته باللهجة المصرية (ما وحشتك مصر). اجابني باختصار: الذي عملته لي امريكا لم تعمله لي مصر! فانظر الفرق.

* * *

لن أخرج من وطني مهما بلغت قساوة العيش.. ساتنفس من هواء وطني وادفن في ترابه. لا تعلمون حجم الاهانة التي يتعرض لها المغترب!

* * *

يبدوا انك تخلط بين موضوعين مختلفين تماما: الهجرة من بلد الى بلد اخر لاي سبب سواء كان سياسي او اقتصادي او اجتماعي تعني العيش فى ذلك البلد بقية العمر، او الى ما شاء الله ومحاولة الحصول على جنسية البلد المهاجر اليه. هذه تختلف تماما عن الذهاب الى بلد اخر بعقد عمل لمدة عدة سنوات من اجل جمع المال ثم العودة الى البلد الاصلي، وهذه غالبا سببها اقتصادى او مجرد تغيير، وهذه تنطبق على جميع العمالة الوافدة الموجودة فى المملكة.

* * *

هناك حوالى ألف سعودى فى مدينة هيوستن فقط يحملون الجنسية الامريكية ويعيشون هناك منذ عشرات السنين. وهناك عدد لا بأس منه من السعوديين فى مختلف الولايات الامريكية ممن يقيمون اقامة دائمة. كذلك هناك عدد من الأطباء السعوديين فى كندا ممن قرروا البقاء هناك وعدم العودة الى المملكة بعد انتهاء بعثتهم. وهناك ألاف السعوديين ممن يعيشون فى الكويت وسوريا ومصر ويقيمون هناك اقامة دائمة ولا يفكرون بالعودة الى الوطن.

* * *

انا سعودى واحمل جنسيتين واعيش بالخارج واعرف اكثر من خمسمائة سعودي فى البلد التى اعيش بها مهاجرين مثلي غير رسميين. أي لا يعلمون لدى الحكومة السعودية. أيضاً هناك العديد من الكويتيين.

* * *

طيب يا أخي! شف لنا واسطة عندك.. أي شي حتى لو نغسل سيارات (بليز).

* * *

يمكنك فتح شركة بسهولة لو معك ما يعادل ٥٠٠٠٠ دولار. تستطيع بها تصدير بضائع للعالم العربي، أو محلا لبيع الكومبيوتر، أو مطعماً أو محل بيتزا أو شركة صغيرة للتاكسي، وإذا كان لديك مبلغاً أكبر يمكنك شراء (فرانشايز) أي ماركة معروفة والمكسب مضمون. ثق انك ستعيش بحرية، ولن تجد احدا مثل الرمّة يضربك بعصا او يمنعك من اصطحاب زوجتك واولادك الى فندق او مطعم لتناول الغذاء او اصطحابهم الى حديقة عامة للشواء والاستمتاع بالجو خلال نهاية الاسبوع، وتصلي يوم الجمعة مع عائلات الاصدقاء بدون ما تسمم بدنك بنهيق متشنج يسب كل الكفار ويدعو عليهم وهو يعيش على صناعتهم. وان لم يعجبك الحال عد الى ما فاتك ولن تخسر شيئا.

* * *

الذي يعيش في أوروبا/ كندا لن يخسر شيئاً. من يقول غير هذا هو أول من يتمنى الخروج من البلاد. اهم شيء يكون المهاجر عقله نظيف، ويحب العمل وجاد. وسيكون لديه من الحقوق لم يحلم بها في حياته في بلده العربي. أما من يحمل جنسية ثانية غير السعودية فسيعيش مرتاح البال بدون بهدلة في المطارات وسيلاحظ المعاملة المختلفة بين من يحمل الجواز الغربي (حتى لو كان من أوروبا الشرقية) وبين جوازه السعودي سواء كانت المعاملة في الفنادق أو المطارات أو البنوك.
قال جنسية سعودية قال!

* * *

أقلّها في بلادي أنام قرير العين ومعي نصف رغيف وماء قراح!

* * *

والله انا أرغب في الهجرة الى استراليا، فهم يطلبون مواطنين. ولكني لا أستطيع أن أخرج شبراً عن السعودية إلا بموافقة ولي الأمر!

* * *

لاننسى هجرة ابائنا واجدادنا في السابق، والسنوات القليلة الماضية شهدت هجرة خجولة ويبدو لي انها سوف تصبح ظاهرة عما قريب، مثلها مثل دراسة ابنائنا وبناتنا في الجامعات العربية بعد ما كنا نتعفف من الدراسة فيها. وهذا التساؤل يبدو لي هو جزء من الخصوصية التي اقلقتنا كمجتمع، لانه سوف يظهر لك من يقول نحن مجتمع لنا خصوصيتنا.

* * *

من أراد الهجرة للخارج من أجل نيل الحرية فمعه حق في ذلك، فـفضاء الحرية لدينا يـاولـدي.. مخنوق.. مخنوق.. أما من يقول أنه يرغب في الهجرة من أجل لقمة العيش فأنا أختلف معه في ذلك، فبلدنا توجد به أكثر الفرص لطلب الرزق، ولو لم يكن كذلك لما وجدت لدينا ٧ ملايين أجنبي يعملون ويحصلون على المبالغ الطائلة نظير جهدهم وعرقهم..

ولدي تجربة بسيطة في العمل التجاري وأحمد الله أنني أحقق فيها الكثير من النجاحات مع مرور الوقت ولكن لذلك ثمنه من الجهد والصبر.. وأسألوا دواء (زنتاك) عني!

* * *

الدافعان الرئيسيان للهجرة هما الفقر والخوف.

أما الدافع الأول وهو (الاقتصادي) فعندما يجوع الإنسان يهاجر لطلب رزقه وجمع قوت عياله، وهذا ما حدث سابقا في مجتمعنا أيام العقيلات حيث نزح الكثير من العائلات إلى الزبير والأردن والشام ومصر. وقد كانت معظم تلك العائلات من نجد حيث كان الفقر أشد، أما أهل الشرقية والحجاز والجنوب، فربما حالهم كان أفضل.

و الدافع الثاني (السياسي) فلم يكن سائدا إلا أنه كان هناك من فر بفكره للدول المجاورة ولا يزال يعيش هناك.

أما في وقتنا الحالي فلم يبلغ بنا الضنك إلى الآن (ولله الحمد) درجة الهجرة، وأرجو أن يكون عام ٢٠٠٤ أفضل من ٢٠٠٣، و إلا الله يستر، الهجرة آتية.. آتية.

* * *

أنا سوف أفعلها عاجلاً أم آجلاً.

كما غنى سعدي يوسف ذات مساء بعيد: نريد (أن نثمل في أفق مفتوح).

والأفق المفتوح: سياسياً وثقافياً واجتماعياً ودينياً: وهذا مفتاح اللعنة وبيت القصيد!

أقول لكم: أنني أفكر بالهجرة منذ فترة! خاصة أنه يمكنني التقاعد المبكر! لا بصيص أمل هنا أو هناك. أفكر ببيروت أو القاهرة. لكن ليس لدي كاش لكي أشتري شقة. حياتنا بائسة. صيفاً وشتاءً. في الصيف دعوات زواج بحجم صفحات كتاب الأغاني! ومطاوعة في كل مكان وزمان!

مهما شربنا لن نسكر لأن الأفق ضيق. ضيق بحجم بعوضة! مهما شربنا من (ماء البيارات) الجميل لن نسكر! لأنك تفكر أولاً في الطريق وتفتيش الطريق ورائحة عنبر ومسك جارك الملتحي، وثانياً في موال أم العيال: (الله يتوب عليك)!

قـال لي أحـد الأصدقـاء، أنه كـان قـادمـاً مـن دولـة أسيوية، وكان بجواره رجل أعمال يسكن في المنطقة الشرقـيـة. حدثـه رجل الأعـمال، فقال: كلما دخلت الأجواء السعودية أصاب بنوبة كآبة وحالة قرف! ليس بسبب عـدم وجـود المشـروب! لا. أن عندي باراً في فيلتي التي على الـكـورنـيش. أنـه وطن متـجـهم لايحب الحياة!

بـالـلـه كيف نـحصل على أفق مفتوح!

قصيدة لسعدي يوسف:

يبدأ الحب بعد التماع النبيذ
في العيون التي طالما أغمضت
والعيون التي طالما أومضت
والعيون التي لم ترد أن تضيق.
والنبيذ المرقرق
بين السواحل والتل
هل كان يبدأ رحلته في الشرايين
كي يبلغ الإصبع الناحلة؟
النبيذ المرقرق
ينتظر الآن لحظته الفاصلة
ربما في تفاصيل أغنية
أو فراش يضيق

دعنا نغني مع أبي يوسف، محمد الثبيتي:

أدر مهجة الصبح
صبّ لنا وطناً في الكؤوس
يدير الرؤوس
وزدنا من الشاذلية حتى تفيء السحابة
أدر مهجة الصبح
واسفح على قلل القوم قهوتك المرة المستطابة
أدر مهجة الصبح ممزوجة باللظى
وقلّب مواجعنا فوق جمر الغضا
ثم هات الربابة
هات الربابة:
الا ديمة زرقاء تكتظ بالدما
فتجلو سواد الماء عن ساحل الظما
الا قمراً يحمر في غرّة الدجى
ويهمي على الصحراء غيثاً وانجما
فنكسوه من أحزاننا البيض حلّةً
ونتلو على أبوابه سورة الحمى
الا أيها المخبوء بين خيامنا
أدمت مطال الرمل حتى تورما
أدمت مطال الرمل فاصنع له يداً
ومد له في حانة الوقت موسما

* * *

أعرف استشارية اطفال في مستشفى التخصصي في الرياض.. طموحة جدا ولكن كل أبحاثها المتعلقة بطب أعصاب الأطفال لم تكن ترضي رئيسها.. في كل مرة يطلب منها تغطية (الشفت) لا غير.

طفشت..ملّت.. في احد المؤتمرات في الخارج أعجبوا بأبحاثها في هذا المجال.. وهي الآن تعمل في احد اشهر المراكز العلمية الإمريكية كباحثة وليس كطبيبة (تغطي النوبات). عرضوا عليها الجنسية الأمريكية وأعتقد انها ستوافق طالما انها تعتبر مستقرة هناك ولا تفكر في العودة للوطن. الوطن الذي لا يلبي ولا يتفهم طموحها..

* * *

الهجرة قد تكون إما للبحث عن فرص وظيفية افضل، أو لمستوى معيشة افضل، أو للالتحاق بعائلات او



٤٠ ألف شاب يتنافسون على ٨٠ وظيفة

اقارب في الخارج، أو للهرب من الحرب، أو للبحث عن الحرية.

الحالة الاقتصادية وانعدام الفرص الوظيفية والفقر عندنا قد تكون المحرك الأول للهجرة. ومع ذلك سمعت أن الذين ذهبوا الى الإمارات بحثا عن عمل ووجهوا برفض السلطات هناك تشغيلهم بناء على تعليمات صدرت من عندنا (وزارة الداخلية).

الأوفر حظا هم الذين استطاعوا أن يجدوا لهم مكانا قريبا من مجالس الشيخ زايد والمشايخ الآخرين الله يزيدهم من فضله. هؤلاء ضحكت الدنيا في وجوههم ونسوا وراءهم حياة البؤس والفقر!

* * *

عسرك في وطنك.. أطيب من يسرك في غربتك..

* * *

يقول لي أحد الأصدقاء.. ان الكويت فيها أكثر من ٢٥ ألف سعودي.. وما عندنا مانع يصل العدد الى ٥٠ ألف! بشرط: أن تكون هجرة (للأدمغة النظيفة). على غرار هجرة (العقول العربية) لأوروبا وأمريكا.

* * *

أدمغة نظيفة؟ يا ساتر! بصراحة هذا شرط تعجيزي!

* * *

الروابط الدينيه والأجتماعيه القويه.. الرخاء والثراء.. توفر الوظائف.. سهولة الحياه والمعيشه.. القرب من الأهل.. الجو المعتدل.. عدم وجود الضرائب.. مجانية التعليم والعلاج.. الخوف من مخالفة تعليمات وزارة الداخلية بشأن الجنسية.. عزة النفس! أسباب تؤثر على موضوع الهجرة السعودية للخارج.

هل نسينا شيئاً آخر؟

* * *

فكرت في مغادرة المملكة منذ زمن بعيد. الشيء الوحيد الذي أشعر بأني سأخسره وسأفتقده هو الحياة الإجتماعية. اقترحت على مجموعة من الأصدقاء بأن نهاجر كمجموعة الى الخارج، ونحن الآن نعمل بجد من أجل تحقيق ذلك. صدقوني، هذه ليست بلاد للسكنى والعيش!

* * *

أليس هذا وطنٌ مقبلٌ على كارثة

غربة المواطن وصعوبة التغيير

لم نتعلم من السنين المنصرمة وسياسة الصمت السالفة، التي أرغمتنا اليوم على توظيف أناس يشرحون واقعنا لمن لا يعرفنا لأننا كنا عالماً خفياً سرياً بل مبهماً. جعلت سياسة الصمت والعزل هذا المواطن في غربة عن كل ما يخص حكومته. كلما عزلنا هذا المواطن عن الساحة السياسية الداخلية، ازدادت غربته في أرض الواقع وكان أشد استنفاراً ورفضاً لما هو جديد ولكل تغيير. فالشفافية هي أحد المطالب التي يلح عليها كثير من المواطنين الواعين للواقع.

وفاء الرشيد

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

* * *

فصل السلطات

إن أملنا كبير في أن تسير أمور الإصلاح الإداري والسياسي في المملكة إلى فصل كامل بين السلطات الثلاث، بحيث لا تتدخل الحكومة في الأمور التشريعية سواء إذا ما تعلق الأمر بمجلس الوزراء أو بالإدارات القانونية في الوزارات إلا بما تمليه طبيعة النظام فيما يخص اللوائح التنفيذية، وأن يترك الأمر كله لمجلس الشورى.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

* * *

مجتمع لا يرى النور إلا من وراء قناع

في مداخلة جريئة عبر إحدى الفضائيات، لفت انتباهي ذلك المعلم السعودي الذي قال: (يكفي أنني والعشرات من مثلي من إنتاج هذه المؤسسة التعليمية ولا زلنا حتى اللحظة نستخدم أسماء مستعارة عند الحديث عن أي قضية وطنية). لجأ الأخ المتصل مكرها للاسم المستعار لأنه يعرف أنه في مواجهة مؤسسة اجتماعية بالغة البطش. المؤسف أن أجيالنا القادمة تملأ الفضاءين الفضي والإلكتروني بأسمائها المستعارة رغم تباين الأهداف. مجموعة تدعو للهدم والعنف بالاسم المستعار، وأخرى لا تستطيع الجهر بمفردات البناء والإصلاح إلا بذات الأسماء المستعارة. أي مجتمع هذا، ذلك الذي لا يرى النور إلا من وراء قناع؟ من المؤسف أولاً أن كلمات نبيلة مثل (تطوير التعليم) تتحول إلى مفردة سالبة يختطف بها البعض أي عملية إصلاح منتظرة لواحد من أهم ركائز حياة الأمم وأكثرها حراكا وديناميكية. ومن المؤسف ثانياً أن الجميع يعرف كمية الحشو والتلقين التي أحالت أجيالنا إلى أكياس من البالون المنتفخ تنتهي من رحلتها التعليمية دون أن يستطيع فرد من السواد الأعظم أن يعطي رأياً علمياً في أي قضية، حتى بات الفارق ضئيلاً بين برامج محو الأمية ومسارات التعليم النظامي.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٤

* * *

غياب رأي الشباب والإرهاب

الشباب مغيب فعلا، فلقد لاحظت بداية أن مجلس الشورى يخلو من شباب دون الثلاثين. وكذلك لا توجد لدينا، ودوننا عن حتى جيراننا العرب، اتحادات طلابية، في المدارس الثانوية والجامعات، كما لا توجد جماعات فكرية أو ثقافية بشكل رسمي تجتذب الشباب بقضايا مهمة، يمكن أن تصرف طاقتهم فيها. فلا جمعيات عامة للبيئة، أو الفنون أو القراءة. وهكذا كيف يمكن أن تصل أصواتنا نحن الشباب إلى ولي الأمر؟ حتى خلال الأحداث الإرهابية الأخيرة، تتم استضافة الكبار في وسائل الإعلام، ليتحدثوا عن أسباب انحراف الشباب، لكننا لا نستمع للشباب أنفسهم. حتى المذكرات الإصلاحية التي ترفع بين الحين والآخر لولي الأمر، تخلو تماما من أسماء لشباب أو شابات.

مرام مكاوي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

* * *

القرارات والتوصيات اللازمة: هذا طلب بسيط!

في نشرة أخبار التلفزيون تكررت جملة (واتخذت حيالها التوصيات والقرارات اللازمة) أربع أو خمس مرات، وهذا التكرار جاء في سياق أخبار مصورة عن مجالس المناطق. مجالس المناطق هذه وكما قالت الأخبار التلفزيونية والصحفية ناقشت شؤون واحتياجات مناطقها الصحية والتعليمية والبلدية والاجتماعية و.. و.. الخ. في ضوء الميزانية، وفي ضوء الخطة الخمسية، وفي ضوء نقاشات المجالس في اجتماعاتها السابقة، وفي ضوء توصياتها وقراراتها (اللازمة) القديمة التي لم تعلن، وبعد أن اطلع أعضاء المجالس على كل تلك الشؤون والاحتياجات وناقشوها في ضوء، وضوء.. وضوء، اتخذوا حيالها القرارات والتوصيات (اللازمة). أود من مجالس المناطق أن يقولوا لنا ما هي الحكمة من سرية جملة (القرارات والتوصيات اللازمة)، فالمواطنون في المناطق لا يريدون معرفة هذه القرارات والتوصيات، وإنما يريدون معرفة المبرر والحكمة من هذه (السرية).

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

* * *

العروس في كومة

جدة في الوقت الحاضر (في كومة) من البؤس والشقاء. تحولت هذه المدينة التي سميت ذات يوم بالعروس إلى مدينة أخرى مشوهة المعالم في جميع شوارعها وأحيائها، تحولت إلى مستنقعات من الأوبئة والجراثيم والفيروسات لدرجة أنها فتحت مجالا للمستشفيات الخاصة بأن تضاعف أرباحها من جراء إصابة الصغار والكبار بالأمراض الناتجة عن تلك الأوبئة والمستنقعات بحيث يستحيل أن لا تجد في كل بيت مريضاً وآخر عاطلا عن العمل.

محمد الفايدي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

* * *

دعوة السعودية للمقاومة: العاصفة الأمريكية مستمرة!

تبدو العلاقات السعودية الأمريكية جيدة، فالاتصالات مستمرة بين قادة البلدين، وكذلك الزيارات، وهناك أيضا التعاون الأمني والشراكة في الحرب على الإرهاب. لا يعني ذلك أن نطمئن إلى الجدار الأمريكي. صديق عاد من الولايات المتحدة التي يعرفها وتعرفه جيدا، كان قلقا، متشائما وغير مطمئن إلى الابتسامات والمصافحات العلنية (وما أن تدير ظهرك حتى تنهال عليك الاتهامات من جديد) حسب قوله. حتى تطمينات بوش لم تعد مطمئنة له، بأن هذه الاتهامات لا تمثل إدارته، بل بات من الواضح أنه غير مهتم بوقفها. الأفضل لنا أن لا نتوقع أن هذا الاهتمام (السلبي) سيتغير بتغير الإدارة في الانتخابات القادمة. كما أن موجة الاهتمام انتقلت من المقالات السطحية

المحتشدة بالاتهامات والتي تميزت بها وال ستريت جورنال ويو إس نيوز اند ورلد ريبورت، إلى مقالات متعمقة في دوريات محترمة يكتبها باحثون جامعيون وصحفيون أمضوا في جمع مادتها أشهرا عدة، ومثل هذه المقالات تساهم في صنع رأي النخب الأمريكية. حاولت الدبلوماسية السعودية أن تخفف الضغط الأمريكي بتحاشي المواجهة والتصعيد، ولكن حان الوقت أن نعيد التفكير. يجب أن نقاوم الحملات الأمريكية الإعلامية والقضائية. كان أسلوبنا في التعامل هو تقدير الظرف الأمريكي بعد ١١ سبتمبر (ودع العاصفة تمر). ولكن العاصفة لن تمر بل تزداد شراهة بمزيد من المطالب ومزيد من التهم.

جمال خاشقجي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

* * *

للبيت العربي رب يحميه!!

(إصلاح البيت العربي) حلم جميل.. ودعوة مخلصة طرحها الأمير النبيل عبدالله بن عبدالعزيز. ولكن ليسمح لي الأمير أن أخاطبه بالصدق وبالشفافية وأناشده أن يأخذ بزمام المبادرة.. ويطبق هذا الشعار في بلده أولاً. لتكن البداية من هنا. هذه كلمة محب لدينه موال لقيادته المالكة عاشق لوطنه ناصح لأمته.. بعيداً عن همهمات (المتأسلمين) وهرطقات (الليبراليين) وصراخ المغرمين بالكلام.. وهواة الظهور في القنوات الفضائية والندوات.. (وكلهم) ركاب موجة وأصحاب فتنة وطلاب مصلحة. إن القرار بيدكم أبناء الملك عبدالعزيز وأحفاده فقط دون غيركم.. فاحزموا أمركم.. وأجمعوا كلمتكم، وأصلحوا بيتنا من الداخل وأعيدوا التوازن لاقتصاده وعالجوا أمراضه، واحتووا شبابه.. وطهروه من الثعابين السامة والذئاب المسعورة. أما (البيت العربي) فله رب يصلح شأنه!

محمد الحميد

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٨

* * *

الجهاد: تغير المفهوم أو الظروف

منذ نعومة أظفارنا تعلمنا في المدرسة الفضل العظيم للاستشهاد في سبيل الله وحدثونا طويلا عن منزلة الشهداء.. صوروا لنا ثقافة الحرب والموت صورة وردية رومانسية في عقولنا الندية الصغيرة البريئة.. وسعى الكثير من شبابنا لأن يحقق ذلك الحلم الوردي وأن يلحق بالسابقين الكرام وأن يكون في منزلتهم.. وبما أن بلدنا حظيت لفترة طويلة بالأمن ولم يكن هناك حروب أو جهاد من هذا النوع، مما لا يفتح مجالا للراغبين في الشهادة أن يقدموا أرواحهم في سبيل الله.. لذلك سافر الكثير من شبابنا إلى الخارج حيث الحرب والموت.. إلى أرض المعارك من أفغانستان إلى الشيشان إلى البوسنة وغيرها إلى أن ظهر شبح الإرهاب وأصبحت أصابع الاتهام تشير إلى المجاهدين، وانقلبت كل المفاهيم التي علمونا إياها في المدارس وأصبحنا اليوم نتساءل: هل هذا جهاد أم إرهاب؟ هل هو استشهاد أم انتحار؟ الحل الأمثل الآن أن نرفع شعار (الحياة في سبيل الله). نعم أن نحيا في سبيل الله وأن نجاهد في سبيل اللحاق بالغرب في علمهم ومعرفتهم وقوتهم وأن نعيد السيادة للمسلمين كما كانت، وأن نترك طريقتنا البدائية في (الجهاد) لأننا حتى في الموت مازلنا نستخدم أسلحتهم التي صنعوها هم، لذا نحتاج لجهاد آخر متطور ومواكب للعصر وأن نرفع شعارا آخر جديدا منذ الآن فصاعدا وهو (جهاد الحياة في سبيل الله).

مشاعل العمر

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٨

* * *

عيوب التعليم في المملكة

التعليم في المملكة.. في ظل النتائج التي نراها في شباب اليوم، ومن المتخرجين منه، وبعد انتكاسة السعودة، وظهور أمراض التكفير، والإرهاب، والانتحار، والتخريب، فهو مخيب للأمل، وصدمة للمجتمع، ولابد من أن هناك عيوباً ومثالب تقول لنا بوضوح إن هذا النظام بوضعه الحالي، قد فقد مقومات الحياة. عانى التعليم في المملكة من ثلاث سلبيات، الأولى أنه يتحدث مع نفسه، والثانية أنه يدار بنظام الإدارة في الكوارث، والثالثة أنه يعيش في جزر معزولة، من تخرج منه، أصبح هو المشرف عليه، فهو لا يرى أين الخطأ، ويعتقد أن ما عليه هو الصحيح، فهو يطور، ويكتب، ويغير، من نفسه لنفسه، وزاد في هذا الغرور خطابنا الإعلامي، نحن الأحسن، ونحن الأفضل، والخصوصية السعودية، فأغلق الفكر عن كل ما هو جديد ومفيد، ومبدع، مهما كان الاحتكاك، ومهما خرجت البعثات للخارج، فالعين لا ترى، والأذن لا تسمع. إضطرنا التعليم الجامد إلى أن ندخل أزمة تغيير المناهج، والتغيير ليس عيباً، لأن التغيير أساس كل نظام متجدد، ولكن العيب أنه تغيير وُقت بالأزمات؟

مازن عبدالرزاق بليلة

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٧

* * *

ورقة سعود الفيصل:
قناعات أم خطاب سياسي؟

من بين الورقات المفاجئة التي طرحت في مهرجان الجنادرية لهذا العام في ندوة إصلاح البيت العربي، ورقة سمو وزير الخارجية، بحسبانها طرحا غير مألوف، وتجاوزاً للخطاب المحافظ الهادئ الذي اتسمت به السياسة الخارجية السعودية. ينقل الحديث سمو الأمير عن اللقاح الذي يجب تعميمه في طبقات وأخاديد الجسم السياسي العربي، والذي يسميه (تطوير المشاركة السياسية) في الدولة القطرية، بما يتطلبه ذلك من تعميم للحريات الفكرية والإعلامية وحفظ للحقوق الفردية وحقوق الأقليات، وتأسيس للمجتمع المدني الوطني المتجاوز للعصبيات المحلية والقبلية والطائفية. إن كانت هذه الرؤية تشكل قناعات سمو وزير الخارجية الشخصية، فهي لا شك رؤية متقدمة على الرؤية السياسية، سيما أنه شرطها بالتنوير والتثقيف السياسي والتنشئة السياسية ومأسسة السياسة بما يعمق الشعور الوطني. ولعل الجرأة في ورقة وزير الخارجية غير المسبوقة قوله: (إنه لا بد أن يدرك الجميع أن الاستناد القديم إلى مجموعات صغرى تتراوح بين القبيلة والعائلة والطائفة لتدبير شؤون الحياة لم يعد يصلح). وكأني بالورقة تؤكد على أن الأسس القديمة التي تقوم عليها الدول والإمارات والمشيخات من الطائفة والقبيلة والعشيرة، لم تعد قادرة على تلبية حاجات الناس في هذا العصر، ومن ثم لا بد من إدخال فكر جديد في المنظومة السياسية العربية كيما تحظى بالمشروعية، وتستطيع استيعاب مشكلات الحاضر، واستشراف المستقبل. وأحسب أن هذا الكلام الصريح يشكل سابقة تاريخية من سياسي عتيد ينتمي إلى نسق سياسي محافظ.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٧

* * *

من أسس التسامح الديني

الأصل في أصحاب المذاهب الإسلامية: أنهم كلهم مسلمون وإن اختلفوا في فهم النصوص الدينية، وليس لأحد الحق في حرمان الآخر من حقوقه المدنية أو ممارسة شعائره الدينية. ليس من واجبات (الدولة) العناية بالروح، فالله لم يمنح مثل هذه السلطة لأي إنسان أو جهة، والناس كلهم معرضون للخطأ، لذا لا ينبغي للسلطة أن تتدخل إلا فيما يحفظ السلام المدني وممتلكات الرعية. (إن) نصرة الدولة لمذهب معين على غيره ستؤدي دائماً إلى تفعيل استراتيجية المذهب المضاد، فالسياسي المعارض لا يمكن أن يتبنى نفس الأيديولوجيا التي تتبناها الدولة التي يعارضها، بل يحتاج دائما لتحقيق طموحه إلى أيديولوجيا أخرى مخالفة يتمكن من خلالها من اللعب بعواطف المنتمين للمذاهب والمناهج الفكرية المضطهدة. والتسامح إذا صار حقيقة يعيشها الإنسان في حياته اليومية سيقطع الطريق على هذا التوجه.

خالد الغنامي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٥

* * *

خصوصيتنا أم هويتنا

(وجهت رسالة إلى عشرة من الكتاب، أسألهم

فيها إجابة لسؤال واحد: (ما معنى الخصوصية السعودية؟). فأجابني اثنان منهم، وتساءلت عما منع الآخرين. تفسيرات الخصوصية السعودية عند إمساكها في اليد تنتشر كمروحة، مثل ورق البلوت: متناشزة، طيفية، عديمة المعنى. ربما كانت الخصوصية السعودية الحقيقية هي هذه: افتقاد الكلمات للمدلول!

■ الخصوصية هي الكلمة التي دمرت الكثير من القيم تحت ستارها – نجوى هاشم– (المدلول: الخصوصية كوهم بالفضيلة).

■ الخصوصية هي مخدة من ريش نعام مستورد ننام عليها لئلا نقوم بأي فعل – بدرية البشر– (كذريعة للتخلف).

■ خصوصيتنا نابعة من إرث حضاري حتى لو لم يكن بتلك العراقة– عبدالله الكعيد – (كإرث حضاري).

■ لكن يظل لنا كوطن مقدس وكمجموعة لا كأفراد، بعض الخصوصية. نحن نعيش في وطن يفخر ترابه بأنه مهبط الوحي وموقع الحرمين – حمد القاضي– (كظرف مكان. كلازمة دينية).

■ مصطلح يمارس من خلاله عزلنا عن العالم. حيث يتم إقصاء الفرد تماما وتطغى سياسات النظر باعتبارات القطيع – ناصر الصرامي– (كمعوق للتحديث. كنظام شمولوي).

■ الخصوصية وهم اخترعناه. مشحون بدرجة عالية من الشوفينية، وفيه إحساس بالتفوق العرقي الساذج – جاسر الجاسر– (كنزعة عنصراوية).

.. تبدو لي الخصوصية كتسمية محلية لما يعرف في بقية العالم بـ(الهوية). خصوصا في استخداماتها ذات المدلولات المكانية، التاريخية، الدينية، العرقية. هذا يجعل المدلولات الأخرى – العائق، الوهم، الموروث، إلخ.. – في محل تعليقات نقدية على الهوية.

إيمان القويفلي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٥

* * *

وجهة نظر حول الإرهاب: هذا ديدنهم مع المخالف

(قال إمام مسجد شقراء):

بكل صراحة ما نحن فيه اليوم بأسباب من يريدون اليوم عرض أنفسهم بالوسطيين، أليس هؤلاء هم من صالوا وجالوا في طول البلاد وعرضها يثبطون ويتهمون بإشارات خفية قيادة هذه البلاد عبر أشرطتهم في المدارس والأسواق؟ أنسينا هذا كله؟ ما زلت أرصد الأحداث الآن وتبين لي أن التيار الحزبي عندما لم يستطع تحقيق هدفه اتجه إلى السياسة البراغماتية والمتمثلة في (دارهم ما دمت في دارهم)(وارضهم ما دمت في أرضهم)! إن كانوا فعلاً تابوا! مما كانوا عليه ونتمنى ذلك، ولكن لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. ألا ترى معي ألا يسمح لأمثال هؤلاء بالعودة مرة أخرى لقيادة الشباب باسم الوسطية؟!. لقد عانينا والله الأمرّين من اتباع هؤلاء عندما خالفناهم حيث اتهمونا بالعمالة والنفاق وعدم فقه الواقع وما إلى ذلك وهذا ديدنهم مع المخالف.

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٤

* * *

لماذا لا تكون ميزانيات مناطق؟؟

لماذا لا يلغى اسلوب اعداد الميزانية على أساس التخصص والقطاعات ويكون اعدادها مثلاً على أساس المناطق.. بأن يتم تخصيص مبلغ ضمن الميزانية لكل منطقة من مناطق المملكة الثلاث عشرة ويعطى لأمير المنطقة ولمجلس المنطقة حرية تصريف هذا المخصص السنوي في مجالات تكون المنطقة في حاجة ماسة اليها لأننا نعلم ان هناك مثلاً منطقة من مناطق المملكة قد تكون في حاجة الى طرق وشوارع.. أكثر من حاجتها الى مدارس.. ومنطقة اخرى قد تكون في حاجة ماسة الى رفع مستوى الخدمات الصحية أكثر من حاجتها الى طرق. عندما تعطى كل منطقة الحرية الكاملة في التصرف فيما يخصص لها فإن ذلك سيحملها مسؤولية كبيرة في العمل على تحقيق افضل الخدمات وسيدفع ذلك بالتنافس فيما بينها لاستغلال هذا المخصص أحسن استغلال وسيلقي بالمسؤولية كاملة على مسؤولي المنطقة امام سكانها؟

عبد الرحمن آل الشيخ

الرياض، ٢٠٠٣/١٢/١٩

* * *

مواقع الجهل والتطرّف على النت

الامر الذي لا يمكن فهمه كيف يمكن لمواقع تمارس نشر الجهل وتدافع عن ثقافة العنف – مثلا – وعدم التسامح وطرح الاشاعة والإرجاف ان تكون متاحة للناس والجمهور او يمكن الوصول لها بسهولة تامة لتمنح شرعية وشعبية أكبر. فيما مواقع اخرى تتيح بعض الحوار الحر والمنفتح على الآخر رغم الاختلاف ممنوعة ومحجوبة بالرغم من إيجابية الطرح؟!

ناصر الصرامي

الرياض، ٢٠٠٣/١٢/٢٢

* * *

المناهج من المحلية إلى الدولية

جاء المشروع السعودي الذي قدم في مؤتمر القمة الخليجية الأخيرة: إصلاح وتوحيد التعليم في دول الخليج بنقله من حيزه المحلي كقضية تحمل الخصوصية السعودية إلى قضية قُطرية وإقليمية أوسع ومتجاوزاً إطار مسؤولي وزارة التربية السعودية ليصبح ملفاً خليجيا بأجندة مختلفة وسياق ورؤى دولية مختلفة لا مجال أمامها للتراجع وحوار التهدئة والملامسات الناعمة.. الآن أصبح ملفاً مرشحاً أن يكون ملفاً عربياً يطرح على طاولة جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وحوار الشرق والغرب. الأشياء البسيطة التي نتهاون بها ونؤجل معالجتها قد تتورم وتكوّن نتوءات يصبح علاجها بالمسكنات والمضادات الحيوية. وملف التعليم تم ترحيله طويلاً وغيب عن طاولة النقاش وأجل سنوات وتم التعامل معه في نطاق القضايا المحلية أو الظواهر التي تختفي باختفاء الأشخاص المغذين لها.. والآن أصبح الوضع أكثر حساسية. واللاعبون غير اللاعبين القدامى وإطاره مختلف والنتائج أكثر تعقيداً.

عبد العزيز الجار الله

الرياض، ٢٠٠٣/١٢/٢٤

* * *

شعب المملكة بين المعارضة ونقض الميثاق

الذين يخرجون على الشرعية بقول أو بفعل، ثم لا يفرقون بين المعارضة ونقض الميثاق، يزجون بالأمة في أتون الفتن. المعارضة غير النقض، لأنها اختلاف معتبر، فيما يكون النقض فسخاً للبيعة، وإذ لا تكون المعارضة محظورة يكون من واجب ولي الأمر الإصاخة لذوي الرأي، ومن حقه عند اختلاف التنوع العزم والحسم في القضايا المختلف حولها عند الملأ المفتين وأهل الرأي والمشورة. والعزم المنقذ في لحظات الارتباك لا يعني مخالفة كل الأطراف، ولا يعني الاستبداد بالرأي، ولا يعني حكم الفرد وإلغاء الرأي العام. حين يحصل الخروج على الشرعية باسم المعارضة المشروعة يرتبك الرأي العام، بحيث لا يفرق بين المعترض على الفعل والخارج على الفاعل، وفي ظل هذه الأطياف فإن على المتقحّمين لمشاهد السياسة أن يتقنوا المفاهيم، بحيث يفرقون بين المواقف، فالمعترض يجادل بالقول، والمفارق يواجه بالسلاح، والمعارض يراجع في المسائل، والمنشق ينازع على الشرعية، وبين الاثنين مثلما بين لغة الكلام ولغة السلاح. فالاختلاف والمراجعة والنقد والمساءلة والمناصحة وإبداء الرأي حق مشروع. المعارضة حق، وسماعها واجب، والقبول بها مرتبط بمصلحة الأمة وبقدرة قادرها على التنفيذ. وإذ نكون مع «المعارضة» بضوابطها فإننا ضد الانشقاق، فالمفارقة والمقاومة تؤديان إلى الفتنة، وقد تمتدان إلى الفراغ الدستوري، والمسايرة الخاطئة أو تبرير الأخطاء تؤديان إلى الفساد الكبير، وخيانة الأمانة تعوق مسيرة البناء، وما نسمعه ونشاهده عبر المواقع والقنوات من نيل مباشر وافتراء كاذب ومبالغات زائفة دليل على أن المسألة ليست معارضة مشروعة، وإنما هي نقض للميثاق، وتنازع على السلطة، وخلط للأوراق. ليست مصائب الأمة في «عالم» متمكن يختلف مع بعض السوائد والمسلمات في خطبه أو مواعظه أو فتاواه، وإنما هي في «متعالم» فج الآراء متسرع في الأحكام، يختط لنفسه

مشروعاً سياسياً قائماً على العنف وتصفية الطرف الآخر، ويتفانى في إسقاط السلطة، وهو لا يملك مشروعاً ولا كوادر ولا قاعدة عريضة، وكل حساباته تقوم على الحلم الطوباوي الذي يحسب أنه يتحقق بإسقاط النظام، ثم لا تكون له حسابات فيما بعد.

د. حسن هويمل
الجزيرة ٢٠٠٣/١٢/٢٣

* * *

١٥ مليار دولار.. تحويلات الأجانب سنوياً

في تقريره السنوي الذي صدر هذا الشهر (ديسمبر) ذكر البنك الدولي بأن المملكة تتربع على المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة في قيمة تحويلات العاملين الأجانب، حيث بلغت ١٥ مليار دولار (٥٦ مليار ريال)، فيما بلغت تحويلات العاملين في الولايات المتحدة ٢٨ مليار دولار. حصلت المملكة على هذا الترتيب لا لأنها تحتل المركز الثاني في نسبة العمالة الأجنبية ولا لكون عمالها الأعلى أجوراً بعد الولايات المتحدة. السبب ببساطة هو أن الأجنبي يقوم هنا بتحويل كل ما يملك إلى بلاده أو إلى بلاد أخرى لعدم وجود مناخ استثماري وعدم شعورهم بالاستقرار الاجتماعي، وانعدام البرامج السياحية وفرص الترفيه والتي يمكن ان تستعيد جزءاً من مدخراتهم.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٢٤

* * *

السعودية: الرابع عالمياً في التدخين

تعد المملكة رابع دولة مستوردة للسجائر في العالم بمبيعات تصل إلى (١٥) مليار سيجارة سنوياً وبقيمة (٦٣٣) مليون ريال سنوياً، هذه الأرقام صرَّح بها رئيس اللجنة العليا للحملة الوطنية لمكافحة التدخين (المدينة ـ ١٤٢٤/١٠/١١). هذه الإحصائية مرعبة حتى لو كان ترتيب بلادنا الأربعين وليس الرابع وإذا أضيف إلى ذلك انتشار الشيشة (الجراك) حيث يُروَّج لها بين الشباب فإن الأمر أكثر خطورة لاسيما ما يقال عن انتشار تعاطيها بين النساء والفتيات.

عائض الردادي
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٢٣

* * *

وطن الإستثمار!

رغم كل الكلام الحالم الذي سمعناه عن تنويع مصادر الدخل وفتح أبواب الاستثمار الأجنبي إلا أن النفط بقي سيد الكلمة الأولى وربما الوحيدة في حسابات ميزانيتنا العتيدة وظلت هيئة الاستثمار عاجزة لسببين أولهما الوهم الذي عشناه قبل فتح أبواب الاستثمار من أن المستثمرين الأجانب يقفون "ملطوعين" على أبوابنا ينتظرون فقط إشارة فتح الباب وأن بلادنا جنة المستثمرين لنفيق بعد فتح الباب على حقيقة أنه ليس كذلك وأن لا طوابير تقف أمامه !! والسبب الثاني البيروقراطية التي تحكم العمل الإداري وتداخل الاختصاصات والصلاحيات بين الإدارات المختلفة في أجهزة الدولة! المواطن كان حجر الزاوية في سياسة التقشف التي سادت في أعقاب زلزال حرب الكويت ومازال فشد الأحزمة يكاد يقسمه إلى نصفين. إن المواطن الذي تطالعه أرقام الميزانية الضخمة لا تعنيه في شيء إلا إذا استطاع ملامستها في معيشته اليومية واستطاعت ملامسته في مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبلدية التي تقدم إليه!

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٧

* * *

شلل الجهاز البيروقراطي

وفقا لصحيفة (المدينة) ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ كشفت دراسة علمية لمعهد الادارة العامة أن نصف موظفي الأجهزة الحكومية يتأخرون عن أعمالهم، وأن ٥٤٪ من الموظفين (يزوغون) من العمل، فيما أكدت الدراسة أن ٦٩ ٪ يتغيبون دون عذر، وأن الاجراءات الادارية التي تتخذ مع المتسيبين غير مجدية وتتركز على الجانب الشفهي، وأخطر ما في الدراسة أن موظفي الكادر الصحي يخرجون قبل الدوام، وعن دور الرقابة والتحقيق في مراقبة الدوام قال ٣،٢٥٪ من الموظفين أن الهيئة لا تراقب بينما ذكر ٧،٤٦ ٪ أنها تراقب أحيانا، أما ٢٨٪ فيرون أنها تراقب باستمرار.. الخ. وهذه الدراسة تكشف عن شلل الجهاز البيروقراطي وعجزه عن إدارة عجلة الدولة مع ما يترتب على ذلك من ضياع حقوق المواطنين، والتأخر في صرف حقوقهم ومستحقاتهم شهورا طويلة، والبطء في إجراءات البت في شكاواهم ومظالمهم.

عابد خزندار
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٢٤

* * *

اللهم إني لا أفهم!

وفقا لـ CNN فقد صرح النعيمي وزير البترول السعودي بأن المملكة لا تنوي أن تتقاضى أسعار البترول باليورو بدلا من الدولار، وأنه لا ينوي إثارة هذا الموضوع، أي حتى لو وصل اليورو في فبراير إلى ١.٤٠ دولار فإن المملكة لن تستبدل اليورو بالدولار، وهذا أمر أعترف بعجزي الكامل عن فهمه لا سيما وأن الأمين العام لأوبك السيد الفارو سيلفا صرح بأن المنظمة ربما تدرس هذا الموضوع وتتحول إلى التعامل باليورو، وإذا كان النعيمي يرى أن من مصلحة المملكة أن تتقاضى سعر بترولها بالدولار، وهو أمر قلت قبل قليل إنني لا أفهمه، فإنني كمواطن أتضرر كل الضرر من ارتفاع اليورو بالنسبة للريال، وهو ارتفاع لا أبالغ إذا قلت إنه وصل في خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى ٤٠٪ أي أن القيمة الشرائية للريال قد هبطت بمقدار ٤٠٪ بالنسبة لليورو، ونحن في هذا البلد نستورد ٩٠٪ من وارداتنا وخاصة الدواء من منطقة اليورو والين الذي ارتفع هو الاخر بالنسبة للدولار.

عابد خزندار
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٧

* * *

جمعياتنا الخيرية وبيل جيتس

التقرير الصادر عن (اتحاد المصارف العربية) يؤكد فيما يتعلق بثروة رجال الأعمال السعوديين أنها تجاوزت (٩٠٠) مليار ريال، فيما وصلت ثروة نظرائهم في دولة الإمارات إلى (٦٠) مليار ريال وفقاً للتقرير. الفارق كبير ويميل لصالح الإماراتيين، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة السكان في البلدين تصل إلى (١٤:٢) فيما نسبة الثراء (٩:٦). لو اعتبرنا (عروض التجارة) نسبة إلى هذه الثروة (٩٠٠ مليار) تصل إلى (٥٠٪) فقط فإن زكاتها تقارب (١٢) مليار ريال، فيما الواقع يقول إن إنفاق الجمعيات الخيرية في المملكة لا يتجاوز (١٣٠٠) مليون ريال، وهو رقم رغم ضآلته النسبية، إلا أن جزءاً منه يأتي أيضاً كدعم من الدولة أو إيراد لاستثمارات هذه الجمعيات.

من المفارقات العجيبة أن مجلة (بيزنيس ويك) الصادرة هذا الشهر (ديسمبر) ذكرت أن إجمالي ما تبرع به (بيل جيتس) وزوجته (ماليندا) لصالح الأعمال الخيرية بلغ (٩،٢٢) مليار دولار خلال خمس سنوات، وهو ما يماثل نصف ثروتهما الشخصية. تصوروا مدى إنسانية من يتبرع بنصف ثروته الهائلة التي جمعها بنفسه وبجهده وعبقريته لصالح مشاريع خيرية؟ هذا يعني أن الرجل يتبرع بما يعادل (١٧) مليار ريال سنوياً، وهو معدل يُماثل إنفاق كل جمعياتنا (٢٧٦ جمعية) لفترة (١٣ عاماً). المُثل الطوبائية للأسف، أسبغت علينا مثاليات لا قبل لنا بها تحتاج إلى ترشيد، والمدافع اللفظية التي تسبح في الهواء تحتاج إلى من ينزلها إلى أرض الواقع.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٧

* * *

وسطيون بلا مصداقية

ذاع بين الناس في أيامنا هذه الدعوة إلى التوسط والاعتدال والبعد عن التطرف في الفكر الديني، وهي نغمة جديدة برزت اليوم في حياتنا بعد أن خضنا تجارب مريرة لقنتنا دروساً وعظات باهظة الثمن. إلا أن ما يلحظ هو أن هذه الدعوة المتحمسة إلى التوسط والاعتدال لم تحدد للناس المعنى المراد بذلك، وتركت كلاً يفهم ما يشاء من أمر التوسط والاعتدال في

الدين. إن شعار الوسطية، شعار جميل وجذاب، لكنه يفتقر إلى الدقة في ضبط حدوده وتدقيق معانيه، وهو ما يعطيه إبهاماً وغموضاً ييسران التسمي به لكل من أراد.

عزيزة المانع
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٧

* * *

التكفير في مناهجنا التعليمية

قرأت بتمعن ما كتبه الشيخ صالح الفوزان بعنوان (مناهجنا الدراسية لا تعلم التكفير والإرهاب) في عكاظ ١٤٢٤/١٠/١٦هـ رداً على مقالي (المطلوب أولا) بتاريخ ١٤٢٤/١٠/٨هـ، وقد تحداني أن أبرز له ما في مناهجنا الدراسية من فكر التكفير، وأزيل تحدي الشيخ بإرجاعه إلى كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي طبعة ١٤٢٢هـ (بنات وبنين) (باب الولاء والبراء)، ومما جاء فيه: والصواب أنها لا تجوز تهنئتهم ولا تعزيتهم كما تحرم بداءتهم بالسلام والتوسيع لهم في الطريق فهذا ان سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات بل ذلك آثم عند الله من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه (ص١١٨).. إلخ، كما أنه لا يجوز أن يولى الكافر ولاية فيها سلطة على المسلمين كاتخاذهم وزراء أو مستشارين أو موظفين في أعمال الدولة (ص١٢٠)، وأيضاً.. تأجير المسلم نفسه لخدمة الكافر يحرم.. والإقامة المستمرة بين الكفار تحرم، وحرم على المسلم السفر إلى بلادهم إلا لعذر شرعي.. (وأما الذي يفضل العمل عند الكفار والإقامة عندهم ويرى جواز موالاتهم والرضا بما هم عليه فلاشك ولا ريب انه ردة عن الإسلام.. الخ (ص٢٢١) وتقليد الكفار في بعض الأعمال واتخاذ الأيام الوطنية والقومية وهذا محرم وفسق.

عبد الله ابو السمح
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٥

* * *

الحلقة المفقودة

صناعة القرار تمر بثلاث مراحل.. هكذا يفترض.. أولها الحوار.. وثانيها المشاركة في صنع القرار.. وثالثها المشاركة في تنفيذه.. أما درجة المشاركة في الحوار فهي مرتفعة نسبياً.. وأما الرغبة في صنعه فهي مرتفعة جداً.. فيما تكمن الإشكالية كلها في درجة المشاركة في تنفيذه.. دُلني على من يُقبل على المشاركة؟ وإن أقبل.. فما درجة كفاءة هذا التنفيذ؟.. لا جديد في الأمر فصناعة الكلام.. بضاعة عريقة وتجارة رائجة منذ القدم.. لها أصولها وتقنياتها الضاربة في أعماق التاريخ العربي.. والمنزع الدعوي السفسطائي سمة حاكمة في حياتنا العملية والسلوكية عموماً لن تتحرر منها إلا بمعجزة.. لا عجب إذن أن تنتهي صناعة القرار بـ(مجموعة ورقية) تسمو وتتعالى دوماً.. على أرض الواقع.. وتستعصي على التنفيذ.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٠

* * *

(سنحاسب المقصرين).. ما رأيك أن تبدأ بنفسك؟!

تستفزني كثيراً تصريحات بعض المسؤولين حين يعلقون على أخطاء فادحة في قطاعات عملهم تؤدي إلى معاناة المواطنين فيقولون (سنحاسب المقصرين) لأنه لو كان مثل هذا المسؤول صادقاً مع نفسه ومدركاً لواجباته وحدود مسؤولياته لبدأ بمحاسبة نفسه أولا كونه المسؤول الأول عن أداء قطاع عمله!! ومحاسبة المقصرين في عرف أمثال هؤلاء المسؤولين تعني في حقيقة الأمر التنصل من المسؤولية عن التقصير والفشل وتحميلها للآخرين وهذا هو السبب في حدوث التقصير في الأساس لأنه بوجود مثل هذا المسؤول السلبي يحدث الخلل ويتأكد الفشل.

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٩

* * *

بيانات المثقفين السعوديين

بالتجربة، أعتقد أن الكتابة حول بيانات المثقفين المتكررة تبدو فكرة بالغة الخطورة في ضوء الاتهامات الجاهزة من مناصري هذه البيانات التي تصور أي عملية نقد أو مراجعة لها بأنها ليست إلا وقوفا في وجه أحبار الإصلاح وحملة أقلامه. موقفنا منها واضح وصريح: نحن مع أولئك المطالبين بكل حركة تحرك المياه الراكدة ونحن نشد على أيدي دعاة الإصلاح سواء كانوا في المواقع الرسمية أو داخل الصوالين الفكرية التي تخرج منها هذه البيانات، بل نعتقد أنهم أصحاب موقف واضح معلن وشريف يناقض كل هواة التدبير من الأقبية والمغارات: بل هم أكثر غيرة من السواد الأعظم الصامت الذي يقفل قلمه وفمه انتهازا لقطف ثمرة قادمة كجائزة على الإحجام عن الكلام. لكن الأدهى أن تصبح هذه البيانات شيئا من ثقافة "الفزعة" وأن يصبح الاسم على ذيل كل بيان مجرد بطاقة "انتهازية" للدخول للوسط الفكري والثقافي.

علي سعد الموسى
الوطن، ٢٠٠٣/١٢/٢٣

* * *

الإصلاحات قادمة! ولكن متى؟

كشف سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز في باريس (أن المملكة مقبلة على إصلاحات جذرية قريبة جداً ستشمل الصعد السياسية والتشريعية والهيكلية والإدارية والقضائية). وقال (إن محاولات الإصلاح التي قامت في المملكة كان يرفضها البعض وهؤلاء ينتمون إلى المدارس المحافظة وهذا موجود مثله في كل دول المنطقة.. ولكن في نهاية الأمر تغلبت المدرسة الإصلاحية وهو ما يدفعنا للتفاؤل بالإصلاحات القريبة المقبلة.. وحين تعلن القيادة السعودية الإصلاحات فسترون أن المدرسة الإصلاحية هي التي انتصرت). الكلام واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.. وهنا نقدر للأمير مدى صراحته وواقعيته.. وتحرره من أيديولوجيا السياسة. كل ما ندركه وما ننتظره أن القيادة كانت جاده ووعدت بالإصلاح السياسي.. والمشاركة الشعبية.. وسائرة في هذا الاتجاه باعتباره مطلباً وطنياً للدولة ككل (نظاماً وشعباً).. وخوضنا في هذه المسألة لا يتجاوز هذا الهدف المعلن. الحرية المنضبطة.. تبقى كلمة السرّ في جوهر الإصلاح السياسي والفكري والاجتماعي.. لا يفصلنا عن غيرنا اليوم سوى هذه المفردة والتي ظل غيابها قاسماً مشتركاً لكل أزماتنا واحتقاناتنا.. وأصبحت انعكاساتها ملازمة لكل معضلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ووجهاً آخر لها وتحولت مع الزمن إلى إشكالية انشطارية.. انسحبت على كل شيء.. فوراء كل أزمة أو إشكالية (أنيميا حرياتية) حادة.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٥

* * *

مختطفو التعليم

الجهات التي تختطف التعليم:
١. الطالبات أول ضحايا هذا الاختطاف؛ فقد أوكل تعليمهن، منذ إنشائه، إلى جهة مختلفة عن الجهة التي تشرف على تعليم الطلاب. وتولد عن هذا الاختلاف في الإشراف رسمُ سياسات وتقعيد قواعد وإرساء تقاليد وقيم في تعليم البنات جعلته مختلفا. وقد نجم عن اختلاف التعليم بين الجنسين انصرافُ نسبة عالية من الطالبات إلى التخصصات الإنسانية وكان ذلك سببا في تحجيم وظيفة المرأة وعزلها عن ممارسة كثير من الوظائف المهمة. ٢. ويلحق عدد كبير من الطلاب في سن الدراسة الابتدائية بمدارس تحفيظ القرآن الكريم؛ وهي مدارس لها توجه مختلف عن التوجه العام للتعليم. ٣. وتختطف نسبة كبيرة من الطلاب بعد المرحلة الابتدائية ليُلحقوا بـ(المعاهد العلمية) التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ويتلقى هؤلاء تعليما مختلفا في جوانب كثيرة عن التعليم العام. ٤. وهناك نوع آخر من الاختطاف يتعرض له أكثر من ثمانين بالمئة من الطلاب بعد السنة الأولى الثانوية في التعليم العام فيتوجهون إلى التخصصات الأدبية والشرعية والإدارية. الأنواع الثلاثة الأخيرة من (الاختطاف) تقضي فعلا على أكثر من ثمانين بالمئة من الطلاب بالخروج من العصر الحاضر، والحرْمان من التزود بالمعرفة

العلمية الضرورية. هذا هو النوع الأول من الاختطاف؛ وهو توزيع الطلاب في سن مبكرة على أنواع متباينة من التعليم، وعلى جهات تختلف في الأولويات والغايات وأنماط التفكير. الجهات التي تختطف (التعليم) بعد المرحلة الثانوية كلياتُ المعلمين. ومن المعروف أن طلاب كليات المعلمين لا يتلقون تعليما يماثل من حيث التحصيل ما تقدمه الجامعات لطلابها. ويمكن أن يضم إلى قائمة مختطِفِي التعليم بعض المشرفين التربويين الذين يوجِّهون المعلمين ويرسمون لهم معايير ما يجب وما لا يجب. وغالبا ما يكون هذا التوجيه متلبسا بأيديولوجيا خطابية غالية تهدف إلى رسم صورة نمطية للمعلم المثالي ذات مؤهلات شكلية وسلوكية ليست بعيدةٍ عن التطرف. وآخر المختطِفين هم بعض المعلمين الذين يتخلون عن وظيفة التعليم ويتحولون إلى وعاظ.

حمزة قبلان المزيني

الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٨

* * *

أليس هذا وطن مقبل على كارثة؟!

في إحدى كليات البنات بالرياض تتنافس ٣٠ شلة لكل واحدة منها اسم ونظام و(تطقيم) معين! وحين ظهرت مطربة وقد زرعت ألماساً في إحدى أسنانها قام عدد من الفتيات بتقليدها مباشرة! أما الشباب فبدأوا يفصلون ثياباً مخصرة كالعباءات! وحين ظهر فنان في المدينة المنورة بتقليعة جديدة وهي تغيير لون قماش الرقبة والأكمام حضر في اليوم التالي أكثر من ٣٠ شاباً إلى خياط واحد لتقليده! لذا لا نستغرب ما جاء في تحقيق صحفي من أن ٩٠٪ من الشباب يفضلون ارتداء الجينز المتسخ ولا يأبه ٩٥٪ منهم بتعليقات الأهل لأن ٧٥٪ منهم يتنافسون في الموضة!

يشكل الشباب السعودي غالبية الحضور في صالات السينما وحفلات البحرين حتى إن طالباً جامعياً اشتكي من أنه اشترى تذكرة حفل قيمتها ١٧٠ ريالاً بـ٥٠٠ ريال من السوق السوداء! أما بقية الشباب فيبكون على أطلال غرف (الشات) التي يمضون فيها ما بين ٤ إلى ١٢ ساعة يومياً! إهمال التربية أدى إلى أن يحاول ١٠٪ من (أبناء العقيدة) الانتحار! وفي دراسة أجرتها جامعة الملك عبدالعزيز وشملت ٢٩٤٧ طالباً وطالبة من ٣٢ مدرسة متوسطة وثانوية وكلية اعترف ١٧٪ أنهم يستنشقون مواد طيارة وأن ٥٪ جربوا المخدرات!

وقضايا المخدرات التي تم ضبطها في السعودية خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ ارتفعت بنسبة ٣٤٪ عن عام ١٤٢١هـ حتى بلغت ١٦٣٠٠ قضية أما التي لم تضبط فالله أعلم بها.! ولئن تضاعفت حالات الإيدز المعلنة رسمياً ٥ مرات بين عامي ٢٠٠٣ /٢٠٠٢ فإن أعداد اللقطاء من مواليد السفاح قد زادت كذلك بنسبة ٤٥٪ في المنطقة الشرقية حيث بلغ العدد ٤٧ في العام الماضي مقابل ٣٤ حتى منتصف هذا العام! ولكن المفجع حقاً هو أن يلقى بعض هؤلاء المواليد حتفهم في براميل القمامة بعد أن تدخل الحشرات إلى بطونهم!

محمد عبد الله المنصور

الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٧

* * *

حينما يصبح الدين (مكارثية) سعودية

إن ثقافة "الكاسيت" التي انتشرت في مجتمعنا بعد كارثة ١٩٧٩ م (احتلال جهيمان و مجموعته للحرم المكي الشريف) لم تقل خطراً على ثقافة المجتمع عن الخطر الآخر الذي أسس له خطابنا الصحفي البليد والكاذب والمنافق والمتحامل منذ ثلاثين عاماً. من العدل ألا نلقي باللوم كله على عامل واحد من العوامل التي أنتجت مجتمعاً من التناقضات، مجتمعاً يدفن رأسه في التراب خوفاً من الحقيقة المفزعة لمجتمع يتظاهر بالفضيلة. و لهذا يجب التأكيد في كل مناسبة ممكنة على أن غياب المؤسسات الحقيقية التي ترعى الحوار و تحث على المناظرة و تؤسس لثقافة الاختلاف المحترم، قاد إلى نتيجة حتمية هي هذا الواقع المحزن الذي يعيشه مجتمعنا الآن، مجتمع غيب نفسه عن حقائقه و حقائق التغيير الكبير من حوله. فحينما تغيب الشفافية ويهيمن الرعب على المجتمع، تتفشى الأمراض و يطغى النفاق و تتفاقم الأزمات حد الانفجار!

لم نتعلم من أخطاء الماضي البعيد أو القريب في رؤيتنا لأنفسنا ولظروفنا. أوَلم نكذب على أنفسنا، كذبة مكشوفة حينما زعمنا لجيراننا الأقربين، أن مجتمعنا كان خالياً من مشكلة المخدرات؟ وكأننا كنا نوعاً مختلفاً من البشر. إنها رؤية عنصرية قبيحة أن تظن أنك أفضل من الآخرين و أكبر من أن تعاني ما تعانيه بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى. كررنا الخطأ نفسه أو الخطيئة نفسها و نحن نخفي أو ننكر وجود حالات مرض نقص المناعة (الإيدز) في مجتمعنا. كنا نعرف أن هذا النفاق و تلك الأقنعة التي ألبسناها مجتمعنا تخفي وراءها حقائق مؤلمة نتيجة للكبت والحرمان والكذب والدجل الذي مورس على المجتمع. كان آلاف الشباب في مجتمعنا - وما زال كثير منهم - يسافرون إلى مواطن الإيدز في كل مكان في الدنيا، و يتباهى بعضهم، عند العودة، بمغامرات السفر بحثاً عن الجنس وعن المخدرات، و كنا نمارس الكذب القاتل ضد أنفسنا و نحن ندعي البراءة و السلامة والريادة بحجة (أننا قبلة كل المسلمين).

عندنا مشكلة جهل منظم.. جهل له رواده المفوهين وله أدواته الفاعلة وله حراسه النافذون ممن أسسوا لـ "مكارثية" سعودية الصبغة تمارس ابتزازاً علنياً ضد كل من يحاول إيقاظ المجتمع من غفوته و جاهليته. نكذب، من جديد، على أنفسنا إن قلنا إن الخطاب الديني المتطرف وحده كان السبب في مأزقنا اليوم. خطابنا الصحفي الذي كان مطية للخطاب السياسي المتقلب كان سبباً لا يقل مسؤولية عن غيره في إقحام مجتمعنا داخل سفينة قديمة متآكلة لا تملك بوصلة تحدد اتجاهها وسط بحر هائل و أمواج عنيفة من التيه و الضياع.

سليمان الهتلان

الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٢

* * *

الظاهرة الإسلامية السلفية

السعودية كانت بحاجة للموجة الدينية لمواجهة خطر داخلي نشأ من إفرازات الطفرة الاقتصادية، بمعنى أن الصحوة في بدايات بروزها كانت المنقذ والحل لمواجهة انهيارات أخلاقية واجتماعية برزت عند منتصف الثمانينيات، فالتدين هنا ليس ترفا بقدر ما هو استجابة لمتغير جديد في مجتمع أحس بخطورة انحرافات متعددة وقع بها الشباب يأتي في مقدمتها قضية المخدرات وبلغت ذروتها عامي ٨٦ و١٩٨٧، وكذلك ومشكلة سفر الشباب الصغار إلى الخارج حيث كانت غزوات بانكوك، ففي عام ١٩٨٢، ذكرت إحدى الصحف أن هناك ٧٠ ألف شاب سافروا إلى الخارج أكثرهم إلى بانكوك مع بدء إجازة الربيع في أيام معدودة. بعد سنوات قليلة بدأت طلائع الصحوة بالوجود تدريجيا وقيادة أكبر عملية تغيير ثقافي جذري في الوطن، لم يفصل بين أبناء الجيل نفسه ثقافيا واجتماعيا فقط، وإنما حتى مع جيل الكبار الممثل الأقوى والمفترض للدين والتقاليد، حيث تعرف المجتمع على ما يبدو كأنه دين جديد له سماته الأكثر دقة وصرامة، وخطاب ديني يحرك الوجدان الشعبي وينعش الخيالات بعصور السلف لاستعادته من جديد، ومع موجة العائدين من بانكوك إلى الرحلة لأرض الجهاد في أفغانستان من أشخاص لا تفصلهم إلا أيام أو أسابيع معدودة أحيانا بين قرارهم التوبة من مغامراتهم السياحية وعالم المخدرات إلى القرار بالذهاب إلى الجهاد في أفغانستان، مما ألهب الخيال الشعبي وعزز من مهارة خطباء تلك المرحلة للتأثير على الجمهور، عبر الحكايات والقصص والتفنن في إخراجها وحبك سيناريوهاتها. لقد كان الرأي العام الرسمي والشعبي بمختلف شرائحه مرحبا بهذه الظاهرة الجديدة في ذلك الوقت التي عرفت بالصحوة لأنه يرى أنها منقذة لأبنائه من الانحرافات التي أفرزتها الطفرة. الصورة السابقة التي رافقت البدايات تشوهت كثيرا على يد بعض أبنائها ورموزها، نتيجة عدة أخطاء بالمفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية أفشلتهم التعايش مع الواقع بفلسفة إصلاحية تناسب المجتمع وليس الفرد.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٣/١٢/١٧

البيعة والخروج على الدولة

■ ينزعج كثيرون ـ وقد لا يفهمون ـ الأسباب الإجتماعية والدينية لفلسفة الخروج على الدولة والقيام بأعمال عنف ضدها وضد الطاقم السياسي الحاكم. يرى هؤلاء أن الخط الأحمر قد تم اختراقه مراراً وتكراراً. وفي حين يحاول البعض البحث عن بعض الأسباب الإجتماعية يتم التجاهل الواضح لموضوع (شرعية النظام السياسي) وكأنها إحدى المسلمات التي لا يجوز الحديث عنها. في التيار السلفي، المؤيد للحكومة، نرى إهمالاً للأسباب الإجتماعية واستمراء سياسة (الوعظ الديني) لحلّ مشكل العنف والخروج عما يسمونه بالجادة الصحيحة، ويكررون أحاديث الطاعة والولاء للحاكم في المنشط والمكره، دون الإهتمام مطلقاً بالحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكوم كعقد اجتماعي، ودون النظر الى صلب (شرعية النظام السياسي) في أصله. ويعتقد هؤلاء أن العنف (خروج على البيعة) وانتهاك لأساسيات الدين.

لنترك الحديث عن أسباب العنف التي يتحدث عنها الكثيرون، ولنركز الموضوع حول مسألة الشرعية هذه التي تتضمن إثارة غير قليلة. لقد جاء من بين دعاة العنف من لا يعترف بأصل الدولة السعودية (كدولة قطرية) يحدوه الأمل بإقامة دولة (الأمة) وهي إشكالية لم تحلها الطروحات الدينية الحديثة بعد. وهناك من بين دعاة العنف من لا يعترف بشرعية النظام السياسي ولا شرعية الحاكم، وهناك صعوبة حقيقية في إثبات شرعية الحكم السعودي على أساس ديني.

لنفترض جدلاً أن الملك الحالي كان ملكاً شرعياً عام ١٩٨٢ حين تولى عملياً كرسي الملك. لنقل أن معظم المواطنين آنئذ حتى سن البلوغ الشرعي (١٥) عاماً بايعوا الملك، أو كان هناك إجماع، وهو أمرٌ لم يحدث أصلاً، فنظرية الحلّ والعقد التي سيأتي بها مشايخ التيار السلفي لا يمكن أن تغطي على النقصان في هذا الجانب. فلا (الأمراء ـ أي آل سعود، ولا العلماء ـ أي علماء الوهابية) كانوا حينئذ يمثلون الشعب كلّه أو معظمه، ونحن نعلم أن فئات عديدة من المجتمع لا يراد في الأصل أن يكون لها قول في هذا الشأن (البيعة). وحتى من زعم أنهم من أهل الحل والعقد من المناطق غير السلفية، فقاموا وبايعوا، إن كانوا تجاراً أو زعماء قبائل، فإنهم لا يمثلون سوى أنفسهم وربما الفئة القريبة منهم.

لكن.. لنقل أن الملك فهد كان حين تسنم السلطة ملكاً شرعياً على البلاد! وأن الجميع منحه البيعة عدا أولئك الذين لم يبلغوا سن الحلم (١-١٤ عاماً). نحن الآن في عام ٢٠٠٤، بعد مرور أكثر من ٢١ عاماً على تلك البيعة، أي أن من لم تتح لهم البيعة ولم يمارسوها هم من تحت سن الخامسة والثلاثين. الإحصاءات تقول بأن من هم تحت هذا السن يمثلون ما نسبته ثلاثة أرباع سكان المملكة، وهؤلاء هم قوة المملكة الشبابية، الذين لم يعاصروا الطفرة النفطية، ولم يتلذذوا بآثارها، وولدوا في عالم متحوّل متغير من الأفكار والقناعات، ولا يمكن ضبط هؤلاء بكلمة (البيعة) وهم يرون الإنتخابات في كل مكان عدا بلدهم، ويرون الفساد منتشراً في كل جهاز حكومي، فيما يعيشون الضائقة المالية والتعليمية والوظيفية.

هؤلاء هم الذين لم يبايعوا.. فكيف يمكن إقناعهم بأنهم خرجوا على البيعة الشرعية الصحيحة؟!

وهؤلاء يتعرضون لتحديات العولمة والإتصالات، والنماذج السياسية الحديثة، ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان، كيف يمكن إقناعهم بالمستويات المتدنية من الأفكار والأداء؟!

وإذا كانت هذه الطبقة أو الشريحة الشبابية لا تمنح النظام شرعيتها، أو لم يختبر موقفها بشأن ذلك، فإن أي ميلان في موقفها كفيل بإحداث إرباك شديد في الدولة والمجتمع.

لنكفّ عن أساليب الوعظ، ولنبحث في تجديد شرعية النظام عبر الطرق الصحيحة: عقد سياسي جديد قائم على الإنتخاب والمحاسبة وإطلاق الحريات العامة.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:
السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done   Internet

الحجاز على الانترنت   http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org

